جهود المنظمات غير الحكومية والرعاية التربوية للمكفوفين في كندا ومصر: دراسة مقارنة

إعداد

د. فايزة عبد العليم محمد الجويدي [1]

ملخص:

تمثل الهدف الرئيسي من البحث في الكشف عن طبيعة العلاقة بين جهود المنظمات غير الحكومية والرعاية التربوية للمكفوفين في كل من كندا ومصر. ولتحقيق هذا الهدف اعتمد البحث على المدخل الوظيفي، مع الاستبانة التي طبقت على عينة قوامها (83) عضوًا من أعضاء فريق العمل داخل المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) في محافظة الإسكندرية.

وتوصل البحث إلى عدد من النتائج، منها: تراجع دور الدولة في كل من مصر وكندا عن القيام بواجباتها والتزاماتها تجاه رعاية ذوي الإعاقة بصفة عامة، والمكفوفين بصفة خاصة، والدعوة إلى مشاركة المنظمات غير الحكومية في رعايتهم. وتشهد مصر عدم توازن في التوزيع الجغرافي للجمعيات الأهلية ما بين الريف والحضر.

(1) مدرس التربية المقارنة، كلية التربية - جامعة الإسكندرية.

Non- Governmental Organizations' Efforts and the Educational Care for Blinded at Canada and Egypt- A Comparative Study

Abstract:

The main objective of this research was to recognize the nature of the relationship between non- governmental organizations' efforts and the educational care for blinded in both Egypt and Canada, To achieve this goal this research depended on the functional approach, with the questionnaire that was applied on a sample of (83) team works members of non-governmental organizations (civil societies) at Alexandria Governorate.

The research reached a number of results including: The country's role retreat in both Egypt and Canada, in doing their duties and commitments towards caring the handicapped in general, and specially, the blinded, and calling for the participation of non- governmental organizations in caring them. Egypt witnesses unbalance in the geographical dissemination of the civil societies between rural and urban areas

جهود المنظمات غير الحكومية والرعاية التربوية للمكفوفين في كندا ومصر: دراسة مقارنة

إعداد: د. **فايزة عبد العليم محمد الجويدي**(*)

المحور الأول ـ الإطار العام للبحث:

مقـــدمـــــة:

شهدت المنظمات غير الحكومية اهتمامًا متزايدًا خلال السنوات الأخيرة من قبل معظم دول العالم ـ سواء المتقدمة أو النامية ـ وكذلك من قبل الهيئات والمنظمات الدولية، مثل: اليونسكو، واليونيسيف، ومنظمات مراقبة حقوق الإنسان. ومن المجالات التي أَوكَلت الحكومة المشاركة في رعايتها المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة؛ فلم يعد الاهتمام بذوي الإعاقة ينحصر اليوم في مفهوم إنساني "مبني على البر والإحسان؛ بل يعبر عن جانب أساسي في خطة تنمية الموارد البشرية، يعتمد في المقام الأول على الاستفادة من قوى إنتاج كانت معطلة إلى وقت قريب". (1)

وجاء ذلك تلبية لتزايد أعداد المعاقين في العالم بصفة عامة؛ فطبقًا لإحصائيات البنك الدولي لعام 2008م قدرت نسبة الإعاقة بما يقارب 10–12% من سكان العالم(2)، بينما أكد كل من البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية في عام 2016م أن هذه النسبة بلغت 15% من سكان العالم. (3) وذكرت منظمة الصحة العالمية أن عدد المكفوفين في جميع أنحاء العالم آخذ في الازدياد سنويًا بحوالي 1–2 مليون نسمة. (4)

(*) مدرس التربية المقارنة، كلية التربية ـ جامعة الإسكندرية.

في حين أشار الاتحاد النوعي لهيئات رعاية الفئات الخاصة والمعاقين في 2016م إلى أن نسبة أفراد هذه الفئات مجتمعة ـ حسب تقديرات منظمة الصحة العالمية ـ بلغت 12% تقريبًا من تعداد السكان في جمهورية مصر العربية، أي في المتوسط حوالي 10 مليون معاق، نصفهم على الأقل من الأطفال، وهم في حاجة إلى تفهم كبير لاحتياجاتهم الخاصة ومشكلاتهم، كما يحتاجون إلى جهود خاصة مضاعفة في التعامل معهم، ورعايتهم وفق أحدث أساليب التدخل العلاجي والرعاية الشاملة. (5)

ووفقًا للتقرير الأخير لعام 2006م الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء؛ قُدِّرَ عدد ذوي الإعاقات المختلفة في مصر بنحو 475.576 نسمة، ومنهم 44.152 كفيفًا؛ (6) أي بنسبة 9.3% من عدد ذوي الإعاقات.

ومن هذا المنطلق، زاد عدد المنظمات غير الحكومية التي تهتم برعاية ذوي الإعاقات بصفة عامة، والمكفوفين بصفة خاصة؛ وذلك استجابة للمواثيق والاتفاقيات الدولية التي أكدت حقهم في الرعاية المتكاملة، والتي كان من أبرزها الإعلان العالمي حول "التربية للجميع" عام 1990م، الذي في إطاره تم عقد مؤتمر سلامنكا في إسبانيا عام 1994م حول الحاجات التربوية الخاصة، وطالب في إعلانه بزيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الرعاية المتكاملة لذوي الإعاقات.(7) فضلًا عن اتفاقية الأمم المتحدة عام 2008م حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة(8)، والإستراتيجية العربية لرعاية الأشخاص المكفوفين وتأهيلهم، الصادرة عن الاتحاد العربي للمكفوفين عام 2008م.(9)

وكف البصر يسبب مشكلات تربوية ونفسية واجتماعية؛ حيث يعوق الفرد عن القيام بالكثير من الأعمال، ويقلل من قدرته على تحقيق التوافق البيئي والنفسي المناسبين، كما يؤثر ذلك على نمو شخصيته بشكل عام (10)، وهو ما

يجعل الشخص الكفيف في حاجة شديدة إلى رعاية تربوية مكثفة، يختلف فيها عن أقرانه الأسوياء؛ ولذا يتطلب الأمر توجيه الجهود والطاقات لتوفير: متطلبات التعليم، والرعاية، والتأهيل، والتدخل العلاجي للملايين من المكفوفين، وذلك تلبية لحق أساسي من حقوقهم؛ حيث إنهم مواطنون لهم نفس حقوق أقرانهم الأسوياء، من خلال جهود المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تربية المكفوفين، ودورها الفعال في هذا المجال.

مشكلة البحث:

على الرغم من أهمية جهود المنظمات غير الحكومية في مجال الرعاية التربوية للمكفوفين إلا أنها تعاني قصورًا شديدًا في مصر؛ حيث أكدت بعض الدراسات، ومنها: دراسة جمال مصطفى 2006م[11]، ودراسة ممدوح حسن2010م[12] انخفاض مستوى الرعاية التربوية والاجتماعية المقدمة للمكفوفين، ونقص الكوادر الفنية المتخصصة، ونقص التمويل. وتضيف نتائج دراسة ياسر فتحي، ونسرين صالح 2010م[13] سيطرة الحكومة على نشاط الجمعيات، والقصور في تدريب العاملين، وضعف كفاءة بعض المسئولين، وأن حوالي 65% من الجمعيات الأهلية لا تتمتع بحسابات منتظمة. وأكدت دراسة نهى عبد الرازق 2010م[14]، ودراسة عزة نادي 2012م[15] نقص المعلومات والبيانات الكافية والدقيقة والحديثة عن احتياجات الفئات التي تخدمها ومشكلاتها، ووجود قصور في التعاون والتنسيق بين هذه الجمعيات وبعضها، وكذا بينها وبين الجهات الحكومية العاملة في نفس المجال، وغياب التوازن في توزيع الخدمة الأهلية حسب العمر، وقلة أعداد المنتفعين من أنشطتها في ظل ضعف الموارد المالية ونقص التمويل.

هذا فضلاً عن مواطن الخلل والتضارب التي تشير إلى قلة وجود إحصائيات رسمية دقيقة توضح عدد تلك المنظمات؛ حيث تختلف أعدادها من

إدارة إلى أخرى من الإدارات ذات العلاقة بوزارة التضامن الاجتماعي المصرية، وذلك ما يتضح من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (1)

المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة في مصر حتى 2016/9/25م[16]

اسم الإدارة	عدد المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة على مستوى الجمهورية	عدد المنظمات التي تعمل في مجال رعاية المكفوفين كنشاط أساسي لها على مستوى الجمهورية	عدد المنظمات التي تعمل في مجال رعاية المكفوفين كنشاط أساسي لها في محافظة الإسكندرية	
			عدد	نسبة مئوية
الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق	2274	15	3	%20
الإدارة العامة للتأهيل الاجتماعي	356	15	3	%20
إدارة الجمعيات الأهلية	259	44	10	%22.7

يتضح من الجدول رقم (1) وجود تباين في عدد المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة بصفة عامة، والمكفوفين بصفة خاصة من إدارة لأخرى في وزارة التضامن الاجتماعي، كما

لاحظت الباحثة ـ من خلال البيانات الصادرة عن كل من: الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق، والإدارة العامة للتأهيل الاجتماعي ـ اعتبار جمعية رعاية بنات النور، ودار إيواء بنات النور بأنهما جمعيتان للمكفوفين في الإسكندرية بعنوانين مختلفين! إلا أن الزيارات الميدانية التي قامت بها الباحثة اتضح أنهما جمعية واحدة، ولها مقر واحد وهو جمعية رعاية بنات النور وتنمية المجتمع في الإسكندرية. وسوف تعتمد الباحثة على المعلومات الصادرة عن إدارة الجمعيات الأهلية؛ لأنها أكثر اتفاقًا مع الواقع، وهكذا تتبلور مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن تفعيل العلاقة بين جهود المنظمات غير الحكومية والرعاية التربوية للمكفوفين في مصر في ضوء الاستفادة من الخبرة الكندية، وبما يتناسب مع الإطار الثقافي للمجتمع المصري؟

ويتفرع من هذا السؤال عدة أسئلة فرعية:

1- ما طبيعة العلاقة بين جهود المنظمات غير الحكومية والرعاية التربوية للمكفوفين من منظور أدبيات الفكر التربوي المعاصر؟

2- ما طبيعة العلاقة بين جهود المنظمات غير الحكومية والرعاية التربوية للمكفوفين في كندا؟

3- ما طبيعة العلاقة بين جهود المنظمات غير الحكومية والرعاية التربوية للمكفوفين في مصر؟

4- ما الضوابط المقترحة لتفعيل جهود المنظمات غير الحكومية والرعاية التربوية للمكفوفين في مصر في ضوء نتائج البحوث الميدانية والنظرية؟

أهداف البحث:

يسعى البحث الحالي إلى تحقيق الأهداف التالية:

1-الكشف عن طبيعة العلاقة بين جهود المنظمات غير الحكومية والرعاية التربوية للمكفوفين في كل من كندا ومصر.

2-اقتراح ضوابط لتفعيل جهود المنظمات غير الحكومية والرعاية التربوية للمكفوفين في مصر في ضوء بنية المجتمع المصري وخصائص عالمنا المعاصر.

أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث إلى ما يلي:

1- إنه يأتي متزامنًا مع الدعوة إلى مشاركة فئات المجتمع المصري كافة في الجهود المبذولة من أجل رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة ومن بينهم المكفوفين.

2- إنه يساعد في طرح عدد من الضوابط المقترحة التي قد تفيد في تفعيل العلاقة بين جهود المنظمات غير الحكومية والرعاية التربوية للمكفوفين في مصر.

مصطلحات البحث:

يتبنى البحث المصطلحات التالية:

- **المنظمات غير الحكومية Non-Governmental Organizations (NGOs)**

تعرف بأنها: "جمعيات أو منظمات لا تهدف إلى الربح، وتقدم خدمات اجتماعية شخصية لأفراد أو جماعات سكانية أو فئة دينية، وتؤسس عن طريق مساهمات تطوعية وخيرية وإعانات حكومية، وتنشأ عن طريق الأعضاء المساهمين في تأسيسها، حيث يشكلون جمعية عمومية ينتخبون منها أعضاء مجلس إدارة، يديرون العمل طبقًا إلى اللائحة التنفيذية التي أنشأت على أساسها، والتي تحدد: مجالات العمل، واحتياجات الجمعية العمومية، ومجلس

الإدارة وطريقة انتخابه، ومصادر التمويل، والعضوية والاشتراكات السنوية للأعضاء، كما توجد بها لائحة تنظيم داخلية تحدد طرق إدارة البرامج والمشروعات، والثواب والعقاب للعاملين، وسلطات المدير التنفيذية في آن واحد". (17)

وتعرف أيضًا بأنها: "عبارة عن مجموعات أو مؤسسات تعمل بشكل مستقل عن الحكومة، سواء بشكل كامل أو شبه كامل، وتتسم أعمالها في الأساس بالإنسانية والتعاونية أكثر من تميزها بسيادة القيم التجارية". (18)

وعليه، تُعرف الباحثة المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال رعاية المكفوفين إجرائيًّا بأنها: جمعيات تطوعية مستقلة، لا تستهدف الربح، عملها خيري، وبعيد عن الاعتبارات السياسية؛ لكونها ذات توجه تنموي، وتهدف إلى تحسين الرعاية التربوية للمكفوفين.

- **المكفوفين Blinds:**

هم الأشخاص الذين تقل درجة إبصارهم عن 200/20 في العين الأقوى (أي لا يستطيع أن يرى على مسافة 20 قدم ما يراه الشخص العادي على بعد 200 قدم)، وهؤلاء يحتاجون لطريقة الكتابة البارزة (برايل) في تعليمهم. (19)

كما يعرف الكفيف بأنه: "ذلك الشخص الذي لا يستطيع أن يقرأ أو يكتب إلا بطريقة برايل". (20)

وعليه، تُعرف الباحثة المكفوفين إجرائيًّا بأنهم: الأشخاص الذين فقدوا بصرهم بالكامل، ويحتاجون لطريقة برايل في تعليمهم.

الدراسات السابقة:

وفيما يلي مجموعة من الدراسات التي تناولت المنظمات غير الحكومية مرتبة ترتيبًا زمنيًّا من الأقدام للأحدث، ومنها: **دراسة باسيل وآخرون Basil et**

, al 2001: [21] التي استهدفت تحليل دور الجمعيات الأهلية المحلية في تأهيل الأفراد المعاقين، وتناولت أنشطة الجمعيات في كل من: إثيوبيا، وأوغندا، وزيمبابوي، واستخدمت المنهج المقارن، وأشارت إلى أسباب نجاح هذه المنظمات؛ ومنها: قدرتها على المشاركة في الاستجابة لاحتياجات أفراد المجتمع، وبخاصة المناطق المتطرفة البعيدة، ويمكن تفعيلها من خلال: دعم الحكومات والمنظمات الدولية المانحة، وإحداث تكامل بينها وبين كل من الحكومة والقطاع الخاص، والذي يمكنها من أداء أدوارها بصورة أكثر فاعلية لكونها الأكثر والأعمق خبرة في التعامل مع أفراد المجتمع.

بينما سعت دراسة **سمير بركات 2001م** [22] إلى تطوير إدارة وتمويل مؤسسات التربية الخاصة في مصر على ضوء خبرة الولايات المتحدة الأمريكية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت إلى أن التمويل من أهم المشكلات التي تواجه هذه الجمعيات، كما أنها تعاني قلة توافر الكوادر المؤهلة العاملة في مجال إدارتها، بالإضافة إلى وجود قصور شديد في البيانات الخاصة بحجم مشكلة المعاقين.

في حين توصل **تقرير وزارة العدالة الاجتماعية والتمكين في الهند 2003م** [23] إلى أن المنظمات غير الحكومية آلية هامة ولازمة لتوفير الخدمات للمعاقين بأسعار معقولة، وعلى الحكومة إشراكهم في: صياغة السياسات، والتخطيط، والتنفيذ بشأن المعاقين.

بينما وضعت **رجاء شقير 2003م** [24] تصورًا مقترحًا لإدارة البرامج التربوية المقدمة لمصابي الشلل الدماغي وتنظيمها في مؤسسات الرعاية المختلفة، في ضوء خبرة الولايات المتحدة الأمريكية، واستخدمت: المنهج الوصفي، مع الزيارات الميدانية، والمقابلات الشخصية غير المقننة مع

المسئولين عن إدارة هذه المؤسسات، وأولياء الأمور. وتوصلت الدراسة إلى أن التمويل من أكبر العقبات التي تواجه الجمعيات الأهلية العاملة في هذا المجال.

واستهدفت دراسة **طارق سلطان 2003م** [25] التعرف على واقع دور الجمعيات الأهلية في تربية الطفل المعاق في مرحلة رياض الأطفال. واستخدمت الدراسة: المنهج الوصفي، والزيارات الميدانية والاستبانة. وخلصت الدراسة إلى نقص كل من: الإمكانات البشرية والمادية اللازمة لتربية الأطفال المعاقين في الجمعيات الأهلية.

بينما استهدفت **نجدة سليمان 2004**[26] التوصل لمؤشرات الإدارة الجيدة للمجتمع المدني في النظام الأساسي لبعض جمعيات رعاية المعاقين وتعليمهم في مصر والولايات المتحدة. واستخدمت الدراسة المنهج المقارن، وتوصلت إلى وجود قصور في الممارسات الديمقراطية داخل الجمعيات التي تدار بواسطة شخص واحد، وقلة وجود آليات مبتكرة لتنشيط مشاركة العاملين في سياسات الجمعية.

في حين استهدفت دراسة **جمال مصطفى 2006م** [27] التعرف على كيفية تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في تربية المكفوفين في مصر في ضوء خبرة الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، واستخدمت مدخل جورج بيريداي. وتوصلت الدراسة إلى أن الخدمات المقدمة للمكفوفين أقل من مثيلاتها في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة؛ ويرجع ذلك إلى نقص الكوادر الفنية المتخصصة في مجال المكفوفين، والتمويل، والانعزال عن دائرة الضوء، وذلك لتوعية المواطنين بأسباب كف البصر وكيفية مساعدة المكفوفين.

أما دراسة **مختار البسيوني 2006م**[28] فقد هدفت إلى تقويم إدارة وتنظيم جمعيات رعاية الفئات الخاصة وتعليمهم في كل من مصر والولايات المتحدة وإنجلترا، واستخدمت كلًا من المنهج الوصفي، والمنهج المقارن، وتوصلت إلى

أن جمعيات رعاية الفئات الخاصة تعاني مشكلات إدارية وتنظيمية تجعلها غير قادرة على تحقيق أهدافها.

في حين استهدفت دراسة **سعودي حسن 2006م** [29] تقويم فاعلية برامج جمعيات تأهيل المعاقين حركيًا على بعض الجمعيات الأهلية في أسيوط، واستخدمت منهج المسح الاجتماعي الشامل، وأوصت بتنظيم برنامج أكاديمي لإعداد وتدريب العاملين في مجالات رعاية وتأهيل المعاقين حركيًا في الجمعيات الأهلية.

بينما استهدفت دراسة **عبد المنعم محمد 2007م** [30] دراسة دور مؤسسات المجتمع المدني في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة من المعاقين في مصر، واستخدمت المنهج الوصفي، واقترحت أن تعلن هذه المؤسسات عن أنشطتها للمجتمع، وأنَّ تفعيل دورها في خدمة ذوي الاحتياجات الخاصة أصبح ضرورة ملحة؛ نظرًا لعدم قدرة الدولة على تقديم الخدمات.

أما دراسة **جام Jame 2008** [31] فقد هدفت إلى توضيح وضع الإعاقة في جمهورية زامبيا، وتوصلت إلى أن تأثير عمل كل من قطاع المنظمات غير الحكومية والجمعيات الكنسية لم يؤتِ بثماره في زامبيا نتيجة للفقر المدقع الذي يعيشه المجتمع.

في حين توصل **شريف سليمان 2010م** [32] إلى عدم توازن التوزيع الجغرافي للجمعيات ما بين الريف والحضر، وضعف التعاون والتنسيق بين الجمعيات الأهلية. واستخدمت الدراسة المنهج المقارن، وعرضت خبرة كل من الهند وأيرلندا.

بينما خلصت دراسة **ممدوح منصور 2010م** [33] إلى قلة وجود رقابة جادة على أنشطتها، وأن بعض مشروعاتها شكلية، وأن بعض القائمين على إدارتها غير متخصصين. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتم عرض خبرة

كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، واليابان، وكوريا الشمالية، وبنجلاديش، ومملكة تايلاند، والمملكة العربية السعودية، والإمارات، والبحرين، وعمان، وتونس.

ووضعت **نهى عبد الرازق 2010** [34] إستراتيجية مقترحة للجمعيات الأهلية المصرية؛ لتلبية الاحتياجات التربوية لذوي الإعاقة العقلية. واتبعت المنهج التجريبي، وتوصلت إلى وجود قصور في تصميم وتنفيذ أنشطة حركية مناسبة لذوي الإعاقة العقلية.

في حين خلصت دراسة **ياسر الهنداوي، ونسرين صالح محمد 2010م** [35] إلى سيطرة الحكومة على نشاط الجمعيات الأهلية، وعدم السماح لأفراد المجتمع بالتدخل لتطوير الأداء وزيادة الفاعلية، وشكلية اجتماعات الجمعيات العمومية، والقصور في تدريب العاملين في الجمعيات الأهلية، وأوصت بإعادة القوانين والتشريعات التي تعوق الجمعيات الأهلية عن تحقيق الأدوار المطلوبة منها. واستخدمت الدراسة المنهج المقارن.

بينما أوصى **تقرير منظمة الصحة العالمية WHO بالاشتراك مع البنك الدولي حول الإعاقة في العالم يونيو 2011م** [36] بإعادة النظر في السياسات والتشريعات والخدمات التي تقدم للأشخاص المعاقين، وإشراك المعاقين في صياغة السياسات وتنفيذها.

ووضعت **عزة عبد الباقي 2012م** [37] تصورًا مقترحًا لتفعيل دور الجمعيات الأهلية المصرية في مجال تأهيل المعاقين حركيًّا في ضوء خبرة كل من: الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن، وخلصت إلى القصور الواضح في البيانات الخاصة بالمعاقين، ونقص الكوادر المدربة في بعض مراكز التدريب المهني وخاصة الإعداد الأكاديمي.

بينما استهدفت دراسة **مختار البسيوني 2012م**[38] تطوير مؤسسات رعاية الفئات الخاصة للكبار في مصر على ضوء خبرة كل من: أمريكا وإنجلترا والهند. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي.

بينما أوصت دراسة **عليا Elia 2013**[39] بضرورة بناء متطلبات الشفافية؛ لتحسين أداء المنظمات غير الحكومية، بينما أكدت دراسة **عبد الله عودة 2014م** [40] ضرورة تلبية الاحتياجات الأساسية والاجتماعية للمعاقين، والتعرف على البيئة المحيطة بهم، وترى أن تمكين المعاقين يعمل على تعزيز قدراتهم، وتنمية مهاراتهم، وتطوير الخدمات الصحية والاجتماعية لهم.

في حين خلصت دراسة **محمود مسيل 2015م** [41] إلى أن بعض المنظمات غير الحكومية تعاني أزمة مصداقية نتيجة ثلاث أسباب رئيسية، وهي: وجود قدر من الفساد وافتقاد الشفافية، وغياب الديمقراطية الفعلية لمؤسسات المجتمع المدني، وضعف الدور الاجتماعي لهذه المنظمات.

- **تعليق عام على الدراسات السابقة:**

في ضوء ما عُرض من دراسات سابقة مرتبطة بموضوع الدراسة الحالية، يمكن التوصل إلى مجموعة من المؤشرات التي استفادت منها الباحثة، وبيانها على النحو التالي:

1. إن المنظمات غير الحكومية آلية مهمة لتوفير الخدمات للمعاقين بأسعار معقولة، وعلى الحكومة إشراكهم في: صياغة السياسات، والتخطيط، والتنفيذ بشأن المعاقين، كما في **تقرير وزارة العدالة الاجتماعية والتمكين في الهند 2003م**، و**تقرير منظمة الصحة العالمية WHO بالاشتراك مع البنك الدولي حول الإعاقة في العالم يونيو 2011م.**
2. إن المنظمات المحلية غير الحكومية يمكن تفعيلها من خلال: دعم الحكومات والمنظمات الدولية المانحة؛ مما يساعدها في بناء برامجها

وخططها، وإحداث تكامل بينها وبين كل من الحكومة والقطاع الخاص، والذي يمكنها من أداء أدوارها بصورة أكثر فاعلية؛ لكونها الأكثر والأعمق خبرة في التعامل مع أفراد المجتمع، مثل دراسة **Basil et al , 2001**.

3. أكدت بعض الدراسات ضرورة بناء متطلبات الشفافية؛ لتحسين أداء المنظمات غير الحكومية كما في دراسة **عليا Elia 2013**.
4. أكدت بعض الدراسات أن التمويل من أهم المشكلات التي تواجه هذه المنظمات، كما أنها تعاني قلة توافر الكوادر المؤهلة العاملة في مجال إدارتها، ووجود قصور شديد في البيانات الخاصة بحجم مشكلة المعاقين، كما في دراسة كل من **سمير بركات 2001م، ورجاء شقير 2003م، وطارق سلطان 2003م، ونجدة سليمان 2004م**، و**جمال مصطفي 2006م**، و**ممدوح منصور 2010م**، و**ياسر الهنداوي، ونسرين صالح محمد 2010م**.
5. أكدت بعض الدراسات عدم توازن التوزيع الجغرافي للجمعيات ما بين الريف والحضر، وضعف التعاون والتنسيق بين الجمعيات الأهلية كما في دراسة **شريف سليمان 2010م**.
6. إن بعض المنظمات غير الحكومية تعاني أزمة مصداقية نتيجة ثلاث أسباب رئيسية، وهي: وجود قدر من الفساد وافتقاد الشفافية، وغياب الديمقراطية الفعلية لمؤسسات المجتمع المدني، وضعف الدور الاجتماعي لهذه المنظمات كما في دراسة **محمود مسيل 2015م**.

واستفادت الباحثة من الدراسات التي تناولت المنظمات غير الحكومية فيما يلي:

1- تحديد نشأة المنظمات غير الحكومية، وتطورها، وخصائصها، ووظيفتها، وبنيتها، ومجالات عملها.
2- التعرف على طبيعة الإعاقة البصرية.

3- التعرف على التطبيقات الناجحة في المنظمات غير الحكومية في بعض الدول.

وبرغم أن هناك أوجه استفادة من هذه الدراسات، إلا أن الدراسة الراهنة تختلف عن الدراسات السابقة في الهدف من إجرائها؛ إذ يتمثل الهدف منها في توضيح طبيعة العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والرعاية التربوية للمكفوفين في كل من كندا ومصر، كما يظهر الاختلاف عنها في المنهج المستخدم؛ إذ تعتمد الدراسة على المنهج الوظيفي، وعلى الرغم من هذه الاختلافات، إلا أن الدراسة الحالية استفادت من الدراسات السابقة في تأصيل الإطار النظري لها في محاوره المختلفة.

حدود البحث:

- **الحدود البشرية:** فئة المكفوفين؛ لأنهم أكثر فئة من ذوي الإعاقة تنجز وتتقدم في التحصيل الدراسي، فضلًا عن أنهم فئة غير متجانسة من الأفراد؛ فمنهم من يعاني من الفقدان الكلي للبصر أو الفقدان الجزئي أو من بعض المشاكل البصرية.
- **حدود موضوعية:** اقتصر البحث على تحليل الجهود التي قامت بها بعض المنظمات غير الحكومية(*)؛ ومنها: المجلس الكندي للمكفوفين، والمؤسسة الوطنية الكندية للمكفوفين؛ لكونهما منظمتان رائدتان، لهما خبرة طويلة في مجال رعاية ذوي الإعاقة البصرية، كما أنهما يقدمان العديد من الأنشطة المتعلقة بمجال المكفوفين في كندا، والمركز النموذجي لرعاية وتوجيه المكفوفين في القاهرة، وجمعية رعاية بنات النور وتنمية المجتمع في الإسكندرية؛ لجهودهما المتميزة في مجال التنمية البشرية الإنسانية بصفة عامة، والمكفوفين بصفة خاصة.

(*) يطلق على المنظمات غير الحكومية في مصر مسمي الجمعيات الأهلية.

- **حـدود مكانيــة:** يقتصـر البحـث علـى محافظـة الإسـكندرية للتعـرف علـى منظمـات رعايـة المكفوفين بهـا؛ لإجراء مسـح شـامل لجميـع المنظمـات بهـا، ومـن ثـم التعـرف علـى طبيعـة جهودهـا التـي تقوم بهـا فـي الرعايـة التربويـة للمكفـوفين، باعتبارهـا تسـتحوذ علـى نسـبة 22.7% مـن إجمـالي المنظمـات علـى مسـتوى الجمهوريـة، وقـد أنشـأت بهـا أول منظمـة غيـر حكوميـة؛ وهـي: الجمعية اليونانية عام 1821م، وكانت تقدم خدماتها للمكفوفين.

منهجية البحث:

في ضوء طبيعة البحث ومشكلته وأهدافه، استخدم البحث الراهن المدخل الوظيفي Functional Approach[42]، المتبـع فـي الدراسـات التربويـة المقارنـة، وهـو يُبنَـى فـي أساسـه النظـري علـى أبعـاد المـنهج المقـارن والنظريـة الوظيفيـة البنائيـة Structural Functionalism، كمـا استخدم البحـث استبانة للتعرف علـى جهـود المنظمـات غيـر الحكوميـة (الجمعيـات الأهليـة) فـي الرعايـة التربويـة للمكفوفين، والمعوقات التـي تحـول دون قيـامهم بهـذه الجهـود؛ ووفقًـا لـذلك تتحـدد خطوات البحث فيما يلي:

1- حصر الدراسات السابقة العربية والأجنبية ـ التي توفرت للباحثة ـ والمرتبطة بالموضوع، سواء كانت: رسائل ماجستير، أو دكتوراه، والبحوث المختلفة في: المؤتمرات العلمية، والدوريات التربوية؛ وذلك للاستفادة منها في تحديد المشكلة، وأيضًا توظيفها بما يتناسب مع كل محور من محاور البحث.

2- تحليل الأدبيات المختلفة التي تناولت المنظمات غير الحكومية في الرعاية التربوية للمكفوفين، وتضمنت المصادر الأولية ـ كلما توفرت للباحثة ـ ومراجع حديثة.

3- تحليل الحقائق في ضوء القوى والعوامل الثقافية الخاصة بكل دولة على حدة، وكذلك من خلال تحليل هذه الحقائق في ضوء وظيفة المنظمات

غير الحكومية، والعوامل البنيوية Structural Factors المؤثرة عليها، مثل: رقابة الدولة على المنظمات غير الحكومية، وإدارتها.

4- إعداد وتطبيق استبانة على أعضاء فريق العمل داخل المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) في محافظة الإسكندرية؛ للتعرف على جهودها في الرعاية التربوية للمكفوفين، والمعوقات التي تحول دون قيامهم بهذه الجهود.

5- المقارنة من خلال إجراء تحليل مقارن بين الحقائق والمعطيات التي جمعت بين الدولتين، لمعرفة أوجه التشابه وأوجه الاختلاف في الظاهرة موضوع الدراسة والبحث.

6- تفسير أوجه التشابه والاختلاف والحقائق المتصلة بهما، باستخدام المفاهيم المستمدة من بعض العلوم الاجتماعية، مثل: الجغرافيا السياسية، والعلوم السياسية والاقتصادية.

7- التوصل إلى نتائج البحث، وضوابط إجرائية لتنظيم جهود المنظمات غير الحكومية في الرعاية التربوية للمكفوفين في مصر.

وترجمت هذه الخطوات في المحاور التالية:

المحور الأول: تحديد الإطار العام للبحث، ويتضمن: المقدمة، ومشكلة البحث، والأهداف، والأهمية، والمصطلحات، والدراسات السابقة، والحدود، والمنهجية، وخطوات البحث ومحاوره.

المحور الثاني: تحديد الإطار النظري للبحث، الذي يدور حول طبيعة العلاقة بين جهود المنظمات غير الحكومية والرعاية التربوية للمكفوفين من منظور أدبيات الفكر التربوي المعاصر.

المحور الثالث: بيان العلاقة بين جهود المنظمات غير الحكومية والرعاية التربوية للمكفوفين في كندا.

المحور الرابع: بيان العلاقة بين جهود المنظمات غير الحكومية والرعاية التربوية للمكفوفين في مصر.

المحور الخامس: إجراءات الدراسة الميدانية، ونتائجها.

المحور السادس: تحليل مقارن لجهود المنظمات غير الحكومية والرعاية التربوية للمكفوفين في كندا ومصر.

المحور السابع: استخلاص نتائج البحث والضوابط المقترحة لتفعيل العلاقة بين جهود المنظمات غير الحكومية والرعاية التربوية للمكفوفين في مصر.

وعلى ذلك، سيعرض البحث الحالي الأسس النظرية لجهود المنظمات غير الحكومية والرعاية التربوية للمكفوفين من خلال المحور التالي.

المحور الثاني ـ جهود المنظمات غير الحكومية والرعاية التربوية للمكفوفين:

يدور هذا المحور حول طبيعة العلاقة بين جهود المنظمات غير الحكومية والرعاية التربوية المكفوفين؛ وذلك من خلال إلقاء الضوء على الموضوعين التاليين:

1- طبيعة جهود المنظمات غير الحكومية.

2- طبيعة الإعاقة البصرية.

وفيما يلي بيان تفصيلي لهذين الموضوعين:

أولًا: طبيعة جهود المنظمات غير الحكومية:

تمثل المنظمات غير الحكومية مجموعة فرعية من منظمات المجتمع المدني، وقد يختلف اسمها باختلاف الدول والمجتمعات العاملة فيها، وهي تتشارك في السعي نحو الحد من الفقر، وحقوق الإنسان، والاهتمامات البيئية. وهي لا تعتبر جزءًا من القطاعين الحكومي والخاص؛ حيث تختلف عنهما في العديد من المظاهر، مثل: عدم استهداف تحقيق أرباح من أعمالها؛ ولذا تتناول

الصفحات التالية طبيعة جهود المنظمات غير الحكومية، وذلك من خلال إلقاء الضوء على نشأة المنظمات غير الحكومية، وتطورها، وخصائصها، ووظيفتها، وبنيتها، ومجالات عملها.

1- نشأة المنظمات غير الحكومية، وتطورها:

لم يدخل مصطلح المنظمات غير الحكومية Non-Governmental Organizations (NGOs) حيز الاستخدام بشكل عام قبل ولادة منظمة الأمم المتحدة؛ وذلك بعد أن دعت 132 منظمة دولية لإقرار التعاون فيما بينها في عام 1910م، تحت شعار "اتحاد المؤسسات الدولية، أو الاتحادات الدولية، أو المنظمات الدولية". وتدريجيًّا استطاعت هذه المنظمات أن تطور أدوارها، انطلاقًا من "مؤتمر سان فرانسيسكو" عام 1945م، الذي عمل على تعزيز دور منظمة الأمم المتحدة في القضايا الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تفعيل موقع المجلس الاقتصادي الاجتماعي كجسم أساسي وحيوي في المؤسسة الدولية، ونظمت المادتان 70 و71 العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والدولة؛ فقد نصت المادة 70 على أن "الوكالات المتخصصة، التي أنشئت بمقتضى الاتفاق بين الحكومات، لها الحق في المشاركة دون إعطائها الحق في التصويت على المقترحات والقرارات"، أما المادة 71، فقد أوجدت أطرًا للتشاور ووضع الترتيبات؛ حيث غدت المنظمات غير الحكومية شريكًا "تقنيًّا" في أنشطة المؤسسة الدولية، وقد تزايد عددها بشكل ملحوظ مع بداية عام 1970م.[43] فنجد أنه قد ارتفع من أقل من 200 في عام 1909م إلى ما يقرب من 1000 في 1956م[44].ثم إلى 38 ألف منظمة في عام 1996م[45].

ويقصد بالمنظمات غير الحكومية ـ كما عرفتها منظمة الأمم المتحدة ـ أنها: "تنظيمات أو جمعيات خاصة ينشئها الأفراد بمبادرة خاصة منهم وبعيدًا عن تأثير الحكومة، وتنشأ عادة كاستجابة تلقائية للشعور بالحاجة إلى تنظيم الصفوف من أجل ممارسة نشاط ما"[46].

بينما يعرفها البنك الدولي بأنها: "منظمات خاصة مستقلة جزئيًا أو كليًا عن الحكومات، وينظمها مواطنون على أساس محلي، أو إقليمي، وتتسم بصورة رئيسية بأن لها أهدافًا إنسانيةً أو تعاونيةً أكثر من كونها أهدافًا تجارية، وتسعى بصورة عامة إلى تخفيف المعاناة، أو تعزيز مصالح الفقراء، أو حماية البيئة، أو توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، أو تنمية المجتمعات"(47).

كما تعرف بأنها: "منظمات ذاتية الحكم والإدارة، ولا تسعى للربح؛ تهدف إلى تحسين نوعية الحياة للسكان المحرومين(49)".

وأيضًا تعرف بأنها: "جمعية تطوعية مستقلة لا تستهدف الربح، يقودها أشخاص من ذوي الاهتمامات المشتركة، تعمل بشكل مستقل عن الحكومة؛ لتحقيق هدف محدد"(48).

ويطلق على المنظمات غير الحكومية عدة أسماء، مثل: المنظمات التطوعية Organizations Voluntary، والمنظمات غير الربحية NPOS، والمنظمات التطوعية الخاصة في أمريكا PVOS. وفي أمريكا اللاتينية يطلق عليها منظمات التنمية غير الحكومية NGDOS، وفي جنوب الصحراء الأفريقية تسمى منظمات التنمية التطوعية VDOS، ويطلق عليها القطاع الأهلي أو القطاع الثالث، ويطلق عليها في المنطقة العربية الجمعيات الأهلية(50).

وهناك تباينًا واسعًا في أنماطها، تبعًا لكونها منظمات محلية أو وطنية أو دولية، ووفقًا لمستوى مشاركتها مع الحكومات؛ فالمنظمات غير الحكومية المحلية تكون مشاركتها مع الحكومات المحلية، والمنظمات غير الحكومية الوطنية يكون نطاق عملها مع الحكومات الوطنية، أما المنظمات غير الحكومية الدولية فيرتبط عملها بالمؤسسات الدولية. (51)

ويقسم موغادام Moghadam, 1998 المنظمات غير الحكومية إلى سبعة أنواع أساسية؛ هي: [52]

أ- **المنظمات الخدمية:** تتسم معظمها بطابع الرعاية الاجتماعية، والتنظيمات الخيرية.

ب- **الجمعيات المهنية:** تتمثل في الروابط المهنية للمتخصصين في مهنة معينة.

ج- **معاهد البحوث:** التي تقدم البحوث الأكاديمية المفيدة.

د- منظمات حقوق الإنسان، وحقوق المرأة.

هـ- **المنظمات غير الحكومية التنموية:** وتقدم المساعدات الفنية والخبرات في قضايا، مثل: التنمية المستدامة، ومحو الأمية والتعليم، والصحة، وتنظيم الأسرة، وتنمية المجتمع.

و- **المنظمات التابعة لأحد الأحزاب السياسية:** وقد تكون أصولية، أو دينية، أو ديمقراطية، أو ليبرالية، أو محافظة.

ي- المنظمات المتمركزة على العامل والقاعدة العمالية.

في حين يصنفها ميشيل وآخرون Michael, et.al, 2005 إلى تسعة أنواع أساسية مرتبطة بالمجالات التالية: [53]

(أ)الثقافة والترفيه. (ب)التعليم والبحوث. (ج)الصحة. (د)الخدمات الاجتماعية. (هـ)البيئة. (و)التنمية والإسكان. (ي) الدينية. (ح) الدولية. (ط)الأعمال المهنية والنقابات.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دولة في العالم بها منظمات غير حكومية أو منظمات غير ربحية (كما يسميها الأمريكيون)؛ حيث يوجد بها 1.5 مليون منظمة تطوعية عام 2012م؛ حيث تنشط بها هذه المنظمات؛ لتوافر البيئة القانونية، والسياسية، والإعلامية المحفزة لها[54]. بينما تحتل كندا المرتبة

الثانيــة علــى مســتوى العــالم؛ حيــث بلــغ عــدد المنظمــات بهــا عــام 2004م 161.000 منظمة. (55)

ويمكـن تصـنيف العوامـل التـي أدت إلـى ظهـور مفهـوم المجتمـع المـدني وفكرة المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) إلى مجموعتين من العوامل، وهي: **الداخلية** التي (تخص المجتمع المصري) **والخارجية** (العالمية) على النحو التالي:(56)

- تراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة في مقابل انتعاش عدد من المؤسسات والتنظيمات المدنية.
- تزايد احتياجات الأفراد والجماعات، التي لم تعد الدولة قادرة على الوفاء بها، وغير مستعدة لها، مثل: الإسكان، والرعاية الصحية، وتحسين نوعية التعليم.
- اتساع نطاق التعليم بين أفراد الشعب؛ مما أدى إلى رفع مستويات الوعي والتوقعات والمهارات التنظيمية، وما يترتب على ذلك من الاهتمام ببناء المؤسسات العامة والخاصة.
- وجود العديد من منظمات رجال الأعمال الجديدة نتيجة السياسات الاقتصادية التي تتجه نحو الاندماج في السوق الرأسمالي العالمي.

أمـا عـن **العوامـل الخارجيــة**(57) فتـتلخص فـي سـمات الوضـع العـالمي الجديد، الذي يتيح لمنظمات المجتمع الخارجة عن سيطرة الدولة فرصًا واسعة لاكتساب حلفاء خارجيين في مواجهة حكوماتهم، وفي تعبئة الرأي العام ضدها؛ بفضل ثورة الاتصالات التي فتحت الطريق أمام المعارضة السياسية، ومنظمات حقوق الإنسان لتعبئة التأييد لها خارج الحدود، فضلًا عن أن نقل شبكات الإعلام الدولية لحركات الاحتجاج الواسعة في بعض البلدان يقدم نماذج جديرة بالاقتداء من قبل حركات أخرى في بلدان مختلفة، وبالإضافة لهذه الضغوط الناتجة عن ثورة الاتصالات والمعلومات، هناك الضغوط القادمة من البلدان الرأسمالية والمؤسسات المالية الدولية التي تسعى إلى تحويل دول الجنوب نحو

اقتصاديات السوق، وما يترتب على ذلك من تشجيع المنظمات غير الحكومية، وبالتحديد رجال الأعمال والجمعيات التي تدعو إلى حرية السوق، ووقف تدخل الدولة في الاقتصاد.

يتبين مما سبق، أن المنظمات غير الحكومية هي منظمات مستقلة عن الحكومة، لا تهدف إلى الربح، وتقوم على فكرة التطوع، وأنها جاءت لتلبية حاجات اجتماعية وإنسانية خاصة للفئات الفقيرة والمهمشة؛ مثل: ذوي الاحتياجات الخاصة بصفة عامة، والمكفوفين بصفة عامة، ويمكن تنظيمها على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، وعلى الرغم مما قد يوجه إليها من نقد؛ إلا أنه لا يمكن إغفال ما تقوم به من جهود مهمة في تحقيق الرعاية التربوية للمكفوفين، وما يترتب عليه من تحقيق مصلحة المجتمع بأكمله.

2- خصائص المنظمات غير الحكومية:

للمنظمات غير الحكومية خصائص أساسية من أهمها ما يلي: (58)

أ- **إن لها هيكلًا رسميًّا**، وإن أنشطتها تتسم بالاستمرارية إلى حد كبير، وبالتالي يتم استبعاد التجمعات المؤقتة وغير المؤسسية.

ب- **إنها مؤسسات غير حكومية**، بمعني إنه لا يجب أن تكون لها علاقة هيكلية مؤسسية بالحكومة، حتى وإن كان بإمكانها الحصول على مساعدات حكومية مالية أو فنية.

ج- **غير هادفة للربح**، وفي حال حققت ربحًا خلال العام؛ فيجب ألا يوزع على الإداريين والأعضاء، بل يستخدم في دعم نشاط المنظمة.

د- **ذاتية الحكم**، أي أن المنظمة تحكم نفسها بنفسها، عن طريق إجراءات داخلية، وليس عن طريق كيانات خارجية.

هـ- **تطوعية**، سواء في إداراتها أو في أنشطتها، وذلك لا يعني أن كل، أو معظم القائمين عليها من المتطوعين.

و- غير دينية، والمقصود هنا عدم تورط الجمعية في الدعوة الدينية أو تعليم ديانة ما.

ز- أن تكون المنظمة بعيدة الصلة عن أي عمل أو عصبة إجرامية، وأَلَّا تمت بأية صلة بأشكال العنف.

ح- أن تكون غير حزبية أو غير سياسية، أي لا ترتبط بحزب معين رغم ما قد يكون لها من مواقف بشأن بعض القضايا السياسية.

وقد اتفق المقيمون للمنظمات غير الحكومية بشكل عام على أن هذه المنظمات تتميز بما يلي: (59)

- الوصول إلى الفقراء والمواطنين الخارجين عن نطاق الخدمات الحكومية أو الخاصة، وتعتبر هذه القدرات إحدى وظائف هذه المنظمات التي تساعد الفقراء والمهمشين.
- حشد الموارد المحلية وتنمية الأسر الصغيرة والجمعيات المحلية، التي يمكن من خلالها للفقراء تنمية أحوالهم والمشاركة، كذلك تعمل على تحديد الحاجات الاجتماعية والمحلية بشكل دقيق.
- تقديم الخدمات بتكلفة نسبية أقل، وهو ما ينتج عن قدرتها في تعبئة الموارد وتنظيم الجهود التطوعية.
- إيجاد حلول مبتكرة للمشكلات غير المألوفة، إلى جانب دعم البرامج الحكومية، وتنمو هذه القدرة الإبداعية نتيجة صغر حجمها، ومرونتها، والتحرر النسبي من القيود السياسية.

وفي مقابل ما سبق، عادة ما تُنتقد المنظمات غير الحكومية بأنها تعاني ما يلي:(60)

- التنوع الشديد والزيادة المستمرة في عددها، الأمر الذي يخلق مشكلات غياب المنافسة الجادة والتداخل وعدم التنسيق.

- اللجوء بشكل مستمر إلى جهود المتطوعين والاعتماد على الشعارات والكلمات، وهو ما يؤدي إلى ظهور الهواية مقابل الاحتراف.
- ضعف التركيز على رسالتها وأولوياتها.
- عدم النجاح في استثمار مجالس الإدارة.
- تضارب الاختصاصات بين المسئول عن المتطوعين والمسئول عن الإداريين في المنظمة.
- الفشل في التعاقد مع مدير تنفيذي كفء.
- النقص في إدراك المسئوليات القانونية والأخلاقية.

ومن هنا يتضح، أن للمنظمات غير الحكومية عدة خصائص تتميز بها، وتتيح لها فرصة العمل بحرية ومرونة ويسهل لها تحقيق أهدافها بصورة كبيرة، وتمكنها من أداء أدوارها المتنوعة والمتجددة باستمرار؛ وبذلك يصبح نجاحها رهنًا بقدرتها على تعظيم مواطن القوة وتقليل جوانب الضعف. أما إذا أرادت أن تتمتع بسمات التميز ـ وليس فقط النجاح ـ فإن عليها أساسًا أن تحقق المواءمة بين ظروفها ومعطيات العمل بها؛ فالوصول إلى أفضل النتائج وتحقيق التميز يعتمد على المهارة في تقدير الظروف الخاصة وأخذ البيئة المحلية والوطنية والدولية في الاعتبار، وتؤكد الأدبيات على مواصفات التميز التالية في المنظمات غير الحكومية: (61)

- التحديد الواضح للرسالة، والتعامل معها على أنها النقطة المحورية التي تدور حولها جهود مجلس الإدارة والعاملين بها، واعتبارها كذلك الإطار العام الذي يتم من خلاله تقييم النجاح والفشل، وإحداث أية تعديلات مستقبلية.
- أن يكون هدفها مثيرًا للمجتمع.
- التركيز على زيادة عدد الأفراد المهتمين برسالتها.
- إعطاء الاهتمام للمسائل الأخلاقية والنفسية؛ لخلق روح العمل الجماعي.

- أن تعمل قيادتها على خلق الثقافة التي تمكنها وتحفزها من إنجاز رسالتها.
- أن يكون الاتصال داخلها إيجابيًّا بين المتطوعين والمدير التنفيذي، وأن تكون علاقاتها ممتدة مع المجتمع.
- القدرة الدائمة على جذب وتعبئة الموارد المالية والبشرية المناسبة.
- القدرة على الحفاظ على المتطوعين تحت طلبها، حتى لو تم إسناد الأعمال التي كانوا يقومون بها إلى إداريين معينين.
- مرونة رد الفعل والاستجابة، لما يواجهها من مشكلات وما يتاح أمامها من فرص.
- القدرة على الرؤية المستقبلية ومعرفة ما في الأفق، مع الحساسية في تقدير الاحتياجات الإنسانية، وتوجيه إمكانياتها للتعامل مع التغيرات من خلال تلك الرؤية وهذه الحساسية.

3- وظيفة المنظمات غير الحكومية:

تتحدد وظيفة المنظمات غير الحكومية فيما تسعى إليه من أهداف، فيما يلي:[62]

- إكساب المواطن المهارات والاتجاهات والمعلومات التي تجعله أكثر قدرة على خدمة مجتمعه، وتمكنه من الاستمرار في النمو الاجتماعي الذي يكفل له ولذويه فرص العمل المنتج، ويتيح له حياة كريمة على مستوى معيشي لائق.
- المشاركة الفعلية في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومشروعاتها؛ بغرض إحداث التغييرات اللازمة لنمو المجتمع، والمساهمة في معالجة القصور المدرسي، مثل: الرسوب، والتسرب، وعدم الاستيعاب، وقلة الأنشطة، وذلك من خلال إنشاء المدارس بمراحل التعليم المختلفة كافة، وكذلك فتح فصول التقوية التي تقدم المساعدات لطلاب المدارس

الحكومية، وفتح النوادي التي تمارس فيها الأنشطة الاجتماعية والثقافية والتعليمية.

- المساهمة في تعليم الكبار؛ من خلال فتح فصول محو الأمية، وبرامج التدريب المهني، وأنشطة أشغال الإبرة والتريكو، وأعمال الصيانة المنزلية، وغيرها.
- تدعيم الجهود الفردية بالجهود الجماعية؛ لتنمية الحالة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع، ودفعه نحو الأفضل.
- المساهمة في التربية والثقافة الاجتماعية للناس وتنمية الشعور بالمسئولية الجماعية، والتجاوب مع المصلحة العامة، وممارسة الحياة الديمقراطية، والقيادة الجماعية.
- تنمية القوى البشرية وزيادة كفاءتها للعمل والمشاركة في عملية التنمية، وذلك عن طريق التدريب والإدارة والقيادة والعمل التطوعي.
- خلق مفاهيم إنسانية تحترم الفرد وقدراته، وتحترم جميع أنواع العمل والجهد الإنساني المبذول دون تمييز بين الأجناس والطبقات.
- دعم دور القطاع التطوعي في التصدي للمشكلات الاجتماعية، وتخفيف آلام الناس، وذلك عن طريق المشروعات الخاصة برعاية الطفولة والأمومة.
- رفع المستوى الثقافي، وذلك بالوصول إلى أكبر عدد ممكن؛ عن طريق وسائل الاتصال الجماهيري بأشكاله المختلفة، ومنها: استعمال وسائل الإعلام الحديثة والتقليدية، بما لها من تأثير على تغيير عادات وتقاليد بالية، وخلق عادات سلوك تعمل على المساهمة في عملية التنمية الاجتماعية.

- ربط الناس بالعالم الخارجي، عن طريق نشر المعرفة والتحديث والمساهمة في التعليم غير الرسمي والمستمر، وذلك من أجل بناء شخصية الإنسان، وتأهيله للاعتماد على النفس، والمشاركة في عملية التنمية.

وتضيف كل من **هدى محمود حجازي ونجوى إبراهيم الشرقاوي 2013م** أن من أهداف المنظمات غير الحكومية ما يلي:[63]

- خدمة المجتمع، وتحسين نوعية الحياة للمواطن؛ من خلال توفير خدمات الرعاية الاجتماعية في المجالات: الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والدينية، والصحية، والتوعوية، والإغاثة.
- تنظيم الجهود التطوعية الفردية للمواطنين، وتجميعها، وتنسيقها، وتوجيهها إلى مجالات الرعاية الاجتماعية.
- التعرف على مشكلات المواطنين في المجتمع، والعمل على حلها؛ وذلك لأنها أكثر المؤسسات قربًا من المواطنين وإحساسًا بهمومهم.
- تنمية قدرات الفئات المستهلكة، وتحويلها إلى فئات منتجة قادرة على مساعدة نفسها؛ باستغلال ما لديها من قدرات وطاقات واستثمارها، ومن أمثلة هذه الفئات: ذوي الاحتياجات الخاصة عمومًا، والمكفوفين خصوصًا.
- سد النقص وملء الفراغات في الخدمات التي تقدمها الحكومة لأفراد المجتمع؛ لتحقيق الاستقرار المجتمعي، والحفاظ على انتماء المواطنين لمجتمعهم.
- استثمار الموارد البشرية والطاقات المتوفرة في المجتمع، ووقاية المجتمع من المشكلات المترتبة على عدم استثمار وقت فراغ أفراد المجتمع وطاقاتهم؛ وذلك من خلال فتح باب التطوع لأفراد المجتمع رجالًا ونساءً وخاصة فئة الشباب.

- دعم الجهود الحكومية ومؤازرتها في وقت الأزمات والكوارث، خاصة عندما تعجز الجهود الحكومية بمفردها عن احتواء الأزمة أو الكارثة التي يمر بها المجتمع، أو مواجهة المشكلات المترتبة على هذه الكوارث والأزمات.
- توسيع نطاق مشاركة المواطنين في قضايا مجتمعاتهم وشئونها؛ وذلك من خلال نشر ثقافة العمل التطوعي بين فئات المجتمع، خاصة الشباب، وكذلك فتح باب التطوع لهم.
- تحقيق التنمية الشاملة، والنهوض بالمجتمع في جميع مجالات الحياة.
- تقديم المساعدات المالية والمادية للفئات التي تحتاج إلى ذلك.
- تنمية الوعي الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي، والسياسي، والصحي لدى أفراد المجتمع.

يتبين من استقراء الأهداف التي تسعى المنظمات غير الحكومية إلى تحقيقها، أن وظائفها تتحدد في ثلاثة جوانب رئيسية، وهي: **الجانب الاجتماعي،** الذي يتبنى مفهوم العدالة الاجتماعية، ويطالب بتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص بين أبناء المجتمع دون تمييز بين الأجناس والطبقات، **والجانب الخدمي،** الذي يتولى تقديم الخدمات للفئات المهمشة بصفة عامة، ومنهم المكفوفين، بما يتفق مع مصالحهم، وأخيرًا **الجانب التعليمي،** الذي يهتم بتزويد الأعضاء المكفوفين المنتسبين إليها بالبرامج التعليمية، وما تحتاجه من معلومات متخصصة؛ لتحويلهم إلى فئات منتجة قادرين على مساعدة أنفسهم.

4- بنية المنظمات غير الحكومية:

تتمثل البنية التنظيمية للمنظمات غير الحكومية فيما يلي [64]:

أ- **الجمعية العمومية:** تتكون من جميع الأعضاء العاملين الذين أوفوا الالتزامات المفروضة عليهم وفقًا لنظام الجمعية، ومضت على عضويتهم ستة أشهر على الأقل، وتجتمع الجمعية العمومية مرة كل عام على الأقل،

لتنظر في جدول أعمالها العادي الذي تنص عليه اللائحة، وفي أحوال معينة، مثل: حل الجمعية، أو تعديل نظام الجمعية، أو عزل مجلس الإدارة كله أو بعضه، وتجتمع الجمعية العمومية في مثل هذه الحالات وتسمى بالجمعية العمومية الاستثنائية؛ وهي مسئولة عن رسالة الجمعية، ووضع السياسة العامة للعمل، ومراقبة تنفيذها.

ب- **مجلس الإدارة:** يتم اختيار أعضاء مجلس الإدارة بالانتخاب من بين الأعضاء المؤسسين للجمعية في بادئ الأمر، أو من بين أعضاء الجمعية العمومية فيما بعد، ويجتمع مجلس الإدارة مرة على الأقل كل ثلاثة شهور للنظر في شئون الجمعية، وإدارة شئونها، ويجوز لمجلس الإدارة أن يعين مديرًا للجمعية من أعضاء مجلس الإدارة أو من غيرهم، ويحدد قرار التعيين أعمال الإدارة التي يختص بها والمقابل الذي يستحقه.

5- مجالات عمل المنظمات غير الحكومية:

تهتم المنظمات غير الحكومية بعدة مجالات، وهي[65]: رعاية الأمومة والطفولة، ورعاية الأسرة، ورعاية المسنين، وذوي الإعاقة، والأيتام، والرعاية الاجتماعية والصحية، والأنشطة: الثقافية، والتعليمية، والفنية، والأدبية، والبيئية، وأنشطة تعزيز الصداقة بين الشعوب، وحماية الأحداث في المؤسسات العقابية والسجون، وتوثيق العلاقات بين الجيران أو زملاء العمل، والدفاع عن حقوق الإنسان.

وعمومًا يمكن تصنيف مجالات نشاط المنظمات غير الحكومية إلى ثلاثة مجالات أساسية، وهي: المجالات الخدمية، والفئوية، والتنموية، ومجالات أخرى مستحدثة، يمكن إيجازها فيما يلي:[66]

أ- **المجال الخدمي، ويتضمن:** الرعاية الاجتماعية، والخدمات الصحية، والخدمات التعليمية، بالإضافة إلى ما يتصل بالخدمات الدينية والثقافية.

ب- **المجال الفئوي، ويشمل:** رعاية الفئات كالمرأة والأطفال والمسنين، والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة، والمدمنين.

ج- **المجال التنموي، ويشمل:** ميادين التنمية المحلية، والتدريب والتأهيل، والإغاثة، وتنظيم الأسرة.

د- **المجالات المستحدثة، وتتضمن:** حقوق الإنسان، وحماية البيئة، والتعليم غير النظامي للبدو الرحل (الصومال، والسودان). ومن الأمثلة الهامة هنا: الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وهي الآن أحد أركان اللجنة الرباعية للحوار الوطني، التي فازت بجائزة نوبل للسلام 2015م.

ويتضح من ذلك، أن رعاية ذوي الإعاقة بصفة عامة والمكفوفين بصفة خاصة من مجالات عمل المنظمات غير الحكومية؛ فمجالاتها تتعدد ما بين رعاية الأمومة والطفولة، ورعاية المسنين، وذوي الإعاقة، والأيتام، ودعم الأنشطة الثقافية والتعليمية والفنية، وتعزيز الصداقة بين الشعوب، والدفاع عن حقوق الإنسان وغيرها.

وبعد عرض طبيعة جهود المنظمات غير الحكومية من حيث: نشأتها، وتطورها، وخصائصها، ووظيفتها، وبنيتها، ومجالات عملها، سيتم عرض طبيعة الإعاقة البصرية فيما يلي.

ثانيًا- طبيعة الإعاقة البصرية:

من أهم الصعوبات التي تواجه ذوي الإعاقة البصرية ضعف قدرتهم على متابعة البرامج التربوية والتعليمية التي تقدم لأقرانهم من العاديين، وهذا يعني ضرورة وجود رعاية خاصة بهم في مراحل نموهم المختلفة.

وفيما يلي سيتم التعرف على: مفهوم الإعاقة البصرية، وأسباب حدوثها، وحاجات المعاقين بصريًا.

1- مفهوم الإعاقة البصرية Visual Impairment:

يعرف المكفوف لغة بأنه: من كُف بصره، أي ذهب بصره فهو مكفوف وكفيف، كمه الرجل: عمي فهو أكمه[71]. وقانونًا هو من تكون حدة إبصاره في أحسن العينين بعد التصحيح 60/6 أو 200/20 أو أقل، أما ضعاف البصر فهم الذين تزيد حدة أبصارهم عن 200/20، ولكنها لا تزيد عن 70/20 في أحسن العينين بعد التصحيح[72].

وتُعد الإعاقة البصرية مصطلح عام، يشير إلى درجات متفاوتة من الفقدان البصري، ولقد قدم العديد من الباحثين تعريفات مختلفة للإعاقة البصرية وفقًا لمنظور كل منهم. ويقصد بذوي الإعاقة البصرية "الأشخاص الذين يحتاجون إلى تربية خاصة بسبب مشكلاتهم البصرية، الأمر الذي يستدعي إحداث تعديلات خاصة على أساليب التدريس والمناهج؛ لكي يستطيعوا النجاح تربويًا" [67].

ويقصد بالمعاق بصريًا ـ كما عرفته منظمة اليونسكو ـ أنه: "الشخص الذي يعجز عن استخدام بصره في الحصول على المعرفة، وعليه يمكنه الاستفادة من حواسه الأخرى في الحصول عليها"[68].

كما يعرف بأنه: "الشخص الذي فقد القدرة على الرؤية بشكل كلي أو جزئي" [69].

ويعرف بأنه: الفرد الذي فقد بصره بالكامل، وعليه أن يعتمد على الحواس الأخرى في عمليات التعلم والتعليم. [73]

كما عرف بأنه: "ذلك الشخص الذي فقد القدرة على الرؤية بالعين المجردة، أو باستخدام النظارة الطبية، ولا يستطيع اكتساب المعرفة عن طريق العين، بل بالاعتماد على حواس أخرى، ويمكنه تعلم القراءة والكتابة بطريقة برايل. أما ضعيف البصر فهو الشخص الذي يعاني من فقدان بصري محدود،

بحيث تمكنه قدرته البصرية المتبقية من تطوير مهاراته باستخدام العدسات الطبية. (74)

وتعرف طريقة برايل بأنها: "نظام الكتابة والقراءة للأفراد المكفوفين في العالم، وهو نظام نقطي لمسي، إذ إنه يعتمد على إبراز نقاط في أشكال مختلفة على أوراق سميكة يقرؤها الكفيف عن طريق اللمس، ويحمل هذا النظام اسم الشخص الذي طوره، وهو لويس برايل"(75).

ويمكن تصنيف ذوي الإعاقة البصرية على النحو التالي (70):

أ- حسب درجة الإبصار، وتنقسم إلى ما يلي:

- مكفوفون كليًا (Totally Blind): وهم المصابون بفقدان تام للبصر، وتكون قوة إبصارهم صفرًا، وتنقسم هذه الفئة إلى قسمين، هما: مكفوفون كليًا قبل سن الخامسة، ومكفوفون كليًا بعد سن الخامسة.
- مكفوفون جزئيًا "ذوي الرؤية المنخفضة" (Low Vision): وهم المصابون بقصور حاد في قوة الإبصار، فلا تزيد عن 60/6 أو 200/20 وتنقسم هذه الفئة إلى قسمين، هما: مكفوفين جزئيًا قبل سن الخامسة، ومكفوفين جزئيًا بعد سن الخامسة.
- ضعاف البصر (Low Individuals): وهم المصابون بقصور في قوة الإبصار، التي تنحصر بين 60/6، 24/6، وتنقسم هذه الفئة إلى قسمين: **أولهما:** حالات الضعف الثابتة، وهي تنقسم إلى ضعف بصري ولادي، وضعف بصري مكتسب، **وثانيهما:** حالات الضعف الطارئة.

ب- حسب زمن الإصابة، تنقسم إلى ما يلي:

- الإعاقة البصرية الخلقية أو الولادية: وهي تحدث مع الميلاد أو في مرحلة مبكرة من عمر الطفل قبل دخوله المدرسة.
- الإعاقة البصرية الطارئة أو المكتسبة: وهي التي تحدث بعد

سن الخامسة.

ج- حسب مستقبل الإصابة، تنقسم إلى ما يلي:

- إصابة دائمة: هي التي لا مجال لعلاجها على الإطلاق، مثل الإصابة التي يعاني منها طفل وُلِد وعيناه ضامرتان.
- إصابة مؤقتة: وهي التي يمكن علاجها، مثل: الإصابة التي تسببها المياه البيضاء، ويمكن علاجها بنجاح مع الزمن.

2- أسباب الإعاقة البصرية:

ذكرت منظمة الصحة العالمية عام 2016م أن أسباب الإعاقة البصرية ترجع لما يلي:[76]

- عتامة العين Cataract أو عدم شفافية عدسات العين بنسبة 47.9% من إجمالي عدد المعاقين بصريًّا، وهي عبارة عن غشاء يغطي عدسات العين ويمكن إزالته بالجراحة.
- المياه الزرقاء Glaucoma بنسبة 12.3٪ من إجمالي عدد المعاقين بصريًّا؛ وهي تسبب ضغط خلف العين ويصعب شفاؤه إلا عند اكتشافه مبكرًا.
- ضمور العصب البصري بنسبة 8.7% من إجمالي عدد المعاقين بصريًّا.
- عتامة القرنية corneal opacities 5.1% من إجمالي عدد المعاقين بصريًّا.
- التهاب الشبكية وانفصالها في الطفولة المبكرة 3.9٪ من إجمالي عدد المعاقين بصريًّا.
- التراخوما 3.6% من إجمالي عدد المعاقين بصريًّا.
- الإصابة بالعمى النهري بنسبة 0.8٪ من إجمالي عدد المعاقين بصريًّا.
- أسباب أخرى بنسبة 13% من إجمالي عدد المعاقين بصريًّا.

3- حاجات المعاقين بصريًّا: [77]

أ- الثقة بالنفس؛ وذلك بتوفير سبل النجاح له من خلال إنجاز بعض الأعمال متدرجة الصعوبة.

ب-إعطاؤه قدرًا من الحرية في اختيار أوجه النشاط التي تناسب ميوله واهتماماته واستعداداته.

ج- يحتاج الشخص المعاق بصريًّا إلى تهيئة نفسية لتقبل إعاقته، كما يحتاج إلى فهم نفسه والشعور بالرضا عنها وعن الآخرين.

د- الشعور بالأمن، والرعاية، والانتماء، والتقبل من الآخر، وأنه قادر على النجاح، وموضع حب الآخرين واحترامهم وتقديرهم.

هـ- الإحساس بالرضا والسعادة فيما يقوم به من أدوار في العمل والأسرة والمجتمع.

وفي الماضي، كان العديد من الناس يصابون بالإعاقة البصرية نتيجة عدم معرفتهم بما يسبب الإعاقة البصرية، ولكن نظرًا لارتفاع الوعي الصحي يمكن تقليل الإصابة بها. ومنذ بداية الخمسينيات أخذ دور المنظمات غير الحكومية في التنامي شيئًا فشيئًا، إلى أن أصبح لها دور ضاغط على السلطات السياسية والجماعات المهنية في المجتمعات الغربية؛ مما أحدث ثورة حقيقية في تطوير اتجاهات وخدمات ذوي الاحتياجات الخاصة عمومًا، والمكفوفين خصوصًا؛ فعملت على مساعدة أسرهم في التغلب على مشاعر الإحباط والعزلة، ووفرت فرصًا للأهل للالتقاء وتبادل الخبرات والأفكار والمشاعر، وكللت هذه الجهود بنجاح مع صدور الإعلان العالمي لحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة عام 1975م الصادر من الأمم المتحدة. [78]

في ضوء العرض السابق تتضح طبيعة العلاقة بين جهود المنظمات غير الحكومية والرعاية التربوية للمكفوفين؛ حيث إن من وظائف المنظمات غير

الحكومية تقديم الخدمات للمكفوفين، وتعليمهم، وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص بينهم وبين أبناء المجتمع، فضلًا عن الضغط على السلطات السياسية والجماعات المهنية؛ الذي أحدث تطويرًا في اتجاهات وخدمات المكفوفين، وتبادل الخبرات والأفكار والمشاعر؛ لتحقيق الشعور بالأمن للمكفوفين، والرعاية، والانتماء، والتقبل من الآخر، وأنه قادر على النجاح، وموضع حب الآخرين واحترامهم وتقديرهم؛ ومن ثم القدرة على إنجاز بعض الأعمال المسندة إليه، ويصبح قوة فاعلة في المجتمع بصفة عامة والمنظمة المنتسب إليها بصفة خاصة.

وبعد تناول الأسس النظرية لجهود المنظمات غير الحكومية والرعاية التربوية للمكفوفين بالتحليل، سيتم عرض خبرات كل من كندا ومصر في هذا المجال.

المحور الثالث ـ جهود المنظمات غير الحكومية والرعاية التربوية للمكفوفين في كندا:

يتناول هذا المحور طبيعة العلاقة بين جهود بعض المنظمات الكندية والرعاية التربوية للمكفوفين، بالإضافة إلى القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في العلاقة بين جهود المنظمات غير الحكومية والرعاية التربوية للمكفوفين؛ ومن ثم استخلاص بعض المؤشرات التي يمكن اعتبارها دليلًا على فاعلية العلاقة بين جهود المنظمات غير الحكومية والرعاية التربوية للمكفوفين.

1- جهود بعض المنظمات غير الحكومية الكندية والرعاية التربوية للمكفوفين.

من المنظمات غير الحكومية الكندية التي تقوم بجهود كبيرة في الرعاية التربوية للمكفوفين؛ المجلس الكندي للمكفوفين، والمؤسسة الوطنية الكندية للمكفوفين، وفيما يلي وصف وتحليل لهاتين المؤسستين وجهودهما في مجال الرعاية التربوية للمكفوفين في كندا.

أ- المجلس الكندي للمكفوفين The Canadian Council of The Blind (CCB)

هو مؤسسة كندية قومية رائدة للمكفوفين وضعاف البصر، تم تأسيسها في عام 1944م من قبل قدامى المحاربين الذين كُفَّ بصرهم أثناء الحروب، ومدارس المكفوفين في العاصمة الكندية أوتاوا، ولها 70 فرعًا في جميع أنحاء كندا، وهي أكبر منظمة للمكفوفين من حيث عدد أعضائها، البالغ عددهم 836.000 عضو، وهي عضو في الاتحاد العالمي للمكفوفين، وتمتاز بأن جميع الموظفين والمديرين العاملين بها مصابون بالعمى أو ضعيفو البصر، ويعد ذلك اختلاف عن منظمة CNIB. (79)

ويقومCCB بالتحالف مع الاتحاد العالمي للمكفوفين ومنظمات أخرى مثل CNIB؛ لتعزيز تبادل الخبرات بينهم (80)، وتتحدد **وظيفة CCB** فيما تسعى إليه من أهداف، حيث تعمل على تحقيق الأهداف التالية: (81)

- تقديم خدمات داعمة للمكفوفين أو ضعاف البصر.
- العمل في مجموعات مع الأشخاص الذين يعانون من ضعف البصر أو المكفوفين.
- تقديم خدمات داعمة للحفاظ على البصر والوقاية من العمى للجميع.

ولتحقيق ذلك يقوم المجلس بالأنشطة التالية:

- الدفاع عن حقوق ذوي الإعاقات البصرية في مجال تعليمهم، وخدمات تأهيلهم، وتحسين الرعاية الصحية للمكفوفين وضعاف البصر. (82)
- إصدار العديد من المطبوعات مثل مجلة العصا البيضاء، التي تقدم فلسفة إيجابية عن الإعاقة البصرية، وتناقش أحداث وأنشطة المنظمة. (83)
- مساعدة المكفوفين في تحقيق الثقة بالنفس واحترام الذات، من خلال إمداد التعليم بمعلومات ومؤلفات عن كف البصر ووسائل مساعدة لتعليم

المكفوفين، وتطوير التكنولوجيا المساعدة للمكفوفين، ومحاولة رفع وعي العامة تجاه المكفوفين بأنهم أسوياء عاديين لهم نفس قدرات الأسوياء. (84)

- خلق الوعي بقضايا الرؤية للجمهور والحكومة، وتنفيذ برامج استباقية، مثل: صحة العين المحمولة، والتدريب من أجل التوظيف. (85)
- توفير العديد من البرامج لتأهيل أعضائه؛ مثل: دعم الأقران، والمنح الدراسية، والبرامج الرياضية والترفيهية. (86)
- يشارك CCB باستمرار في مجموعة متنوعة من الاجتماعات للوصول إلى حلول بشأن المشكلات التي تواجه أعضاءه سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الاتحادي. (87)

ويدار CCB من قبل اللجنة التنفيذية، التي تتألف من المدير التنفيذي، وثلاثة نواب للرئيس، والرئيس السابق، وأعضاء مجلس الإدارة وعددهم سبعة أعضاء. (88)

وتبلغ ميزانية CCB 695.980 دولار عام 2011م(89)، ومواردها تتمثل فيما يلي (90): التبرعات بنسبة 89.8%، والدعم الحكومي بنسبة 2.98%، ورسوم الخدمات بنسبة 4.67%، والاستثمار بنسبة 0.15%، والإيرادات الأخرى بنسبة 2.43%. ويتم إنفاق تلك الموارد على النحو التالي: 21.4% على المصاريف الإدارية، 28.6% على تكاليف جمع التبرعات، 36.2% تكاليف البرنامج، وقد زادت ميزانيتها إلى 951.409 دولار عام 2014م. (91)

ومما سبق يتضح، أن هناك تنوعًا في مصادر تمويل CCB، وأنه يعتمد على التبرعات بنسبة كبيرة، الأمر الذي يعكس استقلاليته عن الدولة، كما يتضح ارتفاع نسبة تكاليف البرنامج عن كل من: تكاليف جمع التبرعات، والمصاريف الإدارية.

ب- المؤسسة الوطنية الكندية للمكفوفين Canadian National Institute for Blinds (CNIB)

تم تأسيس هذه المنظمة في 30 مارس 1918م وفقًا للقوانين الكندية تحت قانون المنظمات والمؤسسات الخيرية في مدينة تورنتو، والهدف منها مساعدة الجنود المصابين بفقد البصر نتيجة الحرب العالمية الأولى؛ حيث تؤهل المحاربين ذوي الإعاقة البصرية وتدربهم على الاعتماد على النفس، ثم امتدت خدماتها وأنشطتها لتشمل كل كفيف على الأرض الكندية، وذلك تحت شعار: (البصيرة تعوض فقد البصر)؛ لتحسين ظروف المكفوفين الكنديين ومكافحة العمى، وظهرت هذه المنظمة في وقت كانت خدمات الدولة غير موجودة عمليًّا، وصارت مؤسسة عالمية رائدة في الرعاية التربوية للمكفوفين، وإجراء البحوث لمقاومة كف البصر، وتقدم خدمات مكتبية للمكفوفين وضعاف البصر وكذلك لمزدوجي الإعاقة (بصر- سمع). (92)

وتتحدد وظيفة مؤسسة (CNIB) في تحقيق الأهداف التالية: (93) تعليم المكفوفين ونقل العلم والخبرة لهم في شتى المجالات، وتقديم خدمات داعمة للمجتمع من خلال المكفوفين وللمكفوفين، وتمثيل الكفيف وإسماع صوته في مختلف أنحاء كندا.

ولتحقيق ذلك يقوم فريق ضخم من المتخصصين والمتطوعين بالتواصل مع المكفوفين، من خلال الزيارات المنزلية لهم، وتدريبهم على مهارات الاستقلالية والاعتماد على النفس، ويعمل به 850 موظفًا، وأكثر من 10.000 متطوع يمثلون طاقة هائلة لخدمة المكفوفين، ولها أكثر من 50 مكتبًا محليًّا في جميع أنحاء كندا تختلف في الحجم؛ لتقديم الخدمات المحلية، وإشراك المجتمع المحلي، ويخدم 10.000 عميل من الأطفال والشباب على بناء مهارات الحياة اليومية، ويقدم الدعم لحوالي 29.000 عميل في جميع أنحاء البلاد؛ لتبادل

المهـارات والـدعم والمعرفـة، والتخفيـف مـن عزلـة فقـدان البصـر، كمـا تقـدم المعلومات والدعم للتغلب على تحديات فقدان البصر. (94)

ويقـوم CNIB بالشـراكات مـع المنظمـات الأخـرى فـي العـالم؛ لتبـادل الخبرات، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسهمها بين المنظمات الأخرى(95) وتتمثل أنشطة المنظمة فيما يلي:

- تضم المؤسسة الوطنية الكندية للمكفوفين مكتبة ضخمة للمكفوفين وضعاف البصر، وتحتوي على أكثر من 800.000 مادة تعليمية، ما بين: كتب برايل، والشرائط السمعية، والوسائل الإلكترونية، والمجلات، التي تساعد ذوي الإعاقة البصرية في تأهيلهم وتثقيفهم وترويحهم وكذلك في عملهم. (96)
- وتقوم المؤسسة بتقديم الاستشارات، وتعليم المكفوفين، وتوجيههم، وتقديم المساعدات الفنية، والأدوات التي يحتاجها الكفيف في تأهيله وحياته؛ مثل: كتب برايل، وعصا التجوال، وأجهزة الكمبيوتر الخاصة بالمكفوفين، والدعم التكنولوجي، وبرامج التنمية المهنية لهم. (97)
- ولا تقتصر خدمات المؤسسة على المكفوفين فقط، بل تمتد إلى المبصرين؛ حيث تقوم بتوعية الرأي العام عن كف البصر، وأسبابه، وكيفية حماية العين، وذلك من خلال مجموعة من الكتب التربوية التي توزع على المعلمين والطلاب في جميع مدارس كندا. (98)
- قامت المؤسسة الوطنية الكندية للمكفوفين في عام 2000م بتوزيع شريط فيديو على جميع المدارس في كندا يعرض السيرة الذاتية للويس برايل، وكفاحه من أجل الرعاية التربوية للمكفوفين. (99)

ويتضـح مـن العـرض السـابق، عراقـة هـذه المنظمـة، وكفاحهـا مـن أجـل المكفوفين، وتربيتهم ودمجهم فـي المجتمـع، وتحقيـق اعتمـادهم علـى أنفسـهم، لا في داخل كندا بل وخارجها، ولا تقتصر جهودها على المكفوفين فقط، بل تمتد

لتشمل المبصرين أيضًا؛ حيث تعمل على رفع الوعي العام بسبل حماية العين لتجنب الإصابة بالإعاقة البصرية، وكذلك وجود طاقة تطوعية هائلة تساعد المكفوفين، وتقدم لهم خدمات جليلة، وكذلك تسهم هذه الطاقة التطوعية في تخفيض نفقات الخدمات التي تقدمها هذه المنظمة.

ويدار CNIB من قبل المجلس الوطني، الذي يتألف من المدير التنفيذي، وأمين الشركات، وأمين الصندوق، والهيئة الإدارية، وثمانية لجان دائمة، والرئيس السابق، وعدد أعضائه ثمانية عشر عضوًا، وفي ذات السياق يمكن لأي شخص أن يصبح عضوًا بشرط موافقة مجلس الإدارة، وسداد رسوم العضوية، وهي 25 $ سنويًا، أو 100 $ للعضوية لمدة خمس سنوات. (100)

وبلغت ميزانيةCNIB 106.439 ألف دولار عام 2014م. (101) **والشكل التالي يوضح مصادر تمويل CNIB** لعام 2013/2014.

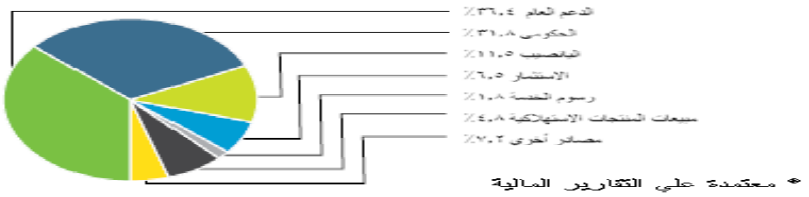

شكل رقم (1): مصادر تمويل CNIB لعام 2014/2013.

Source: CNIB, Annual Review 2013-2014: New vision. New future: Embarking on the path to change, together, p.17, http://www.cnib.ca/en/about/Financial/Pages/default.aspx (1/4/2016)

ويتضح من الشكل السابق، أن الدعم العام بنسبة 36.4٪، والحكومي بنسبة 31.8٪، وورق اليانصيب بنسبة 11.5٪، والاستثمار بنسبة 6.5٪، ورسوم الخدمة بنسبة 1.8٪، ومبيعات المنتجات الاستهلاكية بنسبة 4.8٪، ومصادر أخرى بنسبة 7.2٪. ويتم إنفاق تلك الموارد على النحو التالي(102):

3.7% على المصاريف الإدارية، 43.4% على تكاليف جمع التبرعات، 26.5% تكاليف البرنامج.

في حين بلغت ميزانيةCNIB 102.061 ألف دولار عام 2016م، ومصادرها هي:[103] الدعم العام بنسبة 34.1٪، والدعم الحكومي بنسبة 36.6٪، واليانصيب بنسبة 14.2٪، والاستثمار بنسبة 2.3٪، ورسوم الخدمة بنسبة 1.62٪، ومبيعات المنتجات الاستهلاكية 5.7٪، ومصادر أخرى بنسبة 5.48٪.

وعليه يتضح، أنه على الرغم من انخفاض ميزانية CNIB بدرجة طفيفة بشكل عام 2016م؛ إلا أنها تعتمد بشكل كبير على التمويل الذاتي، ويعكس ذلك استقلاليتها عن الدولة، كما يتضح ارتفاع نسبة تكاليف جمع التبرعات عن كل من: تكاليف البرنامج، والمصاريف الإدارية.

2- القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في العلاقة بين جهود المنظمات غير الحكومية والرعاية التربوية للمكفوفين في كندا:

تغطي كندا معظم الجزء الشمالي لقارة أمريكا الشمالية، كما أن مساحتها تفوق مساحة الولايات المتحدة الأمريكية؛ فتبلغ 9.976.128 كيلو متر مربع، ويحدها من الشرق المحيط الأطلنطي، ومن الغرب المحيط الهادي وألاسكا، ومن الشمال المحيط المتجمد الشمالي، ومن الجنوب الولايات المتحدة الأمريكية. وأوتاواOttawa هي العاصمة الرسمية لكندا [104]، وقد بلغ عدد سكان كندا 36048500 نسمة في يناير عام 2016. [105]

وتتكون كندا من عشر مقاطعات، وثلاث مناطق للحكم الذاتي، تضع كل منها سياستها التعليمية الخاصة بها، ولها مؤسساتها. ويتكون الدستور الكندي من مواد قانونية مكتوبة، وأخرى غير المكتوبة تعكس العادات، والقرارات القضائية، والتقاليد. أما المواد القانونية المكتوبة فتشمل الدستور الفعلي الصادر

في عام 1867م، وقسم السلطات التشريعية بين الاتحاد والحكومات الإقليمية، وقد تم تعديل هذا الدستور عام 1982م ليحول السيطرة الرسمية من بريطانيا إلى كندا، كما أضاف بابًا خاصًا بالحقوق والحريات [106]؛ يتضمن حقوق ذوي الإعاقة بصفة عامة والمكفوفين بصفة خاصة في الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتأهيل والنقل، وتمكينهم من المشاركة الكاملة في المجتمع[107]. وقد سهلت السياسات الحكومية دمج ذوي الإعاقة بصفة عامة والمكفوفين بصفة خاصة في سوق العمل تطبيقًا لسياسة الاندماج الاجتماعي الذي اعتمد في عام 1984، ومؤخرا في الاستراتيجية الوطنية لسوق العمل في عام 2008. [108]

كما حدد المجلس الكندي لإعادة التأهيل والعمل المهارات الأساسية اللازمة لعمل ذوي الإعاقة بصفة عامة، والمكفوفين بصفة خاصة؛ لتزويدهم بالأدوات اللازمة؛ ليكونوا قادرين على المنافسة في سوق العمل، وتعزيز الثقة بالنفس، كما يقدم لهم ورش عمل مكثفة في مختلف الموضوعات المتعلقة بالعمل والمشاركة، مثل: إدارة الوقت، وآداب السلوك في مكان العمل، والتواصل بين الأشخاص، وتقنيات المقابلة. [109]

وكذلك تدعم الحكومة المنظمات التي تعزز مصالح ذوي الإعاقة، وتوفر التمويل اللازم لتطويرها، ومنها المؤسسة الوطنية الكندية للمكفوفين[110]، التي تسهم في تمويلها بنسبة 29% في حين تأتي معظم إيراداتها من المساهمات الفردية للكنديين؛ من خلال عدة مصادر، مثل: البريد المباشر لجمع التبرعات، والأحداث، واليانصيب، والقمار، والوصايا. [111]؛ بما يمكن ذوي الإعاقة من المشاركة بشكل طبيعي في سوق العمل والمجتمع، واتخاذ مكانهم اللائق بوصفهم مواطنين[112].

وعليه، يتضح مدى اهتمام الدولة بالرعاية التربوية للمكفوفين، وذلك من خلال سن العديد من التشريعات والقوانين، فضلًا عن قوة العلاقة بين جهود

المنظمات غير الحكومية الكندية والرعاية التربوية للمكفوفين، ومن ثم انعكس ذلك على توفير خدمات الرعاية الصحية والتأهيل والنقل للمكفوفين، وتوفير فريق ضخم من المتخصصين والمتطوعين للتواصل مع المكفوفين من خلال: الزيارات المنزلية، والشراكة مع المنظمات الأخرى في العالم لتبادل الخبرات؛ مما أسهم في تمكين المكفوفين من المشاركة الكاملة في المجتمع. وعليه يمكن استخلاص بعض المؤشرات التي يمكن اعتبارها دليلًا على وجود علاقة بين جهود المنظمات غير الحكومية والرعاية التربوية للمكفوفين في كندا وفاعليتها على النحو التالي:

أ- إقرار وتحقيق غايات متبادلة:

إن جهود المنظمات غير الحكومية الكندية تهدف إلى أبعد من مجرد تحقيق الرعاية التربوية للمكفوفين، بل تمتد إلى تحقيق مصالح المجتمع بأكمله؛ بما يضمن رقي المجتمع وتطوره، وعليه؛ فالوضوح في أهداف المنظمات غير الحكومية، ومدى ارتباط هذه الأهداف بأهداف أكبر عدد من المكفوفين واحتياجاتهم ينمي اتجاهًا لديهم نحو المشاركة فيها، وهو ما يعتبر مؤشرًا على وجود العلاقة وفعاليتها.

ب- المشاركة في التمويل:

إن مشاركة المكفوفين في إدارة المنظمات غير الحكومية الكندية يترتب عليه أن تأتي جهود الرعاية التربوية للمنظمات غير الحكومية معبرة عن طموحات وآمال العديد من المكفوفين من مختلف فئات المجتمع الكندي؛ مما يزيد من الأعباء المالية بما يفوق الإمكانيات المادية والمخصصة لرعايتهم؛ مما يدعو إلى ضرورة مشاركة المجتمع بصفة عامة، والمكفوفين بصفة خاصة، في تمويل المنظمات غير الحكومية، وتعتبر إيجابية المجتمع عمومًا والمكفوفين خصوصًا في تمويل المنظمات غير الحكومية مؤشرًا على فاعلية العلاقة بينها وبين المكفوفين.

ج- مواكبة التغير الاجتماعي:

يقصد بالتغير الاجتماعي "تلك العملية المستمرة التي تمتد على فترات زمنية متعاقبة يتم خلالها حدوث اختلافات أو تعديلات معينة في العلاقات الإنسانية، أو في المؤسسات، أو التنظيمات، أو في الأدوار الاجتماعية" (113) كما تعرف بأنها: "حدوث تحولات بنائية أو وظيفية أو كليهما في الأنساق الاجتماعية في فترة زمنية محددة"(114)؛ حيث تؤدي المنظمات غير الحكومية الكندية جهودًا مهمة في إحداث التوازن بين فئات المجتمع الكندي؛ وذلك لأن الرعاية التربوية للمكفوفين ـ من المنظور الوظيفي ـ تقدم فرصًا متساوية للأفراد في المجتمع؛ مما يؤدي إلى خلق مجتمع الجدارة، وهو المجتمع الذي يحقق فيه الأفراد من ذوي الإعاقات بصفة عامة، والمكفوفين بصفة خاصة المراكز ذات المكانة في العالم بقدراتهم وجهودهم.

المحور الرابع ـ جهود المنظمات غير الحكومية والرعاية التربوية للمكفوفين في مصر:

يتناول هذا المحور طبيعة العلاقة بين جهود بعض المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) المصرية والرعاية التربوية للمكفوفين، بالإضافة إلى القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والرعاية التربوية للمكفوفين.

1- جهود بعض المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) المصرية والرعاية التربوية للمكفوفين.

أنشئت أول جمعية أهلية في مصر تحت اسم الجمعية اليونانية في الإسكندرية عام 1821م بواسطة الجالية اليونانية، وكانت تقدم خدماتها للمكفوفين، ثم الجمعية الجغرافية عام 1875م، ثم الجمعية الخيرية الإسلامية عام 1878م(115).

وقد عرفها قانون 84 لسنة 2002م المنظم لعمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية بأنها: "كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة، تتألف من أشخاص طبيعيين، أو أشخاص اعتباريين، أو منهما معًا، لا يقل عددهم في جميع الأحوال عن عشرة، وذلك لغرض غير الحصول على ربح مادي". [116]

وشهدت السنوات الأخيرة تطورًا ملحوظًا في العمل الاجتماعي والتطوعي، والشكل التالي[117] **يوضح تطور عدد الجمعيات الأهلية في مصر من عام 1925م وحتى عام 2014م:**

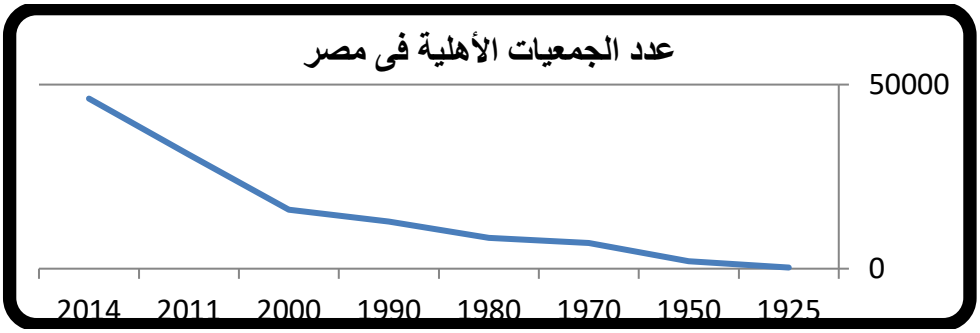

شكل رقم (1) تطور عدد الجمعيات الأهلية في مصر

المدقق لهذا الشكل يلاحظ أن الفترة من ثورة يناير 2011م حتى نهاية عام 2014م قد شهدت تسجيل نحو15 ألف منظمة، وهي أعلى معدلات نمو للجمعيات أو المنظمات غير الحكومية شهدتها مصر، وربما يرجع هذا التزايد إلى أن الحكومات الجديدة في الفترة الانتقالية "تراخت" وتخلت عن المراقبة الأمنية للمؤسسين أو مراقبة الأهداف، فحدث تصاعدًا كبيرًا في عدد الجمعيات بصفة عامة والدينية بصفة خاصة، ــ وهي الأذرع الاجتماعية الجديدة للقوى السياسية من الإخوان والسلفيين ــ لكسب الموالين والأصوات الانتخابية في محافظات الوجه القبلي الذى يرتفع به نسبة الفقراء. [118]

رغم ذلك شهدت مصر عدم توازن في التوزيع الجغرافي للجمعيات ما بين الريف والحضر، لصالح المحافظات الحضرية. وعلى الجانب الآخر فإن

المحافظات الحدودية، والمحافظات الأكثر فقرًا التي ترتفع فيها نسبة الأسر الفقيرة مثل سوهاج (52.2%) من الأسر، والمنيا (56.1%)، وأسيوط (52.2%)، يتجه عدد الجمعيات الأهلية إلى الانخفاض؛ ويفسر ذلك بعدة أمور من بينها مستويات التعليم، ودرجة الوعي، والمركزية، والاقتراب من وسائل الإعلام، والاقتراب من مراكز السلطة وصنع القرار. (119)

ومما سبق يتضح، أن زيادة عدد المنظمات غير الحكومية اتجاه عالمي بصفة عامة ومنها مصر، ورغم ذلك فالمحافظات الحدودية، والمحافظات الأكثر فقرًا أقل محافظات مصر حظًّا في عدد الجمعيات الأهلية رغم أنها الأكثر احتياجًا.

وتتحدد وظيفة المنظمات غير الحكومية المصرية فيما تسعى إليه من أهداف؛ حيث حدد القانون المصري الخاص بالجمعيات الأهلية في المادة (11) أن الجمعيات الأهلية تعمل على تحقيق أغراضها في الميادين المختلفة لتنمية المجتمع وفقًا للقوانين والإجراءات التي يحددها القانون واللائحة التنفيذية، كما حددت المادة (48) من الباب الثالث للَّائحة التنفيذية التي تتناول أغراض الجمعيات وحقوقها والتزاماتها أنه يجوز للجمعية ــ بعد اكتسابها الشخصية الاعتبارية ـ القيام بأي نشاط يؤدي إلى تحقيق التنمية البشرية المتواصلة، سواء في: الأنشطة التعليمية، أو الصحية، أو الثقافية، أو الخدمات الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو البيئية، أو حماية المستهلك، أو التوعية للحقوق الدستورية، أو القانونية، أو الدفاع الاجتماعي، أو حقوق الإنسان، وغير ذلك من الأنشطة. (120)

ومن المنظمات غير الحكومية في مصر التي تقوم بجهود كبيرة في الرعاية التربوية للمكفوفين؛ **جمعية المركز النموذجي لرعاية وتوجيه المكفوفين بالقاهرة، وجمعية رعاية بنات النور وتنمية المجتمع بالإسكندرية**، وفيما يلي

وصف وتحليل لهاتين المؤسستين، ودورهما في مجال الرعاية التربوية للمكفوفين بمصر.

أ- جمعية المركز النموذجي لرعاية وتوجيه المكفوفين في القاهرة:

تم تأسيسها في أغسطس 1953م كنتيجة لاتفاق خاص بين الحكومة المصرية وهيئة الأمم المتحدة "هيئة العمل الدولية" ليكون بمثابة مركز إقليمي يخدم مصر والبلاد العربية في ميدان المكفوفين. (121)

وتتحدد وظيفة الجمعية في تحقيق الأهداف التالية: (122)

- الإسهام في توفير التعليم العام والمهني للمكفوفين.
- تدريب المختصين من المدرسين والاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين على أساليب رعاية المكفوفين وتأهيلهم وتربيتهم.
- نشر الوعي بأساليب الوقاية من كف البصر.
- النهوض بالمستوى الثقافي للمكفوفين، وذلك من خلال:
  - إنشاء المكتبات الخاصة بكتب برايل والكتب الناطقة.
  - طباعة الكتب المدرسية بطريقة برايل.
  - إصدار المجلات بطريقة برايل.
  - تنظيم المؤتمرات والندوات في مجال تربية المكفوفين ورعايتهم.

وتقدم الجمعية خدماتها من خلال عدة فروع لها يمارس كل منها نمطًا من النشاط الذي يحقق أحد أهدافها؛ وهي: قصر النور، ومركز النور، وبرج النور، **ووحدات الرعاية البيئية والمنزلية، والمركز الثقافي الاجتماعي.**

وفيما يتعلق بأنشطة الجمعية؛ فهي على النحو التالي: (123)

- **مركز النور:** به مدرسة ابتدائية وإعدادية وثانوية للمكفوفين، تشرف عليها وزارة التربية والتعليم، على أن يدرس المكفوفون نفس المقررات والمناهج

التي يدرسها تلاميذ مدارس التعليم العام، إلا أنها تطبع بطريقة برايل البارزة التي تلائم كف البصر، ومعهد الإعداد الموسيقي، الذي تكون الدراسة به مسائية لمدة أربع سنوات لتنمية المهارات الموسيقية، وبه إقامة كاملة لتلاميذ المدرسة بالقسم الداخلي. وكذلك قسم للتدريب المهني المتقدم؛ حيث يتم صقل المهارات المهنية.

- **قصر النور**: به حضانة للأطفال المكفوفين (ويتكون من قسمين: أحدهما للمكفوفين فقط، والآخر للمكفوفين مع تخلف عقلي)، ومكتبة سمعية وبصرية، والمطبعة البارزة؛ لطباعة الكتب بطريقة برايل، وتوزيعها على مختلف مدارس النور في الدولة، وأيضًا في الدول العربية، وقسم تدريب مهني على مهن: الخيزران، والموبيليات، وأدوات النظافة، والنجارة، والسجاد، والأحذية، والجلود، والآلة الكاتبة، والطباعة.
- **المركز الثقافي الاجتماعي بالزيتون**، وبه نادٍ خاص بالمكفوفين وأسرهم، يقدم لهم الأنشطة: الثقافية، والاجتماعية، والرياضية، والترويحية.
- **دار النور**، تقوم بتوفير الإقامة الكاملة والرعاية الاجتماعية لتلاميذ المرحلة الابتدائية من المكفوفين.
- **وحدات الرعاية البيئية والمنزلية**، تقوم بتسجيل المكفوفين وتأهيلهم وتوجيههم وتعليمهم، وعدد هذه الوحدات أربعة، وهي: (وحدة السيدة زينب، وشبرا، وبولاق، والخليفة)، كما يقدم برنامج لتعليم المكفوفين وضعاف البصر مهارات استخدام الكمبيوتر.

وتدار جمعية المركز النموذجي لرعاية وتوجيه المكفوفين؛ من خلال الجمعية العمومية، ومجلس إدارة الجمعية وفقًا للقانون 84 لسنة 2002.

تُمَوَّل المنظمات غير الحكومية لرعاية المكفوفين في مصر بصفة عامة من خلال ما يلي:[124] التمويل الذاتي/ الداخلي، والتمويل الخارجي سواء كان محلي (تبرعات رجال الأعمال، ودعم حكومي)، أو أجنبي. وفيما يتعلق بتمويل

جمعية المركز النموذجي لرعاية وتوجيه المكفوفين؛ فإنها تتلقى تبرعات محلية وأجنبية ومعونات حكومية (من خلال وزارة التضامن الاجتماعي) وكذلك تقيم معارض لمنتجات الأقسام المهنية؛ لتستفيد من مبيعاتها، وكذلك يقام بها معرض كتاب الكفيف سنويًّا. (125)

ب- جمعية رعاية بنات النور وتنمية المجتمع في الإسكندرية:

تم تأسيسها في عام 1992م بمجهود بعض سيدات المجتمع السكندري، وقد وجه مجلس إدارة الجمعية جهودهن للعمل التطوعي لتربية الكفيفات ورعايتهن، وتحدد وظيفة الجمعية وفقًا للائحة تأسيسها أن الغرض من عملها "دمج الكفيفات في المجتمع؛ بحيث تَكُنَّ جزءًا فعالًا منه دون تهميش"، وتتمثل **الأنشطة التربوية لجمعية بنات النور فيما يلي:** (126)

- **حضانة قطر الندي**، تؤهل الأطفال المكفوفين قبل المرحلة الدراسية.
- **المكتبة السمعية:** تخدم الطالبات الكفيفات في سماع المنهج الدراسي والمحاضرات، علاوة على سماع الكتب التي من الصعب عليهم كتابتها أو تحويلها إلى لغة برايل لقراءتها.
- **مركز طباعة برايل:** لتوفير الكتب الدراسية والملازم والمحاضرات لطلبة المدرسة والكليات، وأيضًا طباعة الكتب الثقافية.
- **قسم الإيواء الداخلي:** يقدم الرعاية الاجتماعية الكاملة للكفيفات المغتربات، من: مأكل، وإيواء، ورعاية صحية، واجتماعية، ونفسية.
- **ورش عمل:** لتدريب الكفيفات على المهارات اليدوية، مثل: أشغال البامبو، والخيزران، والسجاد، والكليم، ومفارش المكرمية.
- **مركز تدريب الكمبيوتر:** للتدريب على مهارات الحاسب الآلي.

وتدار جمعية رعاية بنات النور وتنمية المجتمع في الإسكندرية من خلال الجمعية العمومية، ومجلس إدارة الجمعية وفقًا للقانون 84 لسنة 2002م، وفيما

يتعلق **بتمويل الجمعية**؛ فإنها تتلقى تبرعات محلية، وكذلك تقيم معارض لمنتجات الأقسام المهنية؛ لتستفيد من مبيعاتها. (127)

2- القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في العلاقة بين جهود المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) والرعاية التربوية للمكفوفين في مصر:

بدأت مصر بعض التجارب والخبرات لرعاية المكفوفين منذ الأربعينيات في صورة هبات من الجمعيات الخيرية والأوقاف(128)، ثم صدر قانون الضمان الاجتماعي رقم 116 لسنة 1950م، الذي نصت المادة (42) منه بالباب الخامس على ما يلي: "تقوم وزارة الشئون الاجتماعية بالاتفاق مع الوزارات والهيئات المعنية باتخاذ التدابير الضرورية لإنشاء المعاهد والمدارس اللازمة وتنظيمها؛ لتوفير الخدمات الخاصة لعلاج العجزة، وتدريبهم، وإعدادهم للعمل"(129).

وبذلك يعتبر هذا القانون بداية لاعتراف الدولة بأهمية الرعاية التربوية لذوي الاحتياجات الخاصة للعمل، وتشجيعها إنشاء جمعيات رعاية وتدريب ذوي الاحتياجات الخاصة بصفة عامة، والمكفوفين بصفة خاصة، كجمعية المركز النموذجي لرعاية وتوجيه المكفوفين سنة 1953م، ثم جمعية النور والأمل لرعاية الكفيفات في مصر الجديدة سنة 1954م، ثم اتحاد هيئات رعاية الفئات الخاصة والمعاقين، الذي أنشئ بموجب قرار وزير الشئون الاجتماعية رقم 35 بتاريخ 1969/3/11م كهيئة ذات نفع عام لا تسعى لتحقيق ربح مادي، ثم أعيد قيده وإشهاره طبقًا لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية 84 لسنة 2002م في وزارة الشئون الاجتماعية تحت رقم (5) بتاريخ 2003/8/24م؛ ليتحمل مسئولياته في خدمة أكثر من 450 جمعية أهلية تعمل تحت مظلة هذا الاتحاد في رعاية فئات الإعاقة المختلفة وتأهيلها. (130)

ثم صدر القانون رقم 39 لسنة 1979م لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة في مصر، والذي أعطى السند القانوني لحقوقهم، وخاصة الحقوق المتعلقة بالتدريب والرعاية والتشغيل (مادة 2)، وقد نادى هذا القانون لأول مرة بضرورة تشغيل ذوي الإعاقة في حدود 5% (مادة 10)، ثم صدر القانون رقم 49 لسنة 1982م الذي قام بسد الثغرة التي تسببها عبارة "في حدود"، فقام بتحديدها بـ 5% أي لا تقل عن ذلك، ثم صدر قانون الطفل رقم 12 لسنة 1996م، الذي يعتبر نقلة حضارية تحقق رعاية الطفل المصري وحمايته؛ حيث اختص الباب السادس من هذا القانون برعاية الطفل المعاق وتأهيله. [131] ثم صدر دستور 2014م الذي أكد أهمية رعاية ذوي الإعاقة كما في المادة (81) [132]؛ حيث جاء نصها كما يلي:

"تلتزم الدولة بضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والأقزام، صحيًّا، واقتصاديًّا، واجتماعيًّا، وثقافيًّا، وترفيهيًّا، ورياضيًّا، وتعليميًّا، وتوفير فرص العمل لهم، مع تخصيص نسبة منها لهم، وتهيئة المرافق العامة والبيئة المحيطة بهم، وممارستهم لجميع الحقوق السياسية، ودمجهم مع غيرهم من المواطنين، إعمالًا لمبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص".

ويساعد الدستور وهذه القوانين الجمعيات الأهلية في عملها، ولكن على أرض الواقع فإن نسبة التشغيل الممثلة في (5%) لا يلتزم بها القطاع الخاص، كما أن نقص التمويل يمثل أزمة حادة؛ فاشتراكات الأعضاء لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من موارد الجمعية، ولا ينتظم في سدادها كل الأعضاء، خاصة في ظل الضغوط الاقتصادية التي تواجه الغالبية العظمي من المواطنين، كما أن التمويل الحكومي محدود [133] فوفقًا لتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام 2015 فإن عدد الجمعيات التي تم دعمها ماديا في مصر (72) جمعية فقط. [134]

وقد تأثرت الجمعيات الأهلية بالأحداث السياسية في مصر؛ حيث شهدت خلال الفترة ما بين 1953–1956 حظر أنشطة الاتحاد النسائي المصري، وأيضًا اتحاد فتيات النيل، وصدر القانون رقم 348 لسنة 1956م الذي فرض حل جميع التنظيمات الأهلية، وتعديل نصوصها وفقًا للقانون الجديد، وقد اعتبر رجال الثورة أن هذه نقطة ضعف واجبة التصحيح؛ لذلك صدر القانون رقم 32 لسنة 1964 بهدف السيطرة على أنشطة الجمعيات والمؤسسات التطوعية كافة. [135] فانخفض متوسط نمو الجمعيات الأهلية خلال الفترة من عام 1952 وحتى 1970. [136]

أما الفترة من 1970–2010م فقد شهدت نموًا نوعيًّا للجمعيات الأهلية كآلية رئيسة لمواجهة تزايد معدلات الفقر، وتراجع دور الدولة في عدد من القطاعات؛ نظرًا لتبني الدولة سياسات التحول الاقتصادي والخصخصة. [137]

بينما الفترة منذ ثورة يناير 2011م، مرورًا بمرحلة حكم الإخوان المسلمين، وحتى ثورة 30 يونيو 2013م، وما حفلت به هذه المرحلة من غياب الأمن وعدم الاستقرار السياسي، وكذلك الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، وتجميد الدعم الحكومي المقدم، وغياب التدفقات التمويلية (من الداخل والخارج) إلى الجمعيات الأهلية (الحقوقية والتنموية)، هذا وغيره أثر على أنشطة الجمعيات الأهلية، مما أسفر عن تراجع واضح في جهود الجمعيات وفاعليتها. [138]

ومما سبق يتضح، تأثر المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) بالأحداث السياسية السائدة بشكل كبير؛ فانشغلت الحكومات المتعاقبة بإدارة الأزمات اليومية؛ فحدث نضوب في التمويل الداخلي والخارجي وتراجع في الاهتمام بها، ومن ثم تراجع في الاهتمام بالمكفوفين.

وفي ضوء ما سبق، تتضح محدودية العلاقة بين جهود المنظمات غير الحكومية المصرية والرعاية التربوية للمكفوفين؛ فهي لم تؤدي جهدًا مؤثرًا في

الرعاية التربوية للمكفوفين؛ إذ اتجه معظم اهتمامها نحو تقديم بعض الخدمات للمكفوفين، مثل التعليم بطريقة برايل، ولكن الاهتمام بالجانب المهني محدود، كما أن أهدافها لم ترتبط بأهداف واحتياجات أكبر عدد من المكفوفين؛ فانعكس ذلك على أداء المكفوفين؛ فهم ليسوا قوة فاعلة في سوق العمل بدرجة عالية، والدليل على ذلك أن نسبة التشغيل (5%) لا يلتزم بها القطاع الخاص، كما أن نقص التمويل قضية تمثل أزمة حادة، فاشتراكات الأعضاء لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من موارد الجمعية، ويؤكد على ذلك ما قامت به الباحثة من دراسة ميدانية لواقع المنظمات غير الحكومية في محافظة الإسكندرية.

المحور الخامس ـ إجراءات الدراسة الميدانية، ونتائجها:

اتبعت الدراسة الميدانية الخطوات التالية:

أولًا- عينة البحث: تكونت عينة البحث من أعضاء فريق العمل داخل المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية)، وعددهم (83) فردًا من سبع جمعيات؛ وهم: جمعية رسالة كنموذج للجمعيات التي تمارس جهودًا في الرعاية التربوية للمكفوفين كأحد أنشطتها، و(6) جمعيات تمارس جهودًا في الرعاية التربوية للمكفوفين كنشاط أساسي لها في الإسكندرية من إجمالي (10) جمعيات بعد استبعاد أربع جمعيات، وهم: (المكفوفين العرب، وبريق الأمل لرعاية المكفوفين والأيتام، ونبع الفكر، والسابقون الخيرية)؛ وذلك لتكرار ذهاب الباحثة إلى مقارهم ولكنها وجدتها مغلقة بشكل دائم، وبيانهم كما هو موضح بالجدول رقم (1):

جدول رقم (1)

يوضح عينة البحث

م	اسم الجمعية	العدد
1	الفجر للرقي بالمكفوفين.	12
2	رعاية بنات النور وتنمية المجتمع.	16
3	الإسكندرية للرعاية الثقافية والاجتماعية للمكفوفين.	12
4	رسالة.	12
5	قلوب مثمرة.	11
6	أصدقاء الطالب الكفيف.	11
7	المضيء الخيرية.	9
الإجمالي		83

ثانيًا- أداة البحث: وهي استبانة موجهة إلى أعضاء فريق العمل داخل الجمعيات الأهلية(**)؛ وذلك وفق الخطوات التالية:

1- **هدف الاستبانة:** التعرف على جهود المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) والرعاية التربوية للمكفوفين، والمعوقات التي تحول دون قيامهم بهذه الجهود؛ لتسهم في علاج كثير من مشكلات المنظمات غير الحكومية وتُحدث تطورًا لها.

2- **تحديد بنود الاستبانة وصياغة مفرداتها:** جاءت الاستبانة من النوع المقيد، وقد تم تقسيمها في صورة مقياس خماسي الأبعاد، لقياس درجة التوافر: عالية جدًا، عالية، متوسطة، منخفضة، منخفضة جدًا.

3- **مكونات الاستبانة:** تكونت الاستبانة من بعدين، يتضمن كل بعد عدة عبارات تتمثل فيما يلي:

(**) ملحق 2.

البعد الأول: جهود الجمعية الأهلية والرعاية التربوية للمكفوفين، ويشمل (17) عبارة، إضافة لسؤال مفتوح.

البعد الثاني: معوقات تفعيل جهود الجمعية الأهلية والرعاية التربوية للمكفوفين، ويتضمن (16) عبارة، إضافة لسؤال مفتوح.

ثالثًا- الخصائص السيكومترية لأداة القياس:

عرضت الاستبانة على السادة المحكمين المتخصصين في مجال التربية (*)؛ لإبداء الرأي في محور الاستبانة، ومعرفة مدى قياسها لما وضعت من أجله، ومدى انتماء كل عبارة للمحور، وإن كان هناك بعض العبارات تتطلب التعديل، أو الحذف، أو الإضافة.

1- صدق الاستبانة:

حسبت الباحثة صدق الاستبانة بطريقتين هما صدق المحتوى، وصدق الاتساق الداخلي كما يلي:

- **صدق المحتوى:** بعد عرض الاستبانة على عشرة محكمين من أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية، وحساب النسبة المئوية لعدد مرات الاتفاق؛ بعد إجراء التعديلات؛ تراوحت نسب الاتفاق على عبارات الاستبانة المتعلقة بجهود المنظمات غير الحكومية والرعاية التربوية للمكفوفين 100% وعلى مفردات الاستبانة بين (80%-100%).
- **صدق التكوين:** تم حساب صدق الاستبانة بإيجاد معامل الارتباط بين كل عبارة، والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة، ثم إيجاد معامل الارتباط بين مجموع درجات كل محور، والدرجة الكلية للاستبانة، والذي يوضحه الجدول التالي:

(*) ملحق 1.

جدول (2) معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة
ودرجة المحور الذي تنتمي إليه العبارة (ن=40)

جهود الجمعية الأهلية والرعاية التربوية للمكفوفين						معوقات تفعيل جهود الجمعية الأهلية والرعاية التربوية للمكفوفين					
رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
1	0.727	7	0.572	13	0.776	18	0.514	24	0.619	30	0.539
2	0.729	8	0.643	14	0.769	19	0.511	25	0.674	31	0.599
3	0.733	9	0.453	15	0.757	20	0.428	26	0.529	32	0.617
4	0.732	10	0.610	16	0.749	21	0.516	27	0.537	33	0.732
5	0.721	11	0.596	17	0.528	22	0.518	28	0.518		
6	0.685	12	0.768			23	0.554	29	0.547		

قيمة معامل الارتباط الجدولية عند مستوى دلالة (0.01) =0.402

يتضح من الجدول رقم (2) أن قيمة معاملات الارتباط أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى دلالة (0.01) مما يدل على قوة العلاقة الارتباطية بين درجة العبارة ودرجة المحور الذي تنتمي إليه العبارة، مما يدل على الاتساق بين العبارة والسمة التي تقيسها تلك العبارة، كما تم حساب معامل الارتباط بين المحور الأول والثاني وبلغ (0.688).

2- ثبات الاستبانة:

تم التأكد من ثبات الاستبانة عن طريق معامل ثبات ألفا لكرونباك Alpha Cronbach لما يتمتع به من حساب التباين للعبارة والسمة وجدول (3) يوضح معاملات ثبات ألفا لكرونباك.

جدول رقم (3): معاملات ثبات ألفا لكرونباك لمفردات استبانة واقع جهود المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) والرعاية التربوية للمكفوفين

الجمعية الأهلية وجهود الرعاية التربوية للمكفوفين	معوقات تفعيل الجمعية الأهلية وجهود الرعاية التربوية للمكفوفين

رقم العبارة	معامل الثبات	رقم العبارة	معامل الثبات	رقم العبارة	معامل الثبات	رقم العبارة	معامل الثبات	رقم العبارة	معامل الثبات	رقم العبارة	معامل الثبات
1	0.816	7	0.834	13	0.837	18	0.816	24	0.808	30	0.806
2	0.825	8	0.828	14	0.834	19	0.812	25	0.831	31	0.794
3	0.846	9	0.814	15	0.829	20	0.834	26	0.824	32	0.806
4	0.833	10	0.835	16	0.819	21	0.828	27	0.819	33	0.811
5	0.805	11	0.799	17	0.831	22	0.795	28	0.822		
6	0.814	12	0.806			23	0.816	29	0.853		
معاملات ثبات محوري الاستبانة											
0.851						0.857					
معامل الثبات الكلي=0.868											

يتضح من جدول (3) أن قيم معاملات ثبات ألفا لكرونباك لعبارات الاستبانة مرتفعة، وأن قيم معاملات الثبات لكل عبارة منفردة أقل من أو تساوي معامل ثبات ألفا للمحور الذي تنتمي إليه العبارة، أي أن جميع العبارات ثابتة؛ حيث إن تدخل العبارة لا يخفض من معامل الثبات، وحذف أي عبارة لا يؤثر سلبًا على الاستبانة، كما تم التأكد من ثبات سمات الاستبانة عن طريق التجزئة النصفية وحساب معامل الارتباط بين نصفي عبارات المحور الأول، وقد بلغ (0.746)، ومعامل الثبات (0.855)، والمحور الثاني (0.718)، ومعامل الثبات (0.836)، وذلك بتطبيق معادلة سبيرمان براون لإيجاد معامل الثبات من معامل الارتباط، مما يدل على ثبات جيد لمحوري الاستبانة، وقد بلغ معامل الثبات الكلي (0.868)

- النسبة المئوية للمتوسط هي عبارة عن النسبة بين المتوسط وأعلى درجة، وبالاعتماد على معيار تقسيم قيمة المتوسط إلى 5 فئات تم حساب درجات التقدير كما يلي:

3- الأساليب الإحصائية المستخدمة

- **معامل ارتباط بيرسون.**
- **معامل ألفا لكرونباك.**
- **اختبار "ت" للعينة الواحدة.**
- **المتوسط الحسابي والنسبة المئوية.**

جدول (4) المتوسط ونسبته المئوية ودرجة التقدير المقابلة له

المتوسط	النسبة المئوية للمتوسط	درجة التقدير
1-لأقل من 1.8	20% لأقل من 36%	منخفضة جدًّا
1.8-لأقل من 2.6	36% لأقل من 52%	منخفضة
2.6 لأقل من 3.4	52% لأقل من 68%	متوسطة
3.4 لأقل من 4.2	68% لأقل من 84%	عالية
4.2 - 5	84% - 100	عالية جدًّا

وعليه، يتضح أن المتوسط من صفر إلى أقل من 1.8 منخفض جدًّا، ومن 1.8 إلى أقل من 2.6 تُحَقق بدرجة منخفضة، ومن2.6 إلى أقل من 3.4 تُحَقق بدرجة متوسطة، ومن 3.4 إلى أقل من 4.2 تُحَقق بدرجة عالية، ومن 4.2 إلى 5 تُحَقق بدرجة عالية جدًّا.

رابعًا- النتائج ومناقشتها:

جدول (5): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيم "ت" لدلالة الفرق في الاستجابات عن المتوسط الافتراضي والتقدير

م	الجهود	المتوسط	الانحراف	قيمة "ت"	الدلالة	التقدير
1	توفير الأجهزة اللازمة لتعليمهم.	3.54	1.10	4.504	0.01	عالية
2	توفير الكتب اللازمة لتعليمهم.	3.76	0.79	8.753	0.01	عالية
3	إكسابهم المهارات المهنية اللازمة للمهنة المطلوبة.	2.63	1.48	2.3	0.02	متوسطة
4	إكسابهم المهارات العلمية اللازمة للمهنة المطلوبة.	3.73	0.66	10.082	0.01	عالية
5	توفير التعليم بطريقة برايل.	4.73	0.68	23.167	0.01	عالية جدًّا
6	توفير العصا البيضاء.	3.67	0.95	6.461	0.01	عالية
7	إنشاء دور إقامة داخلية للمغتربين منهم.	1.77	1.59	7.053	0.01	منخفضة
8	توفير فريق تربوي لزيارة المكفوفين في منازلهم.	2.18	1.69	4.416	0.01	منخفضة
9	تقديم جوائز للمتفوقين علميًا منهم.	3.13	1.29	0.939	0.35	متوسطة
10	توفير رحلات ترفيهية لهم.	3.75	0.85	7.977	0.01	عالية
11	تنظيم ندوات لتوعية أسرهم بأهمية تعليم أبنائهم.	3.57	0.67	7.745	0.01	عالية
12	تنظيم ندوات لتوعية أسرهم بكيفية التعامل معهم.	3.57	0.67	7.745	0.01	عالية

م	الجهود	المتوسط	الانحراف	قيمة "ت"	الدلالة	التقدير
13	تبادل الخبرات مع الجمعيات الأخرى التي تسهم في رعايتهم في مصر.	2.96	0.86	0.382	0.70	متوسطة
14	تبادل الخبرات مع الجمعيات الأخرى التي تسهم في رعايتهم عالميًا.	1.14	0.35	47.776	0.01	منخفضة
15	الإعلان عن الأنشطة التي تقوم بها في وسائل الإعلام المختلفة.	2.13	0.96	8.234	0.01	منخفضة
16	الاستعانة بخبراء في تربية المكفوفين لتطوير أنشطتها.	2.10	1.32	6.229	0.01	منخفضة
17	تشجيع المكفوفين على الاندماج في المجتمع.	4.37	0.49	25.712	0.01	عالية جدًّا
	المتوسط	3.10	0.75	1.248	0.22	متوسطة

قيمة "ت" الجدولية عند مستوى دلالة (0.01) = 2.637 وعند مستوى دلالة (0.05) =1.989.

يتضح من جدول (5) الخاص بجهود الجمعيات الأهلية والرعاية التربوية للمكفوفين عدم وجود فرق دال بين المتوسط المحسوب والمتوسط الافتراضي؛ حيث كانت قيمة "ت" المحسوبة أقل من القيمة الجدولية عند مستوى دلالة (0.05)، وكان المتوسط العام للمحور (3.1) بانحراف معياري (0.75) مما يدل على درجة متوسطة من الرعاية التربوية.

كما يتضح وجود فرق دال إحصائيًا بين المتوسط المحسوب والمتوسط الافتراضي (3 درجات تبعًا لمقياس ليكرت الخماسي) لصالح المتوسط المحسوب لجميع العبارات، فيما عدا العبارة رقم (3) فكانت الدلالة عند مستوى (0.05)، والعبارة رقم (9) كانت القيمة غير دالة إحصائيًا.

وهناك بعض نقاط الرعاية التربوية التي تتم بدرجة عالية جدًا، متمثلة في العبارة رقم (5) "توفير التعليم بطريقة برايل"، والعبارة رقم (17) "تشجيع المكفوفين على الاندماج في المجتمع" وبدرجة عالية في العبارة رقم (2) "توفير الكتب اللازمة لتعليمهم"؛ (وذلك يتفق مع نتائج دراسة **نهي عبد الرازق 2010م** [139]؛ حيث أكدت توفير الوسائل التعليمية والتكنولوجية الحديثة داخل الجمعيات الأهلية)، والعبارة رقم (10) "توفير رحلات ترفيهية لهم" (وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة **ممدوح منصور 2010م** [140]؛ حيث أكدت تنظيم الرحلات التعليمية التي تشجعهم على مواصلة تعليمهم)، والعبارة رقم (4) "إكسابهم المهارات العلمية اللازمة للمهنة المطلوبة" (وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة **ممدوح منصور 2010م**[141]، التي أكدت توفير برامج التأهيل المهني المناسبة لقدراتهم والكتب والوسائل التعليمية اللازمة لتعليمهم)، والعبارة رقم (6) "توفير العصا البيضاء"، والعبارة رقم (11) "تنظيم ندوات لتوعية أسرهم بأهمية تعليم أبنائهم"، والعبارة رقم (12) "تنظيم ندوات لتوعية أسرهم بكيفية التعامل معهم"، وهذا الارتفاع يعكس إلى أي مدى تهتم الجمعيات بتوفير متطلبات المكفوفين من التعليم بطريقة برايل وتوفير العصا البيضاء، وكذا التواصل مع أولياء الأمور؛ وذلك يتفق مع نتائج دراسة **عزة عبد الباقي 2012م** [142]؛ إذ أكدت قيام الجمعيات الأهلية بتنظيم ندوات ولقاءات لأمهات المعاقين لتوجيههم نحو المعاملة الصحيحة مع أبنائهم.

كما أن هناك بعض الجهود التي تقدم للمكفوفين بدرجة متوسطة، منها العبارة رقم (9) "توفير الأجهزة اللازمة لتعليمهم"، والعبارة رقم (13) "تقديم جوائز

للمتفوقين علميًا منهم"، والعبارة رقم (3) "تبادل الخبرات مع الجمعيات الأخرى التي تسهم في رعايتهم في مصر"؛ وتتفق هذه النتيجة مع نتائج **دراسة شريف سليمان 2010م** (143)، التي أكدت ضعف التعاون والتنسيق بين الجمعيات الأهلية، والعبارة رقم (8) "إكساب المكفوفين المهارات المهنية اللازمة للمهنة المطلوبة.

في حين هناك بعض نقاط الضعف في الخدمات التي تقدمها للمكفوفين متمثلة في العبارة رقم (8) "توفير فريق تربوي لزيارة المكفوفين في منازلهم"، والعبارة رقم (15) "الإعلان عن الأنشطة التي تقوم بها في وسائل الإعلام المختلفة" وتختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسة **ممدوح منصور 2010م** (144)، التي أكدت الإعلان عن أنشطتها بشكل واضح ودوري، والعبارة رقم (16) "الاستعانة بخبراء في تربية المكفوفين لتطوير أنشطتها"؛ ويتفق ذلك مع نتائج **عزة عبد الباقي 2012م** (145)؛ حيث أشارت إلى تدني توافر المتخصصين في مجال تأهيل المعاقين ببرامجه كافة، وتتعاون الجمعية مع بعض الجمعيات المحلية والدولية، والعبارة رقم (7) "إنشاء دور إقامة داخلية للمغتربين منهم"؛ وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة **ممدوح منصور 2010م**(146)، التي أكدت ضعف توافر دور إقامة داخلية للمغتربين، والعبارة رقم (17) "تبادل الخبرات مع الجمعيات الأخرى التي تسهم في رعايتهم عالميًا"، وقد يرجع ذلك لنقص التمويل.

جدول (6): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيم "ت" لدلالة الفرق في الاستجابات عن المتوسط الافتراضي والتقدير عن معوقات تفعيل جهود الجمعيات والرعاية التربوية للمكفوفين

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	التقدير
1	قاعدة بيانات المكفوفين في المجتمع غير معروفة.	4.49	0.93	4.996	عالية جدًّا
2	بعض القائمين على إدارتها غير متخصصين في إدارة دور رعاية المكفوفين.	3.11	0.33	24.57	متوسطة
3	انخفاض وعي بعض القائمين عليها بالقوانين المنظمة لعملها.	2.47	0.26	53.61	منخفضة
4	قلة عدد المتخصصين في إعداد برامج تعليمية تناسب قدرات المكفوفين.	4.61	0.26	13.67	عالية جدًّا
5	نقص وسائل المواصلات التي تنقل المكفوفين إليها.	4.74	0.84	2.82	عالية جدًّا
6	قلة الوسائط التكنولوجية لتسهيل تعليم المكفوفين مثل الكمبيوتر الناطق.	3.09	0.76	10.91	متوسطة
7	قلة الرواتب اللازمة للاستعانة بمعلمين متخصصين.	3.63	0.83	4.061	عالية
8	النظرة السلبية من جانب المجتمع في القيام بدورها في الرعاية التربوية للمكفوفين.	3.21	0.35	20.56	متوسطة
9	اعتقاد بعض أولياء الأمور بعدم جدوى تعليم المكفوفين.	2.86	0.35	29.67	متوسطة
10	وجود تشريعات وقوانين مقيدة لعملها.	3.55	0.96	4.271	عالية
11	قصور دور الإعلام في نشر القضايا المتعلقة بها.	3.61	0.56	6.345	عالية
12	ضعف موارد الجمعية من التبرعات وأعمال الخير.	2.89	0.7	14.45	متوسطة
13	ضعف موارد الجمعية من اشتراكات الأعضاء.	3.74	0.53	9.626	عالية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	التقدير
14	ضعف موارد الجمعية من الحكومة.	4.72	0.26	9.811	عالية جدًّا
15	ضعف موارد الجمعية من الإعانات الأجنبية.	4.68	1.19	2.45	عالية جدًّا
16	نقص مشاركة بعض المكفوفين في إدارة الجمعية.	3.54	1.59	9.512	عالية
	المتوسط	3.68	0.24	27.43	عالية

قيمة "ت" الجدولية عند مستوى دلالة (0.01)=2.637 وعند مستوى دلالة (0.05)=1.989

يتضح من جدول (6) الخاص بمعوقات تفعيل جهود الجمعيات والرعاية التربوية للمكفوفين وجود فرق دال عند مستوى دلالة (0.01) بين المتوسط المحسوب والمتوسط الافتراضي في جميع العبارات فيما عدا العبارة 15 فكانت الدلالة عند (0.05)، وقد بلغ متوسط المحور ككل (3.68) وتدل على درجة عالية من معوقات تفعيل جهود الجمعيات والرعاية التربوية للمكفوفين.

كما يتضح أن هناك معوقات تفعيل جهود الجمعيات والرعاية التربوية للمكفوفين تتم بدرجة عالية جدًّا، تمثلت في الاستجابة عن العبارة رقم (1) "قاعدة بيانات المكفوفين في المجتمع غير معروفة"، وقد يرجع ذلك لعدم توفير إحصائيات رسمية دقيقة، تحدد حجم الإعاقة البصرية في مصر، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة **عزة عبد الباقي 2012م** [147] التي أكدت غياب الإحصائيات والمعلومات اللازمة التي تساعد في التعرف على أبعاد الإعاقات وتزايد أو تناقص أعداد المعاقين في المجتمع، كما تتفق مع دراسة **جمال مصطفى 2006م** [148] التي توصلت إلى عدم توفر إحصائيات رسمية، تحدد حجم الإعاقة البصرية في مصر.

والعبارة رقم (4) "قلة عدد المتخصصين في إعداد برامج تعليمية تناسب قدرات المكفوفين"، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة **نهى عبد الرازق 2010م**[149] التي أكدت وجود قصور في توفير الاختصاصيين المؤهلين والمعدين لهذا الأمر، كما تتفق مع دراسة **جمال مصطفى 2006م** [150] التي توصلت إلى نقص الكوادر الفنية المتخصصة في رعاية المكفوفين.

والعبارة رقم (5) "نقص وسائل المواصلات التي تنقل المكفوفين إليها" وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة كل من **ممدوح منصور 2010م** [151] التي أكدت أن معظم الجمعيات لا يتوافر لديها مواصلات لنقل الفئات الخاصة منها وإليها، و**عزة عبد الباقي 2012م**[152]؛ حيث أشارت إلى ضعف توفير الجمعية وسائل الانتقال للمتدربين من المناطق الريفية والبعيدة"، والعبارة رقم (14) "ضعف موارد الجمعية من الحكومة"، والعبارة رقم (15) "ضعف موارد الجمعية من الإعانات الأجنبية"؛ وقد يرجع ذلك لتجميد الدعم الحكومي المقدم، وغياب التمويل الأجنبي إلى الجمعيات الأهلية بعد ثورة 25 يناير عام 2011م؛ مما أسفر عن تراجع في دور الجمعيات وفاعليتها، كما أن هناك عددًا من جهات التمويل الأجنبية أشارت إلى رفض وزارة الشئون الاجتماعية (التضامن الاجتماعي حاليًا) الموافقة على تمويل الجمعيات الأهلية في حالات عديدة خلال العشر سنوات الماضية.[153]

هناك بعض معوقات تفعيل دور الجمعيات في الرعاية التربوية للمكفوفين بدرجة عالية وتمثلت في الاستجابة عن العبارة رقم (7) "قلة الرواتب اللازمة للاستعانة بمعلمين متخصصين"، والعبارة (10) "وجود تشريعات وقوانين مقيدة لعملها"؛ وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة **عزة عبد الباقي 2012م** [154] التي أكدت وجود قيود حكومية تحد من قيام الجمعية بأنشطتها، والعبارة (11) "قصور دور الإعلام في نشر القضايا المتعلقة بها"؛ وتتفق هذه النتائج مع دراسة **عزة عبد الباقي 2012م** [155] التي أكدت غياب دور الإعلام في نشر

القضايا المتعلقة بالجمعيات الأهلية، وأهم احتياجاتها. والعبارة رقم (13) "ضعف موارد الجمعية من اشتراكات الأعضاء"، وربما يرجع ذلك لانخفاض قيمة اشتراكات الأعضاء؛ حيث يقدر بـ 12 جنيه سنويًّا. وتتفق مع نتائج دراسة **عزة عبد الباقي 2012م** [156] التي أكدت نقص التمويل اللازم للجمعية لتقوم بأنشطتها المختلفة. والعبارة رقم (16) "نقص مشاركة بعض المكفوفين في إدارة الجمعية"، وقد يرجع ذلك لأن أغلب أعضاء مجلس إدارة الجمعيات من المبصرين، عدا جمعيتي الفجر والإسكندرية فهم من المكفوفين.

وهناك بعض معوقات تفعيل جهود الجمعيات والرعاية التربوية للمكفوفين تتم بدرجة متوسطة، تمثلت في الاستجابة عن العبارة رقم (2) "بعض القائمين على إدارتها غير متخصصين في إدارة دور رعاية المكفوفين"؛ وتتفق مع دراسة **عزة عبد الباقي 2012م** [157] التي أكدت ضعف القدرات الإدارية للجمعيات الأهلية في مصر، بالإضافة إلى غياب الكفاءات الإدارية القادرة على العمل، إما من خلال التطوع أو التوظيف، والعبارة رقم (6) "قلة الوسائط التكنولوجية لتسهيل تعليم المكفوفين، مثل الكمبيوتر الناطق"، والعبارة رقم (8) "النظرة السلبية من جانب المجتمع في القيام بدورها في الرعاية التربوية للمكفوفين"، والعبارة رقم (9) "اعتقاد بعض أولياء الأمور بعدم جدوى تعليم المكفوفين" والعبارة رقم (12) "ضعف موارد الجمعية من التبرعات"، وقد يرجع ذلك لتنظيم بعض الندوات لتوعية المجتمع بصفة عامة، وأسرهم بصفة خاصة بحقهم في الرعاية التربوية، فزاد الوعي بضرورة رعاية المكفوفين، والتبرع من أجلهم.

إلا أن هناك بعض معوقات لتفعيل دور الجمعيات تتم ولكن بدرجة ضعيفة، تمثلت في الاستجابة عن العبارة رقم (3) "انخفاض وعي بعض القائمين عليها بالقوانين المنظمة لعملها"، وقد يرجع ذلك إلى أن القانون المنظم لعمل الجمعيات هو القانون رقم 84 لسنة 2002م الذي صدر منذ فترة طويلة، إلى جانب الخبرة الطويلة لدى القائمين على إدارة الجمعيات.

والجدول التالي يوضح ترتيب جمعيات الدراسة تبعًا للمتوسط الحسابي في الجهود المبذولة، ومعوقات تفعيل الجمعيات في الرعاية التربوية للمكفوفين.

جدول رقم (7) ترتيب جمعيات الدراسة تبعا للجهود والمعوقات

م	الجمعية	العدد	الجهود		المعوقات	
			المتوسط الحسابي	الترتيب	المتوسط الحسابي	الترتيب
1	الفجر	12	2.71	5	3.59	4
2	بنات النور	16	4.21	1	2.89	7
3	الإسكندرية	12	2.97	4	3.35	5
4	رسالة	12	3.97	2	3.16	6
5	قلوب مثمرة	11	2.41	6	4.39	2
6	الطالب الكفيف	11	3	3	3.94	3
7	المضيء الخيرية	9	2.41	7	4.41	1
		83	3.10		3.68	

والشكل البياني رقم (2) يوضح الجهود المبذولة من جمعيات رعاية المكفوفين بالإسكندرية والمعوقات التي تواجهها تلك الجمعيات.

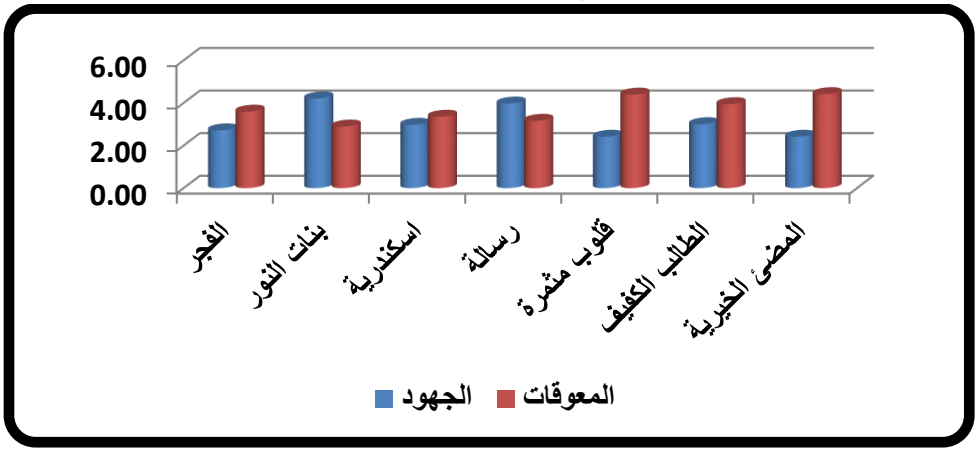

شكل رقم (2) الجهود والمعوقات في جمعيات المكفوفين بالإسكندرية

يتضح من شكل رقم (2) ارتفاع مستوى الجهود المبذولة من جمعيتي بنات النور ورسالة عن المعوقات، بينما نجد ارتفاع المعوقات عن الجهود على التوالي في جمعيات: المضيء الخيرية، والطالب الكفيف، وقلوب مثمرة، والفجر، والإسكندرية. وقد يرجع ذلك إلى أن كل من جمعية بنات النور ورسالة مواردها كبيرة؛ فلاحظت الباحثة من خلال الممارسة الميدانية أن كلًا من جمعيتي النور ورسالة لهما العديد من الأنشطة، مثل: أشغال البامبو، والخيرزان، والسجاد، والكليم، ومفارش المكرمية، وتتلقى العديد من التبرعات والهبات في صور مختلفة، مثل: التبرعات النقدية والعينية؛ مما أدى بهما ـ من وجهة نظر الباحثة ـ إلى الاهتمام بمكفوفي البصر ورعايتهم، كما أن هناك بعض الجمعيات التي لها نشاط محدود، مثل: المضيء الخيرية، والطالب الكفيف، وقلوب مثمرة، والفجر، والإسكندرية، كما وجدت الباحثة جمعيات أخرى مغلقة، مثل: المكفوفين العرب، وبريق الأمل لرعاية المكفوفين والأيتام، ونبع الفكر، والسابقون الخيرية، فضلًا عن اشتراك أعضاء مجلس إدارة بعض الجمعيات في أكثر من جمعية كما في جمعيتي الفجر والإسكندرية.

توصلت الدراسة الميدانية إلى مجموعة من النتائج من أهمها ما يلي:

- نقص الكوادر الفنية المتخصصة في الرعاية التربوية للمكفوفين.
- ضعف توفير فريق تربوي في تلك الجمعيات لزيارة المكفوفين في منازلهم؛ لتقديم النصح والإرشاد حول كيفية التعامل معهم لحل مشكلاتهم.
- نقص التمويل اللازم سواء من الحكومة، أو التبرعات، أو الاشتراكات، أو الإعانات الأجنبية.
- نقص وسائل المواصلات التي تنقل المكفوفين إليها.
- عدم توافر إحصائيات رسمية دقيقة تحدد حجم الإعاقة البصرية في مصر.
- التشريعات والقوانين مقيدة لعمل الجمعيات.

- بعض القائمين على إدارتها غير متخصصين في إدارة رعاية المكفوفين.
- قلة الرواتب اللازمة للاستعانة بمعلمين متخصصين.
- ضعف مشاركة بعض المكفوفين في إدارة الجمعية.
- وجود بعض الجمعيات مغلقة، مثل: جمعية المكفوفين العرب، وبريق الأمل لرعاية المكفوفين والأيتام، ونبع الفكر، والسابقون الخيرية.
- اشتراك أعضاء مجلس إدارة بعض الجمعيات في أكثر من جمعية كما في جمعيتي الفجر والإسكندرية.

وفيما يلي يتم عرض التحليل المقارن للمنظمات غير الحكومية والرعاية التربوية للمكفوفين في كندا ومصر.

المحور السادس ـ تحليل مقارن لجهود المنظمات غير الحكومية والرعاية التربوية للمكفوفين في كل من كندا ومصر:

يهتم المحور الحالي بعقد دراسة مقارنة تفسيرية لدولتي البحث لتحديد أوجه الاتفاق وأوجه الاختلاف في طبيعة العلاقة بين جهود المنظمات غير الحكومية والرعاية التربوية للمكفوفين في كل منهما، ثم تفسيرها في ضوء بعض مفاهيم العلوم الاجتماعية ذات الصلة، بما قد يفيد في وضع ضوابط وآليات مقترحة لتفعيل جهود المنظمات غير الحكومية في الرعاية التربوية للمكفوفين في مصر، وذلك وفقًا لمحاور البحث المتمثلة فيما يلي:

أولًا ـ نشأة وتطور المنظمات غير الحكومية:

اتفقت نشأة وتطور المنظمات غير الحكومية في مصر وكندا؛ حيث ارتبطت نشأة المنظمات غير الحكومية فيهما بالتطور الاجتماعي والاقتصادي في دولتي المقارنة؛ ويمكن تفسير وجهي التشابه السابقين في ضوء مفهوم "الهوية الثقافية" Cultural Identity؛ فالثقافة "تتضمن أسلوب حياة جماعة أو شعب معين، وعلى نحو خاص وجوده كجماعة عرقية متميزة، ومن ثم فالهوية

الثقافية للفرد تعني قدرته على معرفة هذه الثقافة للجماعة التي ينتمي إليها وفهمها". [158] "وبذلك يمكن القول: إن الهوية الثقافية بمثابة السمات العامة التي تميز ثقافة شعب ما عن غيرها من ثقافات الشعوب الأخرى، وتجعل لأفراده طابعًا شخصيًّا متميزًا؛ فالمجتمع المصري عربي إسلامي، لديه هوية محددة وواضحة، بينما المجتمع الكندي فمتعدد الثقافات.

ثانيًا- وظيفة المنظمات غير الحكومية:

1- أوجه الاتفاق:

- اتفقت دولتي المقارنة في وجود مجموعة من الأهداف تسعى كل منظمة إلى تحقيقها ووظيفتها الأساسية في كونها كيانًا غير حكومي، لا يستهدف الربح بل يستهدف تحقيق الرعاية التربوية للمكفوفين، وتتحدد وظائفها في ثلاثة مجالات؛ وهي: المجال التعليمي، والمجال الخدمي، والمجال المهني. إلا أن مستوى تحقيق هذه الوظائف في مصر محدود للغاية لقلة التمويل؛ حيث إن الحكومة تدعم فقط 72 منظمة.
- اتفقت مصر مع كندا في أنشطة المنظمات غير الحكومية، واهتمامها بشكل كبير بقضية المكفوفين؛ حيث تتنوع هذه الأنشطة ما بين دعم ومساعدة المنظمات للأعضاء بكل منها، والربط بينها، وتمثيلها على المستوى الوطني، ونشر المعلومات المتعلقة بنمو وتطور الرعاية التربوية للمكفوفين، من خلال إصدار ونشر عدد من المطبوعات والمنشورات ذات الصلة برعايتهم، بالإضافة إلى إجراء عدد من المشاريع البحثية المختلفة، وعقد المؤتمرات واللقاءات والندوات التي تتناول قضايا الرعاية التربوية للمكفوفين، وتعمل على تعزيز هذا المجال، وقد يرجع ذلك لطبيعة قضية الإعاقة ذاتها، فهي قضية اجتماعية ترتبط بشكل ملحوظ بحقوق الإنسان.
- اتفقت دولتي المقارنة في وجود تنظيم يضم المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية)؛ ففي مصر هناك الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات

الأهلية، كما توجد إدارة للجمعيات الأهلية في الوزارة، وهدفها تعميق التعاون بين الجمعيات من جانب والوزارة من جانب آخر، بينما في كندا هناك رابطة للمنظمات غير الحكومية؛ تقوم باتخاذ إجراءات التنسيق والتعاون بين المنظمات غير الحكومية بشأن القضايا والمشاكل المشتركة، والعمل على المحافظة على الموارد، ومنع الازدواجية في المشاريع.

2- أوجه الاختلاف:

- اختلفت كندا عن مصر في الفئة المقدم إليها الخدمة من خلال المنظمات غير الحكومية؛ فكل من: CNIB وCCB تقدم خدماتها إلى المكفوفين والمبصرين؛ حيث يقومان بتوعية الرأي العام عن: كف البصر، وأسبابه، وكيفية حماية العين، من خلال مجموعة من الكتب التربوية التي توزع على المعلمين والطلاب في جميع مدارس كندا، أما في مصر تقدم خدماتها إلى المكفوفين فقط.
- اختلفت كندا عن مصر في مستوى تبادل الخبرات بين المنظمات غير الحكومية؛ فكل من:CNIB و CCB تتميز بامتداد علاقاتها إلى المستوى الإقليمي والدولي مع المنظمات غير الحكومية الإقليمية والدولية العاملة في مجال الرعاية التربوية للمكفوفين، ويمكن تفسير ذلك في ضوء مفهوم "التعاون التربوي الدولي"، الذي يعرف بأنه: "مجال من مجالات التعاون الدولي، يهدف إلى تطوير التربية بأشكالها المختلفة (النظامي، وغير النظامي)، في جميع أنحاء العالم؛ باعتبارها أهم آلية لتدعيم احترام الآخرين، وتخطي المشاعر العرقية، وتعميق التفاهم والتبادل بين الشعوب". فالتعاون التربوي الدولي ضرورة تحتم الاهتمام من جانب كل دول العالم ـ بمنظماتها الرسمية الحكومية ومنظماتها غير الحكومية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي ـ بمراجعة مفاهيم التربية ووظائفها وآلياتها في

ظل تحديات الفضاء الكوني للمعلومات، وتزايد جهود المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في التعاون التربوي الدولي." (159)

كما يمكن تفسير ذلك في ضوء مفهوم "الشراكة"، التي تعرف بأنها: "عملية محدودة بمدى زمني قصير؛ تركز على قضايا آنية وملحة؛ تتم بغرض حل مشكلات معينة تستغرق دورات زمنية محددة لتلبية حاجات آنية معينة"، كما تعرف بأنها "المسئولية المتبادلة والالتزام الجاد بين الأطراف المعنية بصياغة مجموعة من الأهداف وتنفيذها؛ لذلك فهي علاقة فريق من الشركاء تتسم بالإحساس المشترك بوحدة الهدف، والاحترام المتبادل، والرغبة في التفاوض، والاستعداد لتحمل المسئوليات من خلال توزيع دقيق للمهام". (160)

وعليه، يتضح اهتمام المنظمات غير الحكومية في كندا ببناء الروابط وتعزيزها مع الجهات الرئيسية المعنية بالرعاية التربوية للمكفوفين، سواء على المستوى المحلي أو القومي أو الإقليمي أو الدولي؛ لتبادل الخبرات والمنافع، وإقامة الشراكات معهم، من أجل تعزيز مجالات رعاية المكفوفين، وتحقيق أهدافها.

- اختلفت المنظمات غير الحكومية الكندية عن المصرية في تطويرها؛ فالمنظمات الكندية تهتم بدعم وتطوير نفسها تطويرًا شاملًا ومستمرًا من خلال التأكيد على التطوير التنظيمي، وانطلاقًا من كونها منظمة تعلم، ومركز خبرة، ونموذج لأفضل الممارسات بهذا القطاع. ويمكن تفسير ذلك في ضوء مفهوم "المنظمة المتعلمة"، التي تعرف بأنها: "تلك المنظمة التي يعمل الأفراد فيها بصفة مستمرة على زيادة قدراتهم لتحقيق النتائج التي يرغبون بها، ويسعون إلى التوصل إلى أنماط جديدة من التفكير والطموح الجماعي، مما يحرر الدوافع الجماعية لديهم. وهي أيضًا المكان الذي يتعلم فيه الأفراد باستمرار كيف يتعلمون معًا". (161)

ثالثًا- بنية المنظمات غير الحكومية:

اختلفت المنظمات غير الحكومية في مصر عن كندا في استقلاليتها، وحريتها في إدارة شئونها، فيلاحظ أن المنظمات غير الحكومية في مصر تتميز بضعف استقلاليتها، كما تتميز أيضًا بالرقابة الصارمة عليها من الدولة، بينما في كندا تتمتع بقدر أكبر من الحرية والاستقلالية في إدارة أمورها، وربما يرد ذلك إلى تطبيق مفهوم الاستقلال الإداري للمنظمات غير الحكومية، وما يرتبط بها من مفاهيم المركزية واللا مركزية.

وتعرف الاستقلالية Autonomy بأنها: "حرية أي منظمة أو هيئة في اختيار موظفيها، ووضع مقاييسها الخاصة، وتصميم طرق العمل الداخلي فيها، وتوزيع الميزانية على بنود الإنفاق حسب حاجتها، وتعني أن كل القرارات الخاصة بالمنظمة لا تفرض عليها من الخارج".[162] كما أنها: "وضع الجماعة التي يكون لها الحق في تنظيم شئونها دون أي ضغط خارجي"، ويقصد بهذا الاصطلاح في المسائل الإدارية استقلال المنظمة، وحقها في أن تتخذ قراراتها دون تدخل من أي جهة".[163] وتعني: "حرية التصرف دون أي تحكم خارجي"[164]؛ فدولة مثل مصر تتميز بالمركزية في إدارة شئونها، ومن ثم تمارس الرقابة الصارمة على الجمعيات الأهلية بها، وبالتالي تضعف استقلالية هذه الجمعيات في إدارة أعمالها، بينما تتميز في كندا بمنحها الاستقلالية والحرية في إدارة شئونها.

رابعًا- مصادر تمويل المنظمات غير الحكومية:

اتفقت دولتا المقارنة في تنوع مصادر التمويل للمنظمات غير الحكومية؛ إلا أن مصر تختلف عن كندا في شفافية مصادر التمويل لتلك المنظمات؛ ففي الوقت الذي تقوم فيه المنظمات الكندية غير الحكومية بوضع ميزانياتها على

شبكة الإنترنت، نجد أن المنظمات غير الحكومية المصرية تحجب مصادر تمويلها.

ويمكن تفسير ذلك في ضوء مفهوم "الشفافية"، التي تعرف بأنها: "العمل على كشف الاهتمامات والأهداف والدوافع والموارد والإعلان عن المبادئ، وهي تتضمن حقوق المنظمات الحكومية وغير الحكومية والمواطنين في الاطلاع على الحقوق المتعلقة بالعمل والأنشطة والبرامج والتمويل كافة". [165] وتعني: "أن القرارات التي اتخذت يتم تنفيذها بطريقة تتبع القواعد والأنظمة. وهذا يعني الوصول إلى المعلومات المتاحة بحرية، والوصول إليها مباشرة من أولئك الذين سيتأثرون بمثل هذه القرارات وتنفيذها. وهذا يعني أن يتم توفير ما يكفي من المعلومات في أشكال يسهل فهمها وإيصالها للناس". [166]

ويبرهن على ذلك تأكيد التقارير الدولية للفساد في الفترة ما بين عامي 2008–2014 الصادر عن المنظمة الدولية للشفافية بانتشار الفساد الإداري وغياب الشفافية في مصر. [167]

فمصر ـ وفقًا لتقرير المنظمة الدولية للشفافية لعام 2015 ـ [168] تحتل المرتبة 88 عالميًا، ومعدل الشفافية بها 36، بينما كندا تحتل المرتبة 9 عالميًا، ومعدل الشفافية بها 83؛ مما يؤكد على شفافية المنظمات غير الحكومية الكندية، وضعفها في المنظمات المصرية غير الحكومية، ومن ثم يتضح أن أداء المنظمات غير الحكومية لوظائفها في دولتي المقارنة يرتبط بالنظام المحيط بها.

ويشير ذلك إلى أن ما تمتلكه المنظمات غير الحكومية من قدرات يرتبط باستعداد النظام المحيط بها، مما يدل على وجود علاقات تأثير وتأثر متبادلة بين المنظمات غير الحكومية ونظامها المحيط.

وبعد عرض التحليل المقارن لجهود المنظمات غير الحكومية والرعاية التربوية للمكفوفين في كندا ومصر، سيتم عرض نتائج البحث والضوابط الإجرائية المقترحة لتنظيم جهود المنظمات غير الحكومية والرعاية التربوية للمكفوفين بمصر من خلال المحور التالي.

المحور السابع ـ نتائج البحث والضوابط المقترحة:

في ضوء ما تناوله البحث من دراسة نظرية، ودراسة وصفية تحليلية، ودراسة تحليلية مقارنة؛ للعلاقة بين جهود المنظمات غير الحكومية والرعاية التربوية للمكفوفين في كل من مصر وكندا، فإن هذا المحور يتضمن عرض النتائج وكذلك الضوابط المقترحة لتفعيل العلاقة بين المنظمات غير الحكومية وجهودها في مجال الرعاية التربوية للمكفوفين.

وعلى هذا فإن هذا المحور يتناول ما يلي:

أ- نتائج البحث:

1) إن أداء المنظمات غير الحكومية لوظائفها يرتبط بالعديد من العوامل المحددة لطبيعة هذه الوظائف، بعضها يتعلق بخصائص الفئة التي تخدمها والبعض الآخر بالنظام المحيط.
2) إن أداء المنظمات غير الحكومية لوظائفها يختلف باختلاف طبيعة النظام السياسي، الذي بدوره يؤثر في طبيعة العلاقة بين جهود هذه المنظمات والرعاية التربوية للمكفوفين، وعلى الرغم من وجود المنظمات غير الحكومية في مختلف الأنظمة السياسية؛ إلا أن الممارسة الفاعلة لهذه المنظمات تكون في ظل الأنظمة، التي توفر مناخًا من الحرية والانفتاح الملائمين لطبيعة عملها.
3) إن المنظمات غير الحكومية تتحدد نشأتها وبنيتها ووظائفها في إطار الاستقلالية Autonomy، ووفقًا لهذا المفهوم لا تعتمد نشأة هذه المنظمات على تصريح أو اعتراف من الدولة، كما أنها لا تنشأ بقرار سلطوي، ولا

تتدخل الدولة في عملية اختيار قادتها أو في ممارستها لوظائفها، ولذا تتميز المنظمات غير الحكومية الكندية باستقلاليتها في حين تتأثر في مصر برقابة الدولة.

4) تراجع دور الدولة في كل من مصر وكندا عن القيام بواجباتها والتزاماتها تجاه رعاية ذوي الإعاقة بصفة عامة، والمكفوفين بصفة خاصة، والدعوة إلى مشاركة المنظمات غير الحكومية في رعايتهم.

5) إن ارتباط المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمنظمات غير الحكومية بنظام الدولة وقراراتها؛ يؤدي إلى زيادة درجة تبعيتها للدولة واعتمادها عليها.

6) تشهد مصر عدم توازن في التوزيع الجغرافي للجمعيات الأهلية ما بين الريف والحضر؛ حيث يستأثر إقليم القاهرة الكبرى وعواصم المحافظات بالنصيب الأكبر منها، وفق نتائج دراسة **أماني قنديل 2014م**، و**شريف سليمان 2010م**.

7) تعاني جمعيات رعاية المكفوفين في مصر بصفة عامة، والإسكندرية بصفة خاصة ـ كما أكدت كل من **الدراسات السابقة والدراسة الميدانية** ـ ما يلي:

- نقص الكوادر الفنية المتخصصة في رعاية المكفوفين.
- ضعف توافر فريق تربوي في تلك الجمعيات لزيارة المكفوفين في منازلهم؛ لتقديم النصح والإرشاد حول كيفية التعامل معهم لحل مشكلاتهم.
- نقص التمويل اللازم، سواء من: الحكومة، أو التبرعات، أو الاشتراكات، أو الإعانات الأجنبية.
- نقص وسائل المواصلات التي تنقل المكفوفين إليها.

- عدم توافر إحصائيات رسمية دقيقة تحدد حجم الإعاقة البصرية في مصر.
- التشريعات والقوانين مقيدة لعمل الجمعيات.
- بعض القائمين على الإدارة غير متخصصين في إدارة دور رعاية المكفوفين.
- قلة الرواتب اللازمة للاستعانة بمعلمين متخصصين.
- نقص مشاركة بعض المكفوفين في إدارة الجمعية.
- وجود بعض الجمعيات مغلقة، مثل: جمعية المكفوفين العرب، وبريق الأمل لرعاية المكفوفين والأيتام، ونبع الفكر، والسابقون الخيرية، مما يوضح وجود قصور في مديرية التضامن الاجتماعي لمتابعة أداء تلك الجمعيات.
- اشتراك أعضاء مجلس إدارة بعض الجمعيات في أكثر من جمعية كما في جمعيتي الفجر والإسكندرية؛ مما يوضح وجود خلل في قانون الجمعيات الأهلية الحالي؛ لأنه لا يمنع تكرار اشتراك أعضاء مجلس إدارة بعض الجمعيات في أكثر من جمعية.

ب- الضوابط المقترحة لتفعيل العلاقة بين جهود المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) والرعاية التربوية للمكفوفين في مصر:

وفقًا للمدخل الوظيفي الذي تبناه البحث، الذي ينظر إلى المجتمع على أنه نسق من الأبنية والوظائف، التي تربطها مجموعة معقدة من التفاعلات والعلاقات التي تسعى إلى استمرار النسق الكلي وتطوره، وفي إطار ما قدمته الدراسة النظرية من مؤشرات تفعيل العلاقة بين جهود المنظمات غير الحكومية والرعاية التربوية للمكفوفين، وكذلك في ضوء نتائج البحث، وما توصل إليه من جوانب الضعف والقصور في طبيعة العلاقة بين المنظمات غير الحكومية ورعاية المكفوفين في مصر، وكذلك ما توصل إليه من جوانب القوة والفاعلية

في طبيعة العلاقة بين جهود المنظمات غير الحكومية والرعاية التربوية للمكفوفين في كندا، يضع البحث ضوابط مقترحة لتفعيل العلاقة بين جهود المنظمات غير الحكومية والرعاية التربوية للمكفوفين في مصر في ضوء خبرة كندا ووضعها في مصر، وفقًا لما يلي:

1- تطوير المحددات الوظيفية للمنظمات غير الحكومية.

2- إقرار الغايات المتبادلة بين جهود المنظمات غير الحكومية والرعاية التربوية للمكفوفين وتحقيقها.

3- الاعتماد على وسائل ناجحة لعمل المنظمات غير الحكومية.

1- تطوير المحددات الوظيفية للمنظمات غير الحكومية.

يرتبط تفعيل جهود المنظمات غير الحكومية والرعاية التربوية للمكفوفين في مصر بعدد من المحددات الوظيفية الأساسية، التي من أهمها ما يلي:

1/1 تأصيل مفهوم الاستقلالية:

تبين من الدراسة الوصفية التحليلية لواقع العلاقة بين جهود المنظمات غير الحكومية والرعاية التربوية للمكفوفين في مصر أنها تتسم بضعف استقلاليتها، والرقابة الصارمة عليها من الدولة؛ مما يؤثر على فاعليتها.

ولكي يتم تأصيل مفهوم الاستقلالية؛ يتطلب ذلك التحرر من القيود البنيوية والوظيفية، وذلك بتعديل القوانين واللوائح والتشريعات الخاصة بالجمعيات الأهلية المصرية؛ بحيث ترتضيه كل من الدولة والقطاع الأهلي؛ لتفعيل عملها، ويسهم في بناء الثقة بينهم. فضلًا عن توفير مصادر دائمة ومستقرة للتمويل، مع تنمية موارد هذه الجمعيات من خلال ما يلي:

- تنظيم معارض لمنتجاتها، وإقامة الحفلات الخيرية، والنوادي الترفيهية.
- إنشاء بنك لتمويل المشروعات الصغيرة التي تشرف عليها الجمعيات.

- تشجيع مؤسسات وهيئات الدولة على التبرع للجمعيات الأهلية بجزء من أرباحها، على أن تقوم الدولة باستقطاع هذا الجزء المتبرع به من الضرائب الخاصة بها.
- فرض رسوم لصالح جمعيات المكفوفين على الأنشطة والخدمات، مثل: الملاهي، والسنيما، والمسرح.
- فرض رسوم على كل وسائل التدخين، مثل: السجائر، وغيرها لصالح جمعيات ومؤسسات رعاية المكفوفين.
- تنظيم ورقابة عمليات التمويل الأجنبي، ووضع الضوابط اللازمة لذلك من قبل الدولة، ومراقبة حسابات الجمعيات والعمليات الإدارية فيها، دون التدخل في أعمال الجمعيات، وبما لا يخل باستقلاليتها.

2/1 تأكيد مفهوم التعاون التربوي الدولي:

يرتبط تأكيد مفهوم التعاون التربوي الدولي باهتمام كل دول العالم بمنظماتها الرسمية الحكومية ومنظماتها غير الحكومية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، ومراجعة مفاهيم التربية ووظائفها وآلياتها في ظل تحديات الفضاء الكوني للمعلومات، وتزايد دور المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في التعاون التربوي الدولي، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق ما يلي:

- تفعيل المشاركة بين المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الرعاية التربوية للمكفوفين على المستويات المحلية والإقليمية والدولية كافة، من خلال تأسيس شبكة اتصالات تمكن من التنسيق بين الجمعيات والحكومة والهيئات الأخرى الإقليمية والدولية؛ لتبادل الخبرات والدعم.
- الاستفادة من المعونات الدولية والمحلية في إنشاء مراكز للتدريب ورعاية المكفوفين.
- إنشاء قاعدة بيانات عن الجهات المانحة المحلية والدولية وإمكاناتها، وما يمكن أن تقدمه من منح عينية أو مالية أو قروض ميسرة.

2- إقرار وتحقيق الغايات المتبادلة بين جهود المنظمات غير الحكومية والرعاية التربوية للمكفوفين، ويمكن تحقيق ذلك من خلال ما يلي:

1/2 إقامة المؤتمرات وعقد الندوات العامة، وإجراء استطلاعات الرأي؛ بهدف نشر أهداف الجمعيات الأهلية.

2/2 تحسين استجابة الجمعيات الأهلية لاحتياجات عملائها من المكفوفين وأسرهم، عن طريق تعريفهم بعمل الإدارة ومسئولياتها، وطرق حلها للمشكلات التي تواجهها، وتوضيح كيفية مشاركة أولياء الأمور في صنع القرارات، ودمجهم في نشاطات الجمعية، وتحديد احتياجاتهم، وتسهيل وصولهم للمعلومات، وتبسيطها لهم بلغة سهلة، وتقييم اتجاهاتهم نحو خدمات التعليم والرعاية المقدمة لهم.

3- الاعتماد على وسائل ناجحة لعمل المنظمات غير الحكومية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال ما يلي:

1/3 ضرورة إجراء تقييم دوري للجمعيات الأهلية، للوقوف على مستوى أدائها، وقدرة المسئولين عنها على تحقيق أهدافها، من خلال المركز المصري لدعم المنظمات غير الحكومية، الذي يقدم الدعم الفني والمالي لتلك الجمعيات. (169)

2/3 تشجيع المواطنين على تكوين الجمعيات الأهلية والاشتراك فيها، من خلال ما يلي:

- تناول البرامج التليفزيونية والإذاعية أهمية العمل التطوعي.
- إنتاج مسلسلات تعرض نماذج للشخصيات الخيرية التاريخية مثل: عثمان بن عفان، وعبد الرحمن بن عوف (رضي الله عنهما)، والعالمية مثل: رئيس شركة مايكروسوفت بل جيتس، الذي تبرع بنصف ثروته للأعمال الخيرية.

3/3 ابتكار أساليب جديدة لجذب المتطوعين، مع وضع العمل التطوعي ضمن المقررات القومية والوطنية التي يتم تدريسها للطلاب في المرحلتين الثانوية والجامعية.

4/3 الشفافية والمحاسبية ضرورية للجمعيات الأهلية في عملها؛ من خلال وضع ميزانيتها على شبكة المعلومات الدولية؛ لتحظى بثقة المجتمع وهيئات التمويل ودعمهما.

3/ 5 إنتاج كتيبات ومنشورات عن: أهداف الجمعيات، وأنشطتها، وبرامجها، وتقديمها لأولياء الأمور.

6/3 مد نشاط الجمعية ليشمل: المناطق الريفية، والمناطق البعيدة والنائية.

7/3 توفير عدد كاف من الجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية المكفوفين على مستوى الجمهورية وفي كل محافظات.

8/3 على وزارة التضامن الاجتماعي التأكد من أن القائمين على العمل في الجمعيات الأهلية في مجال المكفوفين هم على درجة من التعليم والتدريب تؤهلهم لتحمل مسئولياتهم بطريقة عملية إداريًا وفنيًا.

9/3 أن تنظم وزارة التضامن الاجتماعي دورات تدريبية للاختصاصيين في المجالات المختلفة؛ لصقل مهارتهم، وتحسين أدائهم، وتزويدهم بكل جديد، مع الاستعانة في ذلك بالجامعات.

10/3 أن يضم مجلس إدارة الجمعية أعضاءً من المكفوفين.

11/3 التوحيد بين جهات الإشراف المسئولة عن الجمعيات؛ حتى لا يحدث تضارب بين آراء هذه الجهات المختلفة.

12/3 الاطلاع على أحدث أساليب إدارة الجمعيات الأهلية، وتحسين أدائها، وترشيد الإنفاق على المشروعات، من خلال تطوير مؤشرات الكفاءة والفاعلية، بحيث يمكن قياس مدى مرونة الاستجابة لهذه الجمعيات، وأن يتم هذا التقييم بمشاركة المنتفعين من الخدمات.

13/3 توفير قاعدة بيانات إحصائية عن حجم الجمعيات الأهلية في مصر، ومجالات عملها، وحجم الأنشطة التي تعمل فيها، وعدد المستفيدين منها، ومصادر تمويلها؛ من خلال التعاون بين جهاز التعبئة والإحصاء، والجهاز المركزي للمحاسبات، ومركز دعم واتخاذ القرار بمجلس الوزراء، ووزارة التضامن الاجتماعي، والاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية.

ختامًا، توصل البحث إلى أن المنظمات غير الحكومية في كندا تقوم بجهود فعالة في مجال رعاية المكفوفين، والتي يظهر مردودها وأثرها جليًّا على المجتمع الكندي، سواء داخل البلاد أم خارجها، بينما لا زالت تحتاج لبذل مزيد من الجهود في مصر في مجال الرعاية التربوية لذوي الإعاقة بصفة عامة ومجال رعاية المكفوفين بصفة خاصة. ويأمل من صانعي القرار ومتخذيه الاستفادة من النتائج التي توصل إليها هذا البحث في تحسين جهود تلك المنظمات وتطوير أدائها بما يخدم المجتمع المصري عمومًا وفئة المكفوفين على وجه الخصوص.

هوامش البحث:

1. سميرة أبو الحسن، **سيكولوجية الإعاقة ومبادئ التربية الخاصة**، د.ن، 2002، ص7.

2. Jeanine Braithwaite, Richard Carroll, **Daniel Mont and Karen Peffley, Disability & Development in the World Bank FY2000–2007**, (Washington : The World Bank), May 2008, p1.

3. يرجى الرجوع إلى:

- The World Bank, Disability, Available on this Website on World Wide Web: http://www.worldbank.org/en/topic/disability (Accessed 2/6/2016).
- World Health Organization, Disability and health, Available on this Website on World Wide Web :http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs352/en / (Accessed 2/6/2016)

4. World Health Organization, **Vision 2020 the Right to Sight: Global Initiative for The Elimination of Avoidable Blindness: Action plan 2006-2011**, (Geneva: World Health Organization), 2007, p.1.

5. يرجى الرجوع إلى

- الاتحاد النوعي لهيئات رعاية الفئات الخاصة والمعوقين، ماهية اتحاد هيئات الفئات الخاصة والمعوقين، متاح على http://kenanaonline.com/users/FAD/posts/143061 بتاريخ 2016/2/1
- مديرية التضامن الاجتماعي في محافظة الإسكندرية، بيان بميادين عمل الجمعيات الأهلية حتى 2016/6/30 في محافظة الإسكندرية.

6. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، **النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والظروف السكنية: إجمالي الجمهورية 2006م**، (القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء)، مايو 2008، ص ص 73–77.

7. Ministry of Education and Science Spain, "The Salamanca Statement and Framework for Action on Special Needs Education", Paper Prepared for Presentation at **World Conference on Special Needs Education: Access and Quality**, Hold at 7-10 June 1994, in Salamanca, Spain, 1994, Pp.5-20.

8. **CX3.1 Special Educational Needs (SEN)**, OECD - Social Policy Division - Directorate of Employment, Labour and Social Affairs Special Educational Needs (SEN), Updated 14 May 2012,p1,OECD Child well-being Module, Available on this Website on World Wide Web: www.oecd.org/els/social/family/database/CWBM (Accessed2/4/2016)

9. الاتحاد العربي للمكفوفين، **الإستراتيجية العربية لرعاية وتأهيل الأشخاص المكفوفين**، متاح على http://kenanaonline.com/users/centerblind/posts/804096 بتاريخ 2016/8/31

10. أماني عادل سعد، "فعالية برنامج تدريبي قائم على بعض مكونات الذكاء الأخلاقي والانفعالي في تنمية التفاعل الاجتماعي لدى التلاميذ المكفوفين والمبصرين بالمرحلة الابتدائية بالإسكندرية: دراسة سيكومترية –ج اكلينيكية"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة الإسكندرية، كلية التربية، قسم الصحة النفسية، 2016، ص 4.

11. جمال مصطفى حسين محمد، "دراسة مقارنة لجهود المنظمات غير الحكومية في تربية ذوي الاحتياجات الخاصة في مصر وبعض الدول الأجنبية"،

رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التربية، قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، 2006، ص 184.

12. ممدوح حسن صالح منصور، "دور الجمعيات الأهلية في الرعاية التربوية للفئات الخاصة على ضوء بعض الخبرات العالمية المعاصرة"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة المنيا، قسم أصول التربية، 2010، ص ص 238-242.

13. ياسر فتحي الهنداوي المهدي، ونسرين صالح محمد، "دور المنظمات غير الحكومية في تخطيط وتقويم برامج محو أمية الكبار في مصر وباكستان: دراسة مقارنة"، من بحوث **مؤتمر المنظمات غير الحكومية وتعليم الكبار في الوطن العربي: الواقع والرؤى المستقبلية**، المؤتمر العلمي السنوي الثامن لمركز تعليم الكبار بجامعة عين شمس، المنعقد في دار الضيافة، جامعة عين شمس، في الفترة من 24-26 أبريل 2010، القاهرة، مركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس، 2010، ص 1014.

14. نهي عبد الرازق محمد، "إستراتيجية مقترحة للجمعيات الأهلية المصرية لتلبية الاحتياجات التربوية لذوي الإعاقة العقلية"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة حلوان، كلية التربية، قسم أصول التربية، 2010، ص ص 4-5.

15. عزة نادي عبد الظاهر عبد الباقي، "تصور مقترح لتفعيل دور الجمعيات الأهلية المصرية في مجال تأهيل المعوقين حركيًا في ضوء خبرات بعض الدول"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الفيوم، كلية التربية، قسم التربية المقارنة، 2012، ص ص 352-369.

16. يرجي الرجوع إلى:

- وزارة التضامن الاجتماعي، **بيان بميادين عمل الجمعيات الأهلية حتى 2016/9/25**، الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق، القاهرة، 2016.

- وزارة التضامن الاجتماعي، **بيان بميادين عمل الجمعيات الأهلية حتى 2016/9/25**، الإدارة العامة للتأهيل لاجتماعي، القاهرة، 2016.
- وزارة التضامن الاجتماعي، **بيان بميادين عمل الجمعيات الأهلية حتى 2016/9/25**، إدارة الجمعيات الأهلية، القاهرة، 2016.

17. هناء محمد السيد عبد المجيد، آليات تمكين المنظمات غير الحكومية لتحقيق الحماية الاجتماعية للأسر الفقيرة بالمناطق العشوائية، **مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين**، ع55،2016، ص169.

18. شريف عبد الله سليمان، "المنظمات غير الحكومية لتعليم الكبار: دراسة مقارنة لبعض الخبرات المعاصرة وإمكانية الإفادة منها في مصر"، من بحوث **مؤتمر المنظمات غير الحكومية وتعليم الكبار في الوطن العربي: الواقع والرؤى المستقبلية**، المؤتمر العلمي السنوي الثامن لمركز تعليم الكبار بجامعة عين شمس، المنعقد في دار الضيافة، جامعة عين شمس، في الفترة من 24-26 أبريل 2010، القاهرة، مركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس، 2010، ص ص 493-494.

19. جمال الحديدي ومنى الخطيب، **المدخل إلى التربية الخاصة**، (الكويت: مكتبة الفلاح، 1997)، ص33.

20. Abdul Rauf Ismail Mahfouz & Esam Abdul Lateff El-Akad, "The Efficiency of Training Program Based on Self-Leaning and its Impact on the Development of Achievement Motivation and Self-esteem: Among a Sample of Blind Students- King Abdulaziz University", **Global Institute for Study& Research Journal (GISR-J)**, Vol.1, No.1, June 2015, p.6.

21. Basll, Servious D, Naria K, Mekdes G, **The Role of Local NGOs in Promoting Participation in CBR, CBR Participatory of A Conference Uganda** , September 2001,

Available on this Website on World Wide Web: Pp:137-155. www.asksource.info/cbr-book/cbr11.pdf(Accessed22/5/2016).

22. سمير حسنين بركات، "تطوير إدارة وتمويل مؤسسات التربية الخاصة في مصر على ضوء خبرة الولايات المتحدة الأمريكية"، **مجلة العلوم التربوية**، ع 2، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، 2001.

23. Ministry of Social Justice and Empowerment, National Policy for Persons with Disabilities, Government of India, No.3-1/2003-DD.III.

24. رجاء محمد شقير، "تصور مقترح لإدارة وتنظيم البرامج التربوية المقدمة لمصابي الشلل الدماغي في مؤسسات الرعاية المختلفة في ضوء خبرات بعض الدول الأجنبية"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، 2003.

25. طارق حسن صديق سلطان، دور الجمعيات الأهلية في تربيه الطفل المعوق: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة جنوب الوادى، فرع سوهاج، كلية التربية، قسم أصول التربية، 2003.

26. نجدة إبراهيم على سليمان: "لنظام الأساسي لبعض جمعيات رعاية وتعليم المعوقين في مصر والولايات المتحدة في ضوء الإدارة الجيدة للمجتمع المدني"، من بحوث **مؤتمر الشباب من أجل المستقبل**، المؤتمر السنوي الحادي عشر لمركز الإرشاد النفسي، المنعقد خلال الفترة من 25–27 ديسمبر، جامعة عين شمس، القاهرة، 2004.

27. جمال مصطفى حسين محمد، **مرجع سابق**.

28. مختار فؤاد إبراهيم البسيوني، "دراسة تقويمية لإدارة وتنظيم جمعيات رعاية وتعليم الفئات الخاصة في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، معهد الدراسات التربوية، قسم أصول التربية، 2006، ص ص 169–173.

29. سعودي محمد حسن، "تقويم فعالية برامج جمعيات تأهيل المعوقين حركيًا: دراسة مطبقة على بعض الجمعيات بأسيوط"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة أسيوط، كلية الخدمة الاجتماعية، 2006.

30. عبد المنعم محمد محمد، "دور مؤسسات المجتمع المدني في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة من المعوقين في مصر"، **مجلة كلية التربية بالفيوم**، العدد الخامس، 2007، 1-60.

31. Jame Mungomba," Comparative Policy and Practice in Intellectual Disabilities in the Republic of Zambia", **Journal of Policy and Practice in Intellectual Disabilities**, Vol5, No 2, Psyc Info., ISSN,1741-1122, Jun 2008.

32. شريف عبد الله سليمان، **مرجع سابق**، ص ص 484-549.

33. ممدوح حسن صالح منصور، **مرجع سابق**.

34. نهي عبد الرازق محمد، **مرجع سابق**.

35. ياسر فتحي الهنداوي المهدي ونسرين صالح محمد، **مرجع سابق**، ص ص 1011-1108.

36. World Health Organization and The World Bank ,**Word Report on Disability**, (Malta: World Health Organization), 2011.

37. عزة نادي عبد الظاهر عبد الباقي، **مرجع سابق**.

38. مختار فؤاد إبراهيم البسيوني، "تطوير مؤسسات رعاية الفئات الخاصة للكبار في مصر على ضوء خبرات بعض الدول: دراسة حالة "، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، معهد الدراسات التربوية، قسم تعليم الكبار، جامعة القاهرة، 2012.

39. Elia Armstrong: Transparency in Non-Governomental Organization, (New York: John Wiley& Sons), 2013.

40. عبد الله على عبد الله عوده، "آليات الشفافية وتمكين المعاقين ذهنيًا من حقوقهم: دراسة من منظور طريقة تنظيم المجتمع مطبقة على المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال المعاقين ذهنيًا"، **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية**، ع 36، ج9، أبريل 2014، ص ص 3375-3470.

41. محمود عطا محمد مسيل، "دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة: الجمعيات الأهلية نموذجًا"، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر دور الجمعيات الأهلية في التنمية المستدامة بمحافظة الشرقية، المؤتمر العلمي لكلية التربية، جامعة الزقازيق بالتعاون مع مديرية التضامن الاجتماعي بمحافظة الشرقية، المنعقد في كلية التربية، جامعة الزقازيق، في الفترة من 13-14 ديسمبر 2015، الزقازيق، 2015، ص ص 1-56.

42. شاكر محمد فتحي أحمد وهمام بدراوي زيدان، **التربية المقارنة: المنهج. الأساليب. التطبيقات**، (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2003)، ص ص197-209.

43. Peter Willetts, **What is a Non-Governmental Organization?,** UNESCO Encyclopedia of Life Support Systems, Section 1 Institutional And Infrastructure Resource Issues, Article 1.44.3.7, Non-Governmental Organizations, 15 August 2006, Available on this Website on World Wide Web: http://www.staff.city.ac.uk/p.willetts/CS-NTWKS/NGO-ART.HTM, (Accessed 29/3/2016)

44. Eric D. Werker &Faisal Z. Ahmed, **What Do Non-Governmental Organizations Do?**, May 2007, p.4, Available on this Website on World Wide Web: *www.hbs.edu/faculty/Publication%20Files/08-041.pdf* (Accessed 29/3/2016)

45. United Nations research Institute for Social Development, **Trends in Government Support for Non-**

Governmental Organizations: Is the "Golden Age" of the NGO Behind Us?,(Geneva: UNRISD), June 2006, p.9.

46. مصطفى بلعور،" إشكالية عمل المنظمات الدولية غير الحكومية في دول الحراك العربي"، **دفاتر السياسة والقانون–الجزائر**، ع15،2016، ص401.

47. World Bank, **Definitions of *Non-Governmental Organizations* (NGO)**, Available on this Website on World Wide Web:http://www.gdrc.org/ngo/wb-define.html, (Accessed 29/3/2016)

48. Vakil A.,"Confronting the Classification Problem: Toward TAXONOMY OF NGOs", **World Development**, Vol.25, No.12, 1997, p2060.

49. Peter Willetts, **Op. Cit**., P.1.

50. نجوى عبد الله سمك، **القطاع الأهلي والتنمية الاقتصادية في مصر**، (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1999)، ص 12.

51. Fogarty, E.A. "Nongovernmental Organization", in Mark Bevir (ED), **Encyclopedia of Governance**.Vol.2, Thousand Oaks, (California: Sage Publication, Inc.), 2007, p, 618.

52. Moghadam V., **Women, Work, and Economic Reform in the Middle East and North Africa**, (Boulder,CO: Lynne Rienner), 1998, p.37.

53. Michael H.Hall et al ,**The Canadian Nonprofit and Voluntary Sector in Comparative Perspective**, (Toronto: Imagine Canada),2005, p.IV

54. U.S. Department of State, **Fact Sheet: Non-Governmental Organizations (NGOs) in the United States**,2012,p2, Available at; http://www.humanrights.gov/fact-sheet-non-governmental-organizations-ngos-in-the-united-states.html (29/3/2016)

55. Cathy Barr et al, **Strengthening the Capacity of Nonprofit and Voluntary Organizations to Serve Canadians: Recommendations Based on The National**

Survey of Nonprofit and Voluntary Organizations, (Canada: Imagine Canada),2006, p.1.

56. عبد المنعم محمد وسهام يس، تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في تدعيم المشاركة السياسية للمرأة، **مجلة الثقافة والتنمية**، السنة 8، ع 23، 2007، ص ص 37-38.

57. **المرجع السابق**، ص38.

58. هاشم الحسيني، "مفاهيم أخرى ترتبط بالمجتمع المدني"، في أماني قنديل (محرر)، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني**، (القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2008، ص ص 72-73.

59. عطية حسن أفندي، **تنمية موارد المنظمات غير الحكومية: دليل عمل مع إشارات خاصة للحالة المصرية**، كتاب الأهرام الاقتصادي، ع236، أول مايو 2007، (قليوب: مطابع الأهرام التجارية)، ص 15.

60. **المرجع السابق**، ص ص 14-15.

61. محمود عطا محمد مسيل، **مرجع سابق**، ص ص 12-13.

62. سليمان عبد ربه محمد، "الجهود الأهلية ودورها التربوي في تحديث المجتمع المصري"، دراسة مقدمة إلى **مؤتمر الجمعيات الأهلية وتحديث مصر**، المؤتمر السنوي الرابع للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، المنعقد في الفترة من 16-17 ديسمبر، الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، القاهرة، 2002، ص ص 486-487.

63. هدى محمود حجازي ونجوى إبراهيم الشرقاوي، **العمل التطوعي ومؤسسات المجتمع المدني**، (الرياض: دار الزهراء)، 2013، ص ص 221-223.

64. جمهورية مصر العربية، الجريدة الرسمية، القانون رقم 84 لسنة 2002 الخاص بالجمعيات والمؤسسات الأهلية واللائحة التنفيذية، **مرجع سابق**، ص ص 18-23.

65. الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، نبذة عن الجمعيات الأهلية، متاح على http://www.fngo.org.eg/NGO/StaticContent/View.aspx?ID=12 بتاريخ (2016/4/12).

66. محمود عطا محمد مسيل، **مرجع سابق**، ص ص 1-56.

67. Cecil R. Reynolds &Elaine Fletcher-Janzen, **Encyclopedia of Special Education: A Reference for the Education of Children**: **Adolescents and Adults with Disabilities and Other Exceptional Individuals**, 3th edition, V3, (Canada: John Wiley& Sons), 2007, P.2110.

68. محمد نشأت أحمد طموم، **النشاط الحركي لذوي الإعاقة البصرية**، (الإسكندرية: مؤسسة حورس الدولية)، 2010، ص12.

69. السيد رمضان بريك، "مهارات ما وراء الانفعال لدى الطلاب ذوي الإعاقة السمعية والبصرية"، مجلة التربية الخاصة والتأهيل، مؤسسة التربية الخاصة والتأهيل، مج 4، ع13، يوليو 2016، ص90.

70. مروة عماد أحمد محمد، "وضعية الطلاب المكفوفين في التعليم الجامعي وأساليب رعايتهم"، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، ع55، يناير2016، ص ص 368-370.

71. شعبان عبد العاطي عطية، أحمد حامد حسين، جمال مراد حلمي، **المعجم الوسيط**، ط4، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية)، 2008، ص 792.

72. راضي الوقفي، **أساسيات التربية الخاصة**، (عمان: دار جهينة)، 2004، ص 36.

73. سيد محمود الطواب، **الصحة النفسية والإرشاد النفسي**، (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب)، 2008، ص 189.

74. عبد الفتاح عبد المجيد الشريف، **التربية الخاصة وبرامجها العلاجية، (**القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية**)**، 2011، ص ص320-321.

75. حمادة على عبد المعطي، "عوامل الجذب والفهم في كتب العلوم المطبوعة بطريقة برايل للطلاب المكفوفين وعلاقتها ببعض المتغيرات"، مجلة التربية الخاصة – مركز المعلومات التربوية والنفسية والبيئية بكلية التربية جامعة الزقازيق، ع12، أغسطس 2015، ص207.

76. **World Health Organization**, **Prevention of Blindness and Visual Impairment, Available on this Website on World Wide Web:** http://www.who.int/blindness/causes/en/(Accessed2/4/2016)

77. سيد صبحي، **رعاية وتأهيل الكفيف: بحوث ودراسات، (**القاهرة: الدار المصرية اللبنانية**)**، 2007، ص ص 631-635

78. نجدة إبراهيم سليمان، **نظم التعليم في التربية الخاصة، (**القاهرة: الشمس للطباعة، 2000**)**، ص ص 42-43.

79. CANADIAN COUNCIL OF THE BLIND, JOIN WITH THE CANADIAN COUNCIL OF THE BLIND,P.3, Available on this Website on World Wide Web:CBNATIONAL.NET/WCW/2014%20WCW%20SPONSORSHIP%20PACKAGE.PDF, (ACCESSED 29/3/2016)

80. Canadian Council of the Blind,CCB Objectives, Available on this Website on World Wide Web: http://ccbnational.net/fresco/what-we-do/ (Accessed 29/7/2016)

81. CCB, WORLD BLIND UNION (WBU), Available on this Website on World Wide Web: HTTP://CCBNATIONAL.NET/FRESCO/WORLD-BLIND-UNION-WBU/(ACCESSED 29/3/2016)

82. –CCB, Advocacy, *Available on this Website on World Wide Web: http://ccbnational.net/fresco/advocacy/(Accessed 29/3/2016)*

- CCB, *Available on this Website on World Wide Web:* http://ccbnational.net/fresco/about-the-canadian-council-of-the-blind/(ACCESSED 29/3/2016)

83. CCB, World Blind Union (WBU), *Available on this Website on World Wide Web:* http://ccbnational.net/fresco/category/white-cane-magazine/(ACCESSED 29/3/2016)

84. CCB, Get Together with Technology, *Available on this Website on World Wide Web:* http://ccbnational.net/fresco/get-together-with-technology/(ACCESSED 29/3/2016)

85. CCB, About The Canadian Council Of The Blind, Available on this Website on World Wide Web: http://ccbnational.net/fresco/about-the-canadian-council-of-the-blind/

86. Canadian Council of the Blind, Join with the Canadian Council of the Blind, P.3, Available on this Website on World Wide Web: http://cbnational.net/WCW/2014%20WCW%20Sponsorship%20Package.pdf, (ACCESSED 29/3/2016)

87. - CCB, Advocacy Available on this Website on World Wide Web:http://ccbnational.net/fresco/advocacy/(ACCESSED 29/3/2016)

- *CCB*, AVAILABLE ON THIS WEBSITE ON WORLD WIDE WEB: http://ccbnational.net/fresco/about-the-canadian-council-of-the-blind/(ACCESSED 29/3/2016)

88. CCB, Board of Directors, Available on this Website on World Wide Web: http://ccbnational.net/fresco/board-of-directors/(Accessed 29/3/2016)

89. CCB, Financial Statements of Canadian Council of the Blind, Year ended December 31, 2011, (: Canada: Ottawa), 26 June 2012, P.1.
90. Canadian Council of the Blind, Financial Statements of The Canadian Council of the Blind, Year ended December 31, 2014, (Ottawa: Canadian Council of the Blind), 2015, p.1.
91. Charity Intelligence Canada, Canadian Council of the Blind, Available on this Website on World Wide Web: https://www.charityintelligence.ca/charity-details/476-canadian-council-of-the-blind(ACCESSED 29/3/2016)
92. -Fast Facts about CNIB, Available on this Website on World Wide Web: www.cnib.ca/en/about/media/cnib/Pages/default.aspx (Accessed: 3/3/2016).
-How we are structured, available at: http://www.cnib.ca/en/about/who/structure/Pages/default.aspx(Accessed:3/3/2016).
- أحمد مصطفى شلبي، (CNIB) وقرابة مائة شمعة من الضياء للمكفوفين، متاح على الموقع http://kenanaonline.com/users/mostsharkalnafsi/posts/520285 بتاريخ (2016/3/31)، ص1.
93. −Fast Facts about CNIB، available at: www.cnib.ca/en/about/media/cnib/Pages/default.aspx (Accessed:3/3/2016).
-How We're Structured, available at: http://www.cnib.ca/en/about/who/structure/Pages/default.aspx(Accessed:3/3/2016).
94. Our Team of Caring Professionals, Available on this Website on World Wide Web: http://www.cnib.ca/en/about/who/team/Pages/default.aspx (Accessed: 3/3/2016).

95. World Intellectual Property Organization, **Standing Committee on Copyright and Related Rights**, (Geneva :Nineteenth Session), Hold at December 14 to 18, 2009, November 25, 2009, p10.

96. - Susan Carney et al, Teaching Students with Visual Impairments: Guide for the Support Team, (Regina: Saskatchewan Learning), 2003, Teaching Students with Visual Impairments, p.15, Available on this Website on World Wide Web:www.education.gov.sk.ca/vision (Accessed4/3/2016).

- CNIB, "Improving Access to Post-Secondary Education for Individuals Living with Vision Loss", April 2007, Available on this Website on World Wide Web: www.gnb.ca/cpse-ceps/EN/docs/CNIB.pdf

97. - Fast Facts about CNIB, available at: www.cnib.ca/en/about/media/cnib/Pages/default.aspx (Accessed:3/3/2016).

- أحمد مصطفى شلبي. (CNIB) وقرابة مائة شمعة من الضياء للمكفوفين، **مرجع سابق**، ص1.

98. **Canadian National Institute for Blinds**, Our Services, Available on this Website on World Wide Web: http://www.cnib.ca/en/services/Pages/default.aspx (Accessed 7/8/2016)

99. CNIB School and Activity Package for Canadian Educators and Student, Available on this Website on World Wide Web: www.vision.alberta.ca/media/91604/**cnibschoolpackage**.pdf . (Accessed: 3/12/2015).

100. CNIB, **Corporate Structure,** *Available on this Website on World Wide Web:* **http://www.cnib.ca/en/about/who/structure/corporate-structure/Pages/default.aspx (Accessed:3/3/2016).**

101. CNIB, Financial Statements of the Canadian National Institute for the Blind, Year ended March 31, 2014.

102. Charity Intelligence Canada, Canadian National Institute for the Blind, *Available on this Website on World Wide Web:*https://www.charityintelligence.ca/charity-details/70-canadian-national-institute-for-the-blind**(Accessed:3/3/2016).**
103. CNIB, **Financial Statements of the Canadian National Institute for the Blind**, Year ended March 31, 2016, pp.4-5.
104. Canada, ***The Columbia Electronic Encyclopedia,* 6th ed. Copyright**, Columbia University Press, 2012, *AVAILABLE ON THIS WEBSITE ON WORLD WIDE WEB:*http://www.infoplease.com/encyclopedia/world/canada.html Accessed (16-3-2016).
105. The fourth quarter 2015 issue of *Quarterly Demographic Estimates*, **Canada 's Population estimates, fourth quarter 2015 ,** Vol. 29, no. 4, *Available on this Website on World Wide Web:* http://www.statcan.gc.ca/daily-quotidien/160316/dq160316c-eng.htm?HPA, Accessed(16-3-2016).
106. Parliament of Canada: **About the Constitution**, Parliament of Canada, (Canada: Library of Parliament), 2007, p3.
107. Minister of Canadian Heritage and Official Languages, Convention on the Rights of Persons with Disabilities, First Report of Canada, (Canada: *également disponible en français*,), 2014, Pp55-56.
108. Josée Duquette, Planning, Programming and Research Officer, Factors influencing work participation for people with a visual impairment, Institut Nazareth et Louis-Braille, August 1, 2013, p2.
109. **Ibid**. p11.
110. -Minister of Canadian Heritage and Official Languages, Convention on the Rights of Persons with

Disabilities, First Report of Canada,(Canada: *également disponible en français,*), 2014, p.13.

- United Nations Research Institute for Social Development, Trends in Government Support for Non-Governmental Organizations: Is the "Golden Age" of the NGO Behind Us? , United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD), June 2006, p37.

111. Fast Facts about CNIB, *Available on this Website on World Wide Web:* http://www.cnib.ca/en/about/Financial/Pages/default.aspx (Accessed:3/3/2016).

112. Canadian National Institute for the Blind, Fast Facts about Vision Loss. Retrieved March 15, 2013, from http://www.cnib.ca/en/about/media/vision-loss/Pages/default.aspx

113. محمد عمر الطنوبى، **التغير الاجتماعي**، (الإسكندرية: منشأة المعارف)، 1996، ص 52.

114. **المرجع السابق**، ص 30.

115. حازم عبد الحاكم عبد اللطيف العيسوى، الجمعيات الأهلية نموذج لمنظمات المجتمع المدني في مصر، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، ع 49، أبريل 2011، ص 569.

116. جمهورية مصر العربية، الجريدة الرسمية، القانون رقم 84 لسنة 2002 الخاص بالجمعيات والمؤسسات الأهلية واللائحة التنفيذية، **مرجع سابق**، مادة 1، ص 3.

117. أماني قنديل، **التحولات في البنية والوظيفة: المجتمع المدني بعد الثورات في مصر (2-2)**، **المركز العربي للبحوث والدراسات**، ص 1، متاح على http://www.acrseg.org/32498 بتاريخ(2016/3/3).

118. أماني قنديل، **دور المنظمات الأهلية العربية في الرعاية الصحية للسكان 2015**، التقرير الثالث عشر، (الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة)، 2015، ص8.

119. أماني قنديل، التحولات في البنية والوظيفة :المجتمع المدني بعد الثورات في مصر (2-2)، **مرجع سابق**، ص 1.

120. جمهورية مصر العربية، القانون رقم 84 لسنة 2002 الخاص بالجمعيات والمؤسسات الأهلية واللائحة التنفيذية، **مرجع سابق**، مادة 11، ص ص 8-36.

121. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، **واقع المعوقين في مصر**، (القاهرة: مطبعة المركز، 1999)، ص 71

122. أحمد مصطفى شلبي، المركز النموذجي لرعاية وتوجيه المكفوفين وأكثر من نصف قرن من العطاء، متاح على الموقع التالي
http://kenanaonline.com/users/mostsharkalnafsi/posts/90383
بتاريخ (2016/3/8).

123. أحمد مصطفى شلبي، **مرجع سابق**، ص1.

124. عطية حسن أفندي، **مرجع سابق**، ص 19.

125. جمال مصطفى حسين محمد، **مرجع سابق**، ص 149.

126. جمعية رعاية بنات النور وتنمية المجتمع، **دليل جمعية رعاية بنات النور وتنمية المجتمع بالإسكندرية**، (الإسكندرية: جمعية رعاية بنات النور وتنمية المجتمع، 2016)، ص ص 1-4.

127. مقابلة شخصية مقننة مع مدير جمعية رعاية بنات النور وتنمية المجتمع بالإسكندرية في 2016/3/6.

128. مصطفى على المسلماني، "دور الأسرة في إدماج المعوقين في الحياة العامة"، **من بحوث ودراسات اتحاد هيئات رعاية الفئات الخاصة والمعوقين**، (القاهرة: مطبعة الاتحاد، 1994)، ص301.

129. الاتحاد النوعي لهيئات رعاية الفئات الخاصة والمعوقين، **القانون رقم 116 لسنة 1950**، متاح على http://kenanaonline.com/users/FAD/tags/119417/posts#http:/ /kenanaonline.com/users/FAD/posts/144402 بتاريخ (21016/4/4)

130. الاتحاد النوعي لهيئات رعاية الفئات الخاصة والمعوقين، **ماهية اتحاد هيئات رعاية الفئات الخاصة والمعوقين**، متاح على http://kenanaonline.com/users/FAD/posts/143061 بتاريخ 2016/4/4

131. مدحت أبو النصر، **إدارة الجمعيات الأهلية في مجال رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة**، (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2004)، ص ص 144-145.

132. الهيئة العامة للاستعلامات، دستور جمهورية مصر العربية 2014، 2014/1/18، ص 28.

133. جمال مصطفى حسين محمد، **مرجع سابق**، ص ص 161.

134. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، **الكتاب الإحصائي السنوي**، (القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء)، سبتمبر 2015، ص 439.

135. سحر إبراهيم الدسوقي، **مستقبل المجتمع المدني بعد ثورة 25 يناير**، (القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات)،2011، ص 16-17.

136. هدى البكر، "جمهورية مصر العربية"، في أماني قنديل وآخرون، التقرير السنوي الثاني عشر للمنظمات الأهلية العربية "دور المنظمات الأهلية في إثراء الثقافة والفنون والإبداع"، (القاهرة: دار نوبار للطباعة)،2014، ص144.

137. **المرجع السابق**، ص144.

138. أماني قنديل، **دور المنظمات الأهلية العربية في الرعاية الصحية للسكان 2015، مرجع سابق**، ص21.

139. نهى عبد الرازق محمد، **مرجع سابق**، ص 238.

140. ممدوح حسن صالح منصور، **مرجع سابق**، ص ص 238–240 .

141. **المرجع السابق**، ص ص 238–240 .

142. عزة نادى عبد الظاهر عبد الباقي، **مرجع سابق**، ص352.

143. شريف عبد الله سليمان، **مرجع سابق**، ص ص 484–549.

144. ممدوح حسن صالح منصور، **مرجع سابق**، ص ص 238–240 .

145. عزة نادي عبد الظاهر عبد الباقي، **مرجع سابق**، ص365.

146. ممدوح حسن صالح منصور، " **مرجع سابق**، ص ص 238–240 .

147. عزة نادي عبد الظاهر عبد الباقي، **مرجع سابق**، ص369.

148. جمال مصطفى حسين محمد، **مرجع سابق**، ص ص 183–174.

149. نهى عبد الرازق محمد، **مرجع سابق**، 2010، ص 238.

150. جمال مصطفى حسين محمد، **مرجع سابق**، ص ص 183–174.

151. ممدوح حسن صالح منصور، **مرجع سابق**، ص 241 .

152. عزة نادي عبد الظاهر عبد الباقي، **مرجع سابق**، ص365.

153. سعد الدين إبراهيم، **العمل الأهلي في مصر**، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 62، السنة الثامنة، القاهرة، 1998، ص14.

154. عزة نادي عبد الظاهر عبد الباقي، **مرجع سابق**، ص365.

155. **المرجع السابق**، ص 367.

156. **المرجع السابق**، ص366.

157. **المرجع السابق**، ص368.

158. Spear-Ellinwood K.C. &Moll L.C., "Equity and Cultural Issues in Education", In Stephen J. Farenga and Daniel Ness, (Eds.), **Encyclopedia of Education and Human Development**, (New York, M.E. Sharpe, Inc, 2005), p318.

159. أمين النبوي، "التعاون التربوي الدولي في القرن الحادي والعشرين: رؤية مستقبلية"، **مجلة التربية، مجلة التربية**، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، المجلد الرابع، ع1، مارس 2001، ص ص 111-112.

160. حنان رضوان، "تصور إستراتيجي للشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني لمعالجة قضايا البيئة (دراسة حالة على محافظة القليوبية)"، **مجلة مستقبل التربية العربية**، المجلد الثالث عشر، ع 45، المكتب الجامعي الحديث، أبريل 2007، ص 322.

161. علي السيد الشخيبي وآخرون، معجم مصطلحات الحكامة التربوية: الحكم الرشيد، (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: مكتب تنسيق التعريب بالرباط)، 2012، ص161.

162. Barbara S. Romzk and Melvin T. Dubnick, "Accountability" in Jay M.Shafritz (Editor), I**nternational Encyclopedia of Public Policy and Administration**, Vol.1, (New York: A Division of Harper Collins Publisher, 1998),Pp.8-9.

163. Carter V. Good, (Editor), **Dictionary of Education**, (New York: McGraw- Hill book Company, 1973), P.53.

164. The American Heritage, Dictionary of the English Language, Fourth Edition (Online: Houghton Mifflin Company, 2006), Available on this Website on World Wide

Web:http://dictionary.reference.com/browse/decentralization (accessed 1/3/2016)

165. عبد الله علي عبد الله عوده، **مرجع سابق**، ص 3390.

166. علي السيد الشخيبي وآخرون، مرجع سابق، ص121.

167. فايزة عبد العليم محمد الجويدي، "الإشراف الإلكتروني بالتعليم قبل الجامعي في كل من المملكة المتحدة، والمملكة العربية السعودية وإمكانية الإفادة منه في مصر –دراسة مقارنة"، **مجلة الإدارة التربوية**، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، السنة الثانية، ع6، سبتمبر 2015م، ص135.

168. Transparency International, **Transparency International Corruption Perceptions Index 2015,** (Berlin: Transparency International, 2016),p.7

169. المركز المصري لدعم المنظمات الأهلية، نعمل معا من أجل مجتمع مدني قوي، http://egyptngosupport.com

ملحق رقم (1)

قائمة بأسماء السادة المحكمين على الاستبانة الخاصة بتحديد جهود الجمعيات الأهلية في الرعاية التربوية للمكفوفين، والمعوقات التي تحول دون قيامهم بهذه الجهود مرتبة أبجديًا

الاسم	الوظيفة
أ.م.د/ جيهان عثمان محمود	أستاذ الصحة النفسية المساعد كلية التربية ـ جامعة الإسكندرية
أ.م.د/ دعاء عوض عوض	أستاذ الصحة النفسية المساعد والقائم بعمل رئيس قسم الصحة النفسية، كلية التربية ـ جامعة الإسكندرية
أ.د/عادل عبد الفتاح سلامة	أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية كلية التربية ـ جامعة عين شمس
أ.د/ فاروق شوقي البوهي	أستاذ التربية المقارنة ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب الأسبق بكلية التربية ـ جامعة الإسكندرية
أ.م.د/ فاطمة عبد القادر حسن	أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المساعد كلية التربية ـ جامعة الإسكندرية
أ.د/محمد حبشي حسين	أستاذ ورئيس قسم علم النفس التعليمي كلية التربية ـ جامعة الإسكندرية
أ.د/محمد يوسف حسن	أستاذ الإدارة التربوية وسياسات التعليم وعميد الكلية الأسبق بكلية التربية ـ جامعة الإسكندرية
أ.د/ ناجى محمد قاسم الدمنهوري	أستاذ علم النفس التعليمي كلية التربية ـ جامعة الإسكندرية
أ.د/نبيل سعد خليل	أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية كلية التربية ـ جامعة سوهاج
أ.د/ نهلة عبد القادر هاشم	أستاذ ورئيس قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية كلية التربية ـ جامعة عين شمس

ملحق رقم (2)

الصورة النهائية للاستبانة

كلية التربية

قسم التربية المقارنة

الأستاذ الدكتور الفاضل: /.....

تحية طيبة وبعد،

تقوم الباحثة بإعداد بحث بعنوان (المنظمات غير الحكومية والرعاية التربوية للمكفوفين في كندا ومصر "دراسة مقارنة")، وذلك بهدف التعرف على جهود المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) في رعاية المكفوفين في محافظة الإسكندرية، والمعوقات التي تحول دون قيامهم بهذه الجهود؛ لتسهم في علاج كثير من مشكلات الجمعيات الأهلية وتُحدث تطويرًا لها؛ ولتحقيق هدف البحث قامت الباحثة بتصميم استبانة موجهة إلى أعضاء فريق العمل داخل الجمعيات الأهلية للمكفوفين.

وبناءً على ذلك ولثقتي بخبرة سيادتكم وآرائكم الصائبة في هذا المجال؛ أرجو من سيادتكم التكرم بالتعاون في عمل ما يلي: قراءة كل عبارة بدقة، وتحديد رأيكم حيال كل عبارة؛ بوضع علامة (√) أمام كل عبارة من عبارات القائمة ـ التي تضم ما يجب على الجمعيات القيام به ـ في الاستجابة التي ترونها مناسبة من وجهة نظركم، وإذا كانت لديكم مقترحات أو تعليقات إضافية فيمكن تضمينها نهاية كل صفحة.

العبارة	درجة التوافر				
	عالية جدًّا	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدًّا

وختامًا أتقدم إليكم بالشكر لمساعدتكم في التعرف على جهود الجمعيات الأهلية المصرية في رعاية المكفوفين، والمعوقات التي تحول دون قيامها بهذه الجهود؛ لتسهم في علاج كثير من مشكلات الجمعيات الأهلية في مصر وتُحدث تطويرًا لها.

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام،

الباحثة/ د. فايزة عبد العليم محمد
(مدرس بقسم التربية المقارنة ـ جامعة الإسكندرية)

البيانات الأساسية

الاسم (اختياري) /----------

اسم الجمعية/---------- الوظيفة /----------

النوع/ ----------

أولًا: جهود الجمعية الأهلية في الرعاية التربوية للمكفوفين:

م	العبارات	درجة التوافر				
		عالية جدًّا	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدًّا
	تقوم الجمعية بجهودها للمكفوفين من خلال:					
1	توفير الأجهزة اللازمة لتعليمهم.					
2	توفير الكتب اللازمة لتعليمهم.					
3	إكسابهم المهارات المهنية اللازمة للمهنة المطلوبة.					
4	إكسابهم المهارات العلمية اللازمة للمهنة المطلوبة.					
5	توفير التعليم بطريقة برايل.					
6	توفير العصا البيضاء.					
7	إنشاء دور إقامة داخلية للمغتربين منهم.					
8	توفير فريق تربوي لزيارة المكفوفين في منازلهم.					
9	تقديم جوائز للمتفوقين علميًّا منهم.					

م	العبارات	درجة التوافر				
		عالية جدًّا	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدًّا
10	توفير رحلات ترفيهية لهم.					
11	تنظيم ندوات لتوعية أسرهم بأهمية تعليم أبنائهم.					
12	تنظيم ندوات لتوعية أسرهم بكيفية التعامل معهم.					
13	تبادل الخبرات مع الجمعيات الأخرى التي تسهم في رعايتهم في مصر.					
14	تبادل الخبرات مع الجمعيات الأخرى التي تسهم في رعايتهم في العالم.					
15	الإعلان عن الأنشطة التي تقوم بها في وسائل الإعلام المختلفة.					
16	الاستعانة بخبراء في تربية المكفوفين لتطوير أنشطتها.					
17	تشجيع المكفوفين على الاندماج في المجتمع.					
	إضافة ما ترونه سيادتكم من جهود أخرى تذكر					

ثانيًا: معوقات تفعيل جهود الجمعية الأهلية في الرعاية التربوية للمكفوفين:

م	العبارات	درجة التوافر				
		عالية جدًا	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدًا
	المعوقات التي تحول دون قيام الجمعية بجهودها:					
1	قاعدة بيانات المكفوفين في المجتمع غير معروفة.					
2	بعض القائمين على إدارتها غير متخصصين في إدارة دور رعاية المكفوفين.					
3	انخفاض وعي بعض القائمين عليها بالقوانين المنظمة لعملها.					
4	ندرة عدد المتخصصين في إعداد برامج تعليمية تناسب قدرات المكفوفين.					
5	نقص وسائل المواصلات التي تنقل المكفوفين إليها.					
6	قلة الوسائط التكنولوجية لتسهيل تعليم المكفوفين مثل: الكمبيوتر الناطق.					
7	قلة توفير الرواتب اللازمة للاستعانة بمعلمين متخصصين.					
8	النظرة السلبية من جانب المجتمع في					

م	العبارات	درجة التوافر				
		عالية جدًّا	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدًّا
	القيام بدورها في الرعاية التربوية للمكفوفين.					
9	اعتقاد بعض أولياء الأمور بعدم جدوى تعليم المكفوفين.					
10	وجود تشريعات وقوانين مقيدة لعملها.					
11	قصور دور الإعلام في نشر القضايا المتعلقة بها.					
12	ضعف موارد الجمعية من التبرعات وأعمال الخير.					
13	ضعف موارد الجمعية من اشتراكات الأعضاء.					
14	ضعف موارد الجمعية من الحكومة.					
15	ضعف موارد الجمعية من الإعانات الأجنبية.					
16	نقص مشاركة بعض المكفوفين في إدارة الجمعية.					
	إضافة ما ترونه سيادتكم من معوقات أخرى					